

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

وبعد...

فقد قدر الله أن يختلف الناس في الفهم كما يختلفون في قدراتهم الأخرى، وهذا أمر مشاهد لا ينبغي الاختلاف عليه، وقد قدر الله أيضاً أن يحصل الخلاف بين علماء الإسلام في فهمهم لنصوص الكتاب والسنة الذين هما الدين، وعليهما مدار الشريعة، وما سواهما من أدلة الشرع فهو تابع لهما، والرجوع عند الاختلاف إلى الكتاب والسنة أمر مأمورة به الأمة ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ وكان الاختلاف في الفهم في أمور الشريعة وغيرها حاصلًا حتى في خير القرون وأفضل الأمة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم سلفنا، ولكن سرعان ما كانوا يرجعون برد بعضهم على بعض إلى الحق الذي رأوه بعد التنبيه والتنبه، وقد جرى علماء الأمة على هذا المجرى في المسائل الدينية، فكان يرد بعضهم على بعض بحسن النية، وبقصد الإصلاح، وهجيراهم في ذلك ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ والكتب والدواوين المنتشرة بين الأمة خير شاهد على ذلك فلا ينبغي للمسلم إذا رد عليه في مسألة أن تأخذ العزة بالإثم، بل ينظر في رأي أخيه المسلم، إن كان صواباً فليقبل، وإن لم يظهر له صوابه فلا بأس أن يقي على رأيه المستتب من أدلة الشرع مع احترام رأي الآخر، والشرط أن يقصد كل الخير والصالح والإصلاح لا التعصب ولا التعنت.

هذا، وأما كتاب "إرشاد القاري إلى نقد فيض الباري" وهو مجموع فوائد العلامة الحافظ محمد الكوندلوي رحمه الله مع الزوائد للشيخ عبد المنان النور فوري. لقد قرأت مواضع من الكتاب، فوجدت أن العلامة الشيخ محمد الكوندلوي نقد آراء صاحب كتاب "فيض الباري شرح صحيح البخاري" فيما رآه يحتاج إلى النقد والتصويب، والكتاب مفيد في بابه يعين على فهم مسائل مهمة من كتاب صحيح البخاري رحمه الله تعالى، والعلامة الكوندلوي معروف بعلمه وفقهه وسعة اطلاعه على الحديث وما يتعلق به، وهو من جهازة علماء أهل الحديث في القارة الهندية، وقد كان من المناسب أن يذكر الشيخ النور فوري (الجامع للفوائد) تعريفاً لكتاب فيض الباري وصاحبه كما ذكر ترجمة صاحب إرشاد القاري وكذلك فإن بعض المسائل التي أوردها تحتاج إلى إيضاح قبل إيراد الجواب عليها، والامثلة في الكتاب كثيرة، كما أن بعض الأجوبة والردود تحتاج إلى إيضاح أيضاً. والكتاب لا يستغني عنه طالب علم الحديث، وخاصة القارئ لصحيح البخاري، فرحمة الله على علمائنا أحياء وأموات الذين يسعون لتثبيت السنة ونصرتها، وإنما لكل امرئ ما نوى، والله الموفق.

وكتبه وصي الله بن محمد عباس

الأستاذ بجامعة أم القرى والمدرس بالمسجد الحرام بمكة المكرمة



١١٨٦ - قال: قوله: (دعا عليهم) ولا تفصيل فيه أن هذا الدعاء كان خارج الصلاة أو داخلها، وظاهر الفتح أنه كان بعد الفراغ عن الصلاة . اهـ (٣٣٨/١)
يقول أولاً: قوله: وظاهر الفتح. فيه أن نص الفتح قوله: ثم قال: يشعر بمهلة بين الرفع والدعاء، وهو كذلك، ففي رواية الأجلح عند البزار: فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده، فلما قضى صلاته قال: اللهم، ولمسلم والنسائي نحوه، والظاهر منه: أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة، لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي إسحاق عند الشيخين . اهـ (٣٥١/١)
ثانياً: إن المحشي قال بعد ما نقل عبارة الفتح هذه: قال الشيخ رضي الله عنه: ولعله يكون قطع صلاته حينئذ، ثم دعا عليهم، والله أعلم . وإن فرضناه أنه مضى في صلاته، ولم يقطعها يكون إبقاء للهيئة المحمودّة كما سيحيى في الحوض .
(٣٣٨/١)

وفيه أنه لا مسأغ لهذا الترجي، ولا لهذا الفرض بعد ما نص راوي الحديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - في رواية مسلم والنسائي والبزار، أن الدعاء عليهم كان بعد ما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاته، وأتمه، ولا معنى لإبقاء الهيئة المحمودّة إذ كانت صلاته - صلى الله عليه وسلم - بطلت عندهم حين وضعت النجاسة عليه، فقد قال صاحب الفيض نفسه في الصفحة الآتية: بل الأقرب أنها كانت بطلت... الخ. فإن هيئة الصلاة الباطلة ليست هيئة محمودّة، فلم يوجد إبقاء الهيئة المحمودّة .

١١٨٧ - قال: ثم إنه إن ضم معه كلمة الدعاء له أو عليه، فقال: اللهم عليك بزيد، أو اللهم اهد لزيد، ففيه قولان: ففي قول تفسد، وفي قول آخر لا تفسد . أقول: وهذا الأخير أختار. اهـ (٣٣٨/١)

يقول: كذا في النسخة التي بيدي، وصواب العبارة: ثم إنه إن سمي مع كلمة الدعاء من دعا له أو عليه، فقال: اللهم عليك بزيد، أو اللهم اهد زيد... الخ فهذه خمسة أخطاء لم يستدرك واحد منها في جدول الأخطاء الملحق بأول الجزء الأول، ولا بآخر الجزء الرابع.

١١٨٨ - قال: أما تمسك البخاري من الحديث ففيه نظر، أما أولاً: فلأنه لا يدري أنها كانت فريضة، أو نافلة، وثانياً: أنه أعادها أم لا؟ وثالثاً: أنه لا دليل فيه على أنه كان يعلم... الخ (٣٣٩ - ٣٨ / ١)

يقول: إن صاحب الفيض - رحمه الله تعالى - قد أتى في كلامه هذا بثمانية أوجه يخدش في زعمه كل واحد منها استدلال البخاري - رحمه الله الباري - بالحديث إلا الخامس منها. والأمر الواقع أن شيئاً منها لا يكدر استدلال المصنف - رحمه الله تعالى -

أما الأول: فلأنه لا فرق بين الصلاة المكتوبة والنافلة في أمر الطهارة والنجاسة إذ لا بد في كليهما من الطهارة، وقد قال المصنف في الباب الثاني من كتاب الوضوء: لا تقبل صلاة بغير طهور. ولفظة "صلاة" نكرة وقعت في حيز النفي، وهي تعم .

وأما الثاني: فلأنه لا مسأغ له بعد تصريح شاهد الواقعة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم رفع رأسه كما كان يرفع رأسه عند تمام سجوده، فلما قضى صلاته قال: اللهم... الخ كما تقدم ذلك تفصيلاً، ولأنه مبني على بطلان الصلاة ولم يثبت، بل تصريح ابن مسعود المذكور نص

واضح في أنها لم تكن بطلت، ولا فسدت، وإنما انقضت، وتمت، وتأتدت.

وأما الثالث: فلأن المدعى والمطلوب أن الصلاة لا تفسد، ولا تبطل إذا أُلقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة، ولم يعلم بذلك، قال الحافظ في الباب قوله: لم تفسد محله إذا لم يعلم بذلك وتمادى. اهـ ثم لا معنى لقوله: سلاجزور بخصوصه ههنا، ولا سيما إذ صرح صاحب الفيض نفسه بعد هذا أن في بعض طرقه: سلاجزور بين فرث ودم، على أن رائحة ما أُلقي على ظهر النبي -صلى الله عليه وسلم- كانت قد وصلت إليه -صلى الله عليه وسلم- لا محالة.

وأما الرابع: فلأن الدليل على أنه -صلى الله عليه وسلم- تمادى في صلاته لأنها كانت جائزة بتصريح ابن مسعود -رضي الله عنه- بأنه رفع رأسه كما كان يرفع رأسه عند تمام سجوده، فلما قضى صلاته قال: اللهم... الخ، ولا يجوز أن يكون التمادي إبقاء للهيئة المحموده، لأن هيئة الصلاة حال نجاسة المصلي ليست عند الله هيئة محموده، حتى يكون التمادي فيها استغاثة في جنبه تعالى، وترحما منه، وقياس هذا على قصة حمزة بن عبد المطلب، ووقعة حرام بن ملحان قياس مع الفارق، كما لا يخفى، فإن الطهارة تشترط في الصلاة، ولا تشترط في القتل في سبيل الله تبارك وتعالى.

وأما السادس: فلأن الدعاء على المشركين الذي ترك فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- عادته المستمرة، قد صح به التمسك في جواز الدعاء على المشركين، فيصح التمسك بهذه الواقعة الشاذة الفاذا التي ترك فيها... الخ في أمر الصلاة بطريق الأولى، وإلا لم يصح بها التمسك في أمر الدعاء على المشركين الذي ترك فيه... الخ.

ثم قوله: لما في سيرة الدمياطي أنها كانت... الخ من باب إبعاد النجعة لأن الحافظ قال في الباب: وفيه حلمه -صلى الله عليه وسلم- عمن آذاه، ففي رواية

الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث أن ابن مسعود قال: لم أره دعا عليهم إلا يومئذ. وإنما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا عليه من الاستخفاف حال عبادة ربه. اهـ

وأما ما في سيرة الدمياطي - كما قال - فإن كان مبنيًا على قول ابن مسعود في رواية الطيالسي لم أره دعا عليهم إلا يومئذ، ففيه أنه لم يره دعا عليهم قبل يومئذ، ولا بعد يومئذ كما هو مقتضى كلمة إلا، ومفادها، وأما أن تلك القصة كانت أول واقعة دعا فيها النبي صلى الله عليه وسلم... الخ فلا يدل عليه قول ابن مسعود هذا.

وأما السابع: فلأن التمسك به على هذا التقدير يجوز بتاء، فإن الحديث يدل إذن على أن صلاته تلك كانت جائزة، لا باطلة، ولا فاسدة، وإلا كان له أن يقطعها، ولا يمضي فيها، وقد مضى فيها كما يدل عليه قول ابن مسعود: فرفع رأسه كما كان يرفع رأسه عند تمام سجوده، فلما قضى صلاته... الخ، فقله: بل الأقرب أنها كانت بطلت... الخ ليس بأقرب، بل هو أبعد جدًا، بل هو لا يتأتى أصلاً في جنب قول ابن مسعود: فرفع رأسه كما كان يرفع رأسه... الخ فصلاً عدلاً.

وأما الثامن: فلأن بناءه على ما أخرجه ابن المنذر من طريق زيد بن مرثد قال: ألقى على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سلا جزور فنزلت. كذا في الفتح، وليس فيه بعد فنزلت ﴿وَتِيَابَكَ فَطَمَّ﴾ كما نسبته إليه المحشي، ثم الصواب: من طريق يزيد بن مرثد قال: ألقى الخ كما يظهر ذلك بالرجوع إلى الدر المنثور، ويزيد بن مرثد هذا من التابعين، فروايته هذه مرسلة، قال الحافظ في التقریب: يزيد بن مرثد أبو عثمان الهمداني الصنعاني من صنعاء دمشق، ثقة من الثالثة، وله مراسيل. اهـ، وفي تهذيب التهذيب: روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مراسلاً، وعن عبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وأبي كذلك. اهـ

فالرواية مرسلة لا تقوم بها حجة، فقول صاحب الفيض: فانفصل الأمر، ومن ههنا تبين أن الآية إنما سيقّت لاشتراط طهارة الثياب... الخ غفلة، وكذا ما حكاه عنه المحشي من قوله: ويقضي العجب من الحافظ... إلى قوله: ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. اهـ ولا يخفى ما في كلامه هذا من الاعتداء على الحافظ - رحمهما الله تعالى - والتوفيق بالله العزيز الحكيم.

١١٨٩ - قال بعض الناس: قوله: وضعه على ظهره بين كتفيه. غرض المؤلف - رحمه الله - أن النجاسة الطارئة في أثناء الصلاة لا تفسدها، لكننا نقول: إنه واقعة حال لا تعم. اهـ

يقول: إن أفعال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كلها واقعات أحوال، فهل يقال في كل فعل من أفعاله - صلى الله عليه وسلم -: إنه واقعة حال لا تعم؟ كلا، ثم كلا، وإلا بطل الاستدلال بأفعاله - صلى الله عليه وسلم -، وقد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، وقال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا لِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب... الخ

١١٩٠ - قال صاحب الفيض: وأجمعوا على طهارته إلا أنه نسب إلى سلمان الفارسي أنه نجس بعد تفله. اهـ (١/ ٣٣٩)

يقول: قال الحافظ في الباب في شرح قوله فذكر الحديث: والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق، ونحوه. وقد نقل بعضهم فيه الإجماع، لكن روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي: ليس بطاهر، وقال ابن حزم: صح عن سلمان الفارسي، وإبراهيم النخعي أن اللعاب نجس إذا فارق الفم. اهـ

١١٩١ - قال: وقد مرّ مني أن طهارة فضلات النبي - صلى الله عليه وسلم - توجد في كتب المذاهب الأربعة، ثم لا أدري... إلى قوله: ولخفاء تلك المسألة

لم يفصح بها البخاري في كتابه ومشى في كتابه على التسوية بينها وبين فضلات سائر الناس... الخ (١/ ٣٩ - ٣٤٠)

يقول: إن التحقيق ما مشى عليه البخاري في جامعه الصحيح من التسوية، ولا يوجد في الكتاب القرآن آية، ولا في السنة الثابتة شيء يدل على ما مشى عليه صاحب الفيض، ومن وافقه من التفرقة، وأما أقوال أصحاب المذاهب الأربعة، وغيرها، وأئمتهم الأربعة وغيرهم فليست من الأدلة في شيء، والبحث قد تقدم تفصيلاً، فارجع إليه تكن نبياً.

﴿باب لا يجوز الوضوء بالنبذ ولا بالمسكر... الخ﴾

١١٩٢ - قال: واعلم أن محل الخلاف فيما إذا ألقيت في الماء تيمرات حتى صارحوا رقيقاً غير مطبوخ ولا مسكر، فإن أسكر، أو طبخ فلا خلاف في عدم الجواز كما في المبسوط. اهـ (١/ ٣٤٠)

يقول: قال الحافظ في الباب: وقيد أبو حنيفة في المشهور عنه بنبذ التمر، واشترط أن لا يكون بحضرة ماء، وأن يكون خارج المصر أو القرية، وخالفه أصحابه، فقال محمد: يجمع بينه وبين التيمم قيل: إيجاباً. وقيل: استحباباً، وهو قول إسحاق. وقال أبو يوسف بقول الجمهور: لا يتوضأ به بحال. واختاره الطحاوي، وذكر قاضيخان أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول، لكن في المفيد من كتبهم: إذا ألقى في الماء تمرات، فحلاً، ولم يزل عنه اسم الماء، جاز الوضوء به بلا خلاف، يعني عندهم. اهـ

هذا وقد قال صاحب الفيض نفسه: وفي البحر نقلاً عن قاضيخان أن الإمام رجع عنه إلى مذهب الجمهور، والطحاوي أيضاً تركه، ولم ينتصر للمذهب المرجوع عنه. اهـ (١/ ٣٤٠)

وقال العيني في الباب: أما التوضؤ باللبن فلا يخلو إما أن يكون بنفس اللبن، أو

بماء خالطه لبن، فالأول لا يجوز بالإجماع ، وأما الثاني فيجوز عندنا خلافاً للشافعي، وأما الوضوء بالنبيذ فهو جائز عند أبي حنيفة، ولكن بشرط أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء، وما اشد منها صار حراماً لا يجوز التوضؤ به، وإن غيرته النار فما دام حلواً فهو على الخلاف... الخ.

ونقل العيني عن ابن بطلال أنه قال: وقال أبو حنيفة: لا يجوز الوضوء به مع وجود الماء، فإذا عدم فيجوز بمطبوخ التمر خاصة. وسكت العيني عليه، ولم يتعقبه بحرف، بل قال قبل: وإن غيرته النار فما دام حلواً فهو على الخلاف. فقد تبين أن الوضوء بالنبيذ الذي طبخ على الخلاف، لا على الوفاق، وقال العيني: وقال الكرخي: المطبوخ أدنى طبخة يجوز الوضوء به إلا عند محمد ، وقال الدباس: لا يجوز. وفي عمدة القاري: والنبيذ إذا كان نياً أو كان مطبوخاً أدنى طبخة فما دام قارصاً أو حلواً فهو على الخلاف، وإن غلا واشتد وقذف بالزبد، وذكر القدوري في شرحه مختصر الكرخي الاختلاف فيه بين الكرخي وأبي طاهر الدباس، على قول الكرخي يجوز، وعلى قول أبي طاهر لا يجوز. اهـ

فقد تبين أن قول صاحب الفيض: أو طبخ فلا خلاف في عدم الجواز... الخ ليس بصواب، وكذا قوله قبل: أن محل الخلاف فيما إذا ألقيت... الخ.

١١٩٣ - قال: وأخرج له الترمذي حديثاً، وأبو داود إلا أنه تكلم فيه بوجوه كلها مدفوع منها أن في إسناده أبو زيد، وهو مجهول، ودفع بأنه مولى عمرو بن حريث، روى عنه راشد بن كيسان العبسي، وأبو روق، كما صرح به ابن العربي مع وروده عن أربعة عشر طريقاً، بسطها العيني في شرح البخاري. اهـ (٣٤٠ / ١)

أقول: لكن كلها ضعاف كما بسطه مولانا عبد الحي في السعاية وغيره، وقال الطحاوي: وحديث ابن مسعود روي من طرق لا تقوم بمثلها الحجة.

يقول أولاً: قال الزيلعي في نصب الراية: وقد ضعف العلماء هذا الحديث

بثلاث علل أحدها: جهالة أبي زيد، والثاني: التردد في أبي فزارة، هل هو راشد بن كيسان أو غيره؟ والثالث: أن ابن مسعود لم يشهد ليلة الجن .

أما الأول فقد قال الترمذي: أبو زيد رجل مجهول، لا يعرف له غير هذا الحديث. وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء: أبو زيد شيخ يروي عن ابن مسعود ليس يدري من هو؟ ولا يعرف أبوه، ولا بلده، ومن كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس استحق مجانبته ما رواه. انتهى.

قال ابن أبي حاتم في كتابه العلل: سمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي فزارة في الوضوء بالنبذ ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول، وذكر ابن عدي عن البخاري قال: أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبذ مجهول، لا يعرف بصحبة عبد الله، ولا يصح هذا الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو خلاف القرآن. انتهى

وحكى الزيلعي في نصب الراية عن ابن عدي أنه قال: وأبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول، وعن ابن عبد البر أنه قال في كتاب الاستيعاب: وأما أبو زيد مولى عمرو بن حريث فمجهول عندهم لا يعرف بغير رواية أبي فزارة، وحديثه عن ابن مسعود في الوضوء بالنبذ منكر لا أصل له، ولا رواه من يوثق به، ولا يثبت. انتهى

قال الذهبي في الميزان - وهو من أهل الاستقراء التام في هذا الميدان: أبو زيد مولى عمرو بن حريث لا يعرف، عن ابن مسعود وعنه أبو فزارة، لا يصح حديثه، ذكره البخاري في الضعفاء، ومتن حديثه: أن نبي الله - صلى الله عليه وسلم - توضأ بالنبذ. قال أبو أحمد الحاكم: رجل مجهول. قلت: ما له سوى حديث واحد. اهـ

وفي تهذيب التهذيب: أبو زيد المخزومي مولى عمرو بن حريث، وقيل: أبو زائد، أو أبو زيد بالشك، روى عن ابن مسعود في الوضوء بالنبذ ليلة الجن، وعنه أبو فزارة راشد بن كيسان، وقال الحاكم أبو أحمد: لا يوقف على صحة كنيته،

ولا اسمه، ولا له راو غير أبي فزارة، ولم يرو هذا الحديث من وجه ثابت، وأبو زيد مجهول، وقال أبو داود: كان أبو زيد نباذا بالكوفة . وقال أبو حاتم: لم يلق أبو زيد عبد الله. وقال ابن المديني: أخاف أن لا يكون أبو زيد سمعه من عبد الله. وقال أبو إسحاق الحربي: مجهول. وقال ابن المنذر: هذا الحديث ليس بثابت. وقال الكرابيسي: لا يثبت في هذا الباب شيء، وقال ابن عبد البر: اتفقوا على أن أبا زيد مجهول، وحديثه منكر. انتهى مقتصرًا

فقد حصص من هذه النقول الهامة أن أبا زيد رجل مجهول، وصاحب الفيض دفع في كلامه هذا جهالة أبي زيد بثلاثة أمور، الأول: أنه مولى عمرو بن حريث. والثاني: أنه قد روى عنه اثنان أبو فزارة راشد بن كيسان، وأبو روق عطية بن الحارث. والثالث: أن هذا الحديث قد ورد عن أربعة عشر طريقًا.

لكن هذه الأمور الثلاثة لا تدفع جهالة أبي زيد؛ لأن المراد بالجهالة عند المحدثين أن يكون الرجل لم يرو عنه إلا واحد، وهذه الجهالة تسمى في عرفهم بالجهالة العينية، أو يكون الرجل لا يعرف حاله هل هو ثقة أو ضعيف؟ وهذه الجهالة تسمى في عرفهم بالجهالة الحالية، فالرجل الذي توجد فيه الجهالة الأولى مجهول العين عندهم، والرجل الذي توجد فيه الجهالة الثانية مجهول الحال، والمستور عندهم، ومعلوم أن الأمر الأول، والثالث من الأمور الثلاثة التي ذكرها صاحب الفيض لرفع جهالة أبي زيد لا يرفعانها فإن كونه مولى عمرو بن حريث، وكون الحديث وارداً عن أربعة عشر طريقاً لا يجعلان أبا زيد معروف العين، ولا معروف الحال بالمعنى المصطلح عند المحدثين.

وأما الأمر الثاني: من تلك الأمور فيدفع جهالة العين لو ثبت أن أبا روق قد روى عن أبي زيد، وقد عرفت أن من المحدثين من صرح بأن أبا زيد لم يرو عنه إلا أبو فزارة كالحاكم أبي أحمد، وابن عبد البر، ولا يدفع جهالة الحال عنه،

فجهالة أبي زيد ليست بمد فوعة ولا مرفوعة وإن سلم أن له راويين اثنين .
وقد قال الزيلعي هنا في بيان العلة الثانية: والجهالة عند المحدثين تزول برواية
اثنين فصاعداً، فأين الجهالة بعد ذلك؟- يعني بعد أن روى عن أبي فزارة
شريك، وسفيان، والجراح بن مليح، وإسرائيل وقيس بن الربيع- إلا يراد
جهالة الحال. اه فكثر الرواة من حيث هي لا تزيل جهالة الحال.

قال العيني: إنما ضعفوه؛ لأن في رواه أبا زيد، وهو رجل مجهول، لا يعرف له
رواية غير هذا الحديث، قاله الترمذي، وقال ابن العربي في شرح الترمذي: أبو زيد
مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان، وأبو روق، وهذا يخرج عنه عن حد
الجهالة، وأما اسمه فلم يعرف، فيجوز أن يكون الترمذي أراد أنه مجهول الاسم. اه
وفيه أنه لا يجوز أن يكون الترمذي أراد أنه مجهول الاسم؛ لأن الترمذي حكم
بجهالة أبي زيد حسب ما علم، وعلم ابن العربي برواية أبي روق عن أبي زيد لا
يجعل الترمذي عالماً بها، ثم الجهالة عند المحدث تكون جهالة الحال أيضاً، فكان
له على الأقل أن يقول: فيجوز أن يكون الترمذي أراد أنه مجهول الحال. لأن عرف
كل علم وفن مقدم على اللغة في كلام أهل ذلك الفن والعلم إلا بقريضة وثبت .

وقوله: وهذا يخرج عنه عن حد الجهالة. إن أراد به أنه يخرج عنه عن حد الجهالة
العينية فمسلم، لو ثبت أن أبا روق قد روى عن أبي زيد، وإن أراد به أنه يخرج عنه
حد الجهالة الحالية أيضاً فغير مسلم، كما تقدم تفصيل ذلك، وبالجملة أن قوله:
وهذا يخرج عنه عن حد الجهالة، وقوله بعد: فيجوز أن يكون الترمذي الخ يدلان أنه
نبد الفن في كلامه هذا وراء ظهره، والله أعلم.

ثانياً: إن قوله: منها أن في إسناده أبو زيد ... الخ فيه أن الصواب منها أن في
إسناده أبا زيد... الخ

ثالثاً: إن الطرق الأربعة عشر التي أشار إليها صاحب الفيض لا يثبت شيء

منها، وقد علمت أن الحاكم أبا أحمد قال: ولم يرو هذا الحديث من وجه ثابت.
 ١١٩٤ - قال: ومنها أن ابن مسعود - رضي الله عنه - لم يكن في تلك الليلة -
 يعني مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ودفع بأن ليلة الجن متعددة... إلى قوله:
 وهذا صريح في كونه واحد منها. اهـ (١/ ٣٤٠)

يقول أولاً: إن قوله: وعند الترمذي في باب كراهية ما يستنجى به قال أبو
 عيسى: وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم وغيره عن داود بن أبي هند،
 إلى قوله: أنه كان مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ليلة الجن... الخ فيه أنه قد
 سقط لفظة ما النافية من البين، وكانت العبارة في الأصل هكذا: أنه ما كان مع
 النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن... الخ والدليل على ما قلنا رواية إسماعيل بن
 إبراهيم عند الترمذي نفسه في تفسير سورة الأحقاف، فإنه قد قال فيه: حدثنا علي
 بن حجر نا إسماعيل بن إبراهيم عن داود عن الشعبي عن علقمة قال: قلت لابن
 مسعود: هل صحب النبي - صلى الله عليه وسلم - ليلة الجن منكم أحد؟ قال: ما
 صحبه منا أحد، ولكن افتقدناه ذات ليلة وهو بمكة. الحديث بطوله .

وأشار الترمذي بقوله: وغيره. إلى رواية عبد الأعلى، وعبد الله ابن إدريس عن
 داود، وقد أخرج روايتهما مسلم في صحيحه، فقد قال: حدثنا محمد بن المثنى
 قال: حدثني عبد الأعلى عن داود عن عامر قال: سألت علقمة هل كان ابن
 مسعود شهد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليلة الجن؟ قال علقمة: أنا
 سألت ابن مسعود، فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليلة الجن؟ قال: لا، ولكننا كنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات
 ليلة، ففقدناه. الحديث، قال: وحدثني علي بن حجر السعدي قال: نا إسماعيل بن
 إبراهيم عن داود بهذا الإسناد إلى قوله: وآثار نيرانهم . قال الشعبي: وسألوه الزاد،
 وكانوا من جن الجزيرة... إلى آخر الحديث من قول الشعبي مفصلاً من حديث

عبد الله، وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة قال: نا عبد الله بن إدريس عن داود عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوله: وآثار نيرانهم. ولم يذكر ما بعده. اهـ

وقال مسلم أيضا بعد: وحدثنا يحيى بن يحيى قال: أنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: لم أكن ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم، ووددت أني كنت معه. اهـ

وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية: العلة الثالثة: وهي إنكار كون ابن مسعود شهد ليلة الجن، فقد اختلف في ذلك لاختلاف ما ورد في ذلك، فما ورد أنه لم يشهد ما رواه مسلم من حديث الشعبي عن علقمة قال: سألت ابن مسعود هل شهد منكم أحد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟ قال: لا، ولكننا كنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات ليلة، ففقدناه، فالتمسناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استطير أو اغتيل، قال: فبتنا ليلة بشر ليلة بات بها قوم، فلما أصبحنا إذا هو جائي من قبل حراء، فقلت: يا رسول الله فقدناك، فطلبناك، فلم نجدك فبتنا بشر ليلة، فقال: أتاني داعي الجن، فذهبت معهم، فقرأت عليهم القرآن، وانطلق بنا، فأرانا آثارهم، وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد، فقال: لكم كل عظم، ولكم كل بكرة علفا لدوابكم. ثم قال: لا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم، انتهى، وفي لفظ له: قال: لم أكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن، ووددت أني كنت معه، وفي لفظ: وكانوا من جن الجزيرة. ورواه أبو داود مختصرا لم يذكر القصة، ولفظه: عن علقمة قال: قلت لعبد الله بن مسعود: من كان منكم مع النبي - صلى الله عليه وسلم -؟ قال: ما كان معه منا أحد. انتهى، ورواه الترمذي بتمامه في الجامع في تفسير سورة الأحقاف، وهذا الحديث يدفع تأويل من جمع بين الأخبار الدالة على أنه شهد، وأنه لم يشهد بأنه كان معه،

وأجلسه في الحلقة، وعند مخاطبته للجن لم يكن معه، قال البيهقي في دلائل النبوة: وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن ابن مسعود لم يكن مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ليلة الجن، وإنما كان معه حين انطلق به، وبغيره، يريهم آثارهم، وآثار نيرانهم. انتهى كلام الحافظ الزيلعي.

فقول صاحب الفيض: وهذا صريح في كونه واحد منها ليس بذاك؛ لأن مبناه على قول الترمذي: أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن في رواية إسماعيل بن إبراهيم وغيره عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله . وليس فيها هذا اللفظ، بل إنما فيها نفي كونه مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن، فحديث إسماعيل بن إبراهيم وغيره الذي أشار إليه الترمذي في الطهارة، وأخرجه في التفسير بتمامه إنما هو صريح في أن ابن مسعود لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم هو، ولا غيره.

وإذا أمعنت النظر والفكر فيما ألقينا عليك من قبل، وفهمته حق الفهم ظهر لك أن قول صاحب نصب الراية: وذكر الترمذي في جامعه أن ابن مسعود شهد ليلة الجن تعليقا، فروى في باب كراهة ما يستنجى به من حديث حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تستنجوا بالروث، ولا بالعظام، فإنه زاد إخوانكم من الجن. انتهى، ثم قال: وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم وغيره عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن. الحديث بطوله... الخ لا يساوي فلسا زيفا، وقد قال هذا بعد علمه بأن الترمذي قد روى ما رواه مسلم في صحيحه بتمامه في جامعه في تفسير سورة الأحقاف، وهو نص صريح في أن ابن مسعود لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن لا هو، ولا غيره.

ثم إن صاحب نصب الراية قال بعد أن قال: وذكر الترمذي في جامعہ أن ابن مسعود شهد ليلة الجن تعليقاً: لكنه رواه متصلاً في أبواب الأمثال عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ... إلى قوله: ثم قال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه . انتهى

وظاهر كلامه بل نصه أن الحديث الذي ذكره الترمذي تعليقاً في باب كراهة ما يستنجى به، رواه متصلاً في أبواب الأمثال عن أبي عثمان النهدي... الخ والأمري ليس كذلك فإن الحديث الذي رواه الترمذي متصلاً في أبواب الأمثال عن أبي عثمان النهدي ليس فيه ذكر للجن، بل في آخره: وهل تدري من هم؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال: هم الملائكة. الحديث، ثم ليس فيه التوضي بالنبذ، وكذا الحديث الذي ذكره صاحب نصب الراية بعد هذا بقوله: وروى أحمد في مسنده: حدثنا عارم وعفان قالا: حدثنا معتمر... الخ ليس فيه ذكر للجن، ولا التوضي بالنبذ، بل في آخره أيضاً: قال نبي الله صلى الله عليه وسلم: هم نفر من الملائكة، أو قال: هم من الملائكة. أو كما شاء الله.

ثانياً: سلمنا أن ليلة الجن متعددة، وكان عبد الله بن مسعود في واحدة منها مع النبي صلى الله عليه وسلم لكن هذا بمجرد لا يكفي لإثبات جواز التوضي بالنبذ ما لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فيها، أو في غيرها بالنبذ، ولم يثبت ذلك البتة كما رأيت، وكما سترى إن شاء الله سبحانه وتعالى.

ثالثاً: إن قوله: وهذا صريح في كونه واحد منها. كذا في النسخة التي بيدي، والصواب: وهذا صريح في كونه معه في واحدة منها، كما يقتضيه السياق والسباق، والله أعلم .

١١٩٥ - قال: ثم إن الزيلعي أخرج طرق هذا الحديث، وفي سنده علي بن زيد بن جدعان، وأخرج عنه مسلم مقروناً مع الغير... إلى قوله: من أحاديث

الوضوء بالنبيذ. اهـ (٣٤٠/١)

يقول أولاً: قال الزيلعي في نصب الراية: طريق آخر لحديث ابن مسعود، رواه أحمد في مسنده، والدارقطني في سننه، عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي رافع عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن: أمعك ماء؟ قال: لا، قال: أمعك نبيذ؟ أحسبه قال: نعم، فتوضأ به. انتهى، قال الدارقطني: علي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود. انتهى

ثانياً: قوله: وفي سننه علي بن زيد بن جدعان بعد قوله: إن الزيلعي أخرج طرق هذا الحديث يشعر بظاهره أن في طرق هذا الحديث التي ذكرها الزيلعي علي بن زيد بن جدعان، والأمري ليس كذلك، وإنما هو في طريق منها، فحق العبارة أن يقال: وفي سند من أسانيده أو في طريق منها علي بن زيد بن جدعان.

ثالثاً: إن علي بن زيد هذا إذ كان سبيء الحفظ وضعيفاً عند صاحب الفيض أيضاً كان الحديث ضعيفاً بهذا الطريق أيضاً، فما الفائدة في كون هذا الطريق أحسن، وأقرب من طريق أبي فزارة؟ وأما التقوي بتعدد الطرق فلم يتأت ههنا، كما دل عليه كلام الطحاوي، والحاكم أبي أحمد، وقد ذكرناه من قبل.

رابعاً: إن ثبوت السماع أمر، واحتمال السماع أمر، بينهما فرق، وبإثبات الثاني لا يثبت الأول، والدارقطني إنما قال: لم يثبت السماع، فينفي ثبوت السماع دون احتماله، وابن دقيق العيد إنما أثبت احتمال السماع دون ثبوته ووجوده.

١١٩٦ - **قال:** ورأيت رواية لم أر أحدا منهم يتمسك بها، أخرجها الزيلعي عن الدارقطني، وفي إسناده سهو من الكاتب في موضعين الأول أنه كتب... إلى قوله: ولا أقل من أن يكون حسناً لذاته. اهـ (٣٤٢ - ٤٠ / ١)

يقول أولاً: إن الزيلعي قال: طريق آخر أخرج الدارقطني عن معاوية بن سلام

عن أخيه زيد عن جده أبي سلام عن ابن غيلان الثقفي أنه سمع عبد الله ابن مسعود يقول: دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن بوضوء، فجئت بإداوة، فإذا فيها نبيذ، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، انتهى قال الدارقطني: وابن غيلان هذا مجهول، قيل: اسمه عمرو. وقيل: عبد الله ابن عمرو بن غيلان. انتهى، ورواه أبو نعيم في كتاب دلائل النبوة من طريق الطبراني بسنده إلى معاوية عن عمرو بن غيلان، والله أعلم. انتهى كلام الزيلعي.

وقال الدارقطني في سننه: حدثني محمد بن أحمد بن الحسن نا إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان، نا هاشم بن خالد الأزرق، ثنا الوليد نا معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن جده أبي سلام عن فلان بن غيلان الثقفي أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول: دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن بوضوء، فجئته بإداوة، فإذا فيها نبيذ، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم. الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود، مجهول، قيل: اسمه عمرو، وقيل: عبد الله بن عمرو بن غيلان. انتهى كلام الدارقطني.

ثانياً: إن صاحب الفيض قد أتى لإثبات أنه كتب هاشم بن خالد مع أنه هشام بن خالد الخ... ما حكاه عنه المحشي بقوله: وذلك لأن الرواة إنما يعرفون بسلسلة تلامذتهم وشيوخهم، وقد وجدنا أن ما عند الدارقطني سلسلة للتلامذة والشيوخ، وقد وجدنا تلك السلسلة بعينها عند أبي داود، والذي في تلك السلسلة هو هشام بن خالد، لا هاشم بن خالد، فتحدث لنا أن ما في نسخة الدارقطني لعله سهو من بعض النساخ، وصورة تلك السلسلة عند أبي داود هكذا: حدثنا هشام بن خالد نا الوليد عن معاوية بن أبي سلام عن أبيه عن جده عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الخ (٣٤٢ / ١)

ومعلوم أن هذا لا يستدعي أن يكون هاشم بن خالد سهواً وخطأً من بعض

النساخ أما أولاً فلأنه قال: لعله سهو من بعض النساخ، وظاهر أن بالترجي، وكلمة لعل لا يثبت شيء، وأما ثانياً فلأن رجلين قد يشتركان في التلامذة والشيوخ، وأمثله كثيرة منها: أن البخاري، ومسلما، وأبا داود يشتركون في كثير من التلامذة والشيوخ، وأما ثالثاً فلأن قوله: وبالحملة إذ قد ثبت عندنا أن ما عند أبي داود سلسلة واحدة متصلة للتلامذة والشيوخ، ثم رأيناها عند الدارقطني بعينها بدون فرق بين التلامذة، والشيوخ... الخ فيه أن بين السلسلتين فرقاً في الموضوعين، الأول: بين معاوية بن أبي سلام، وأبيه، فليس بينهما واسطة في سلسلة أبي داود، وبينهما واسطة أخي معاوية بن أبي سلام زيد بن أبي سلام في سلسلة الدارقطني، والثاني: بين أبي سلام والنبي صلى الله عليه وسلم فبينهما واسطة رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سلسلة أبي داود، وواسطة رجلين اثنين فلان بن غيلان الثقفي، وعبد الله بن مسعود في سلسلة الدارقطني، ويقول الدارقطني نفسه في شأن الثقفي هذا: الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود مجهول. فليس هو عنده برجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فقد ظهر أن هاشم بن خالد في سند الدارقطني ليس سهواً ولا خطأً من بعض النساخ، ولا من كلهم، وإنما هو رجل آخر غير هشام بن خالد، فهما رجلان يرويان عن الوليد بن مسلم، وهذا لا يدل على أنهما رجل واحد، وأن هاشم بن خالد خطأ وسهو من بعض الناسخين كما زعم صاحب الفيض رحمه الله رب العالمين والعالمين.

ثالثاً: سلمنا- على سبيل التنزل- أن هاشم بن خالد سهو، وخطأ، وإنما هو هشام بن خالد، لكن نقول: إن هشام بن خالد كان يروج عليه، فقد قال الذهبي في الميزان: هشام بن خالد الأزرق من ثقات الدماشقة، لكنه يروج عليه. قال ابن أبي حاتم في العلل: سمعت أبي يقول: روى هشام بن خالد قال: حدثنا بقية،

حدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أصيب بمصيبة من سقم أو ذهاب مال، فاحتسب لم يشك إلى الناس كان حقاً على الله أن يغفر له. قال أبو حاتم: هذا موضوع لا أصل له... الخ، فالحاصل أن هذا الراوي إن كان هاشم بن خالد. كما هو الصواب الوارد في نسخ الدارقطني، فهو رجل مجهول، وإن كان هشام بن خالد، كما ذهب إليه صاحب الفيض ومن وافقه، فهو من ثقات الدماشقة لكنه يروج عليه، كما في الميزان رحمكم الله الرحمن يا أصحاب الإتقان.

رابعاً: إن قوله: والثاني أن في آخر سنده ابن غيلان، قال الدارقطني: إنه مجهول... الخ فيه أنه لا سهو في هذا الموضع من الكاتب، ولا من غيره، وإنما في إسناد الدارقطني ههنا: عن فلان بن غيلان الثقفي أنه سمع عبد الله بن مسعود... الخ، وهو على الصواب لا سهو فيه أصلاً، وأما قول الدارقطني بعد الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود، مجهول، قيل: اسمه عمرو، وقيل: عبد الله بن عمرو بن غيلان، فلا يدل على أن فلان بن غيلان في الإسناد سهو، أو خطأ من الكاتب، أو من غيره، إنما يحكم الدارقطني في كلامه هذا أن الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود رجل مجهول، سواء أكان اسمه عمرو بن غيلان أم عبد الله بن عمرو بن غيلان، وأما وردوه في كتاب دلائل النبوة لأبي نعيم من طريق الطبراني باسم عمرو بن غيلان. فلا يدل أيضاً على أن لفظ: فلان بن غيلان. في إسناد الدارقطني سهو أو خطأ من الكاتب، أو من غيره، كما لا يخفى على أهل المعرفة بالحديث، وعلومه، فحكم صاحب الفيض بأن لفظ: فلان بن غيلان في إسناد الدارقطني سهو من الكاتب، سهو أو خطأ أو غفلة من صاحب الفيض نفسه.

خامساً: إن قوله: وفي الإصابة أنه صحابي صغير، فيه أنه ليس في الإصابة أنه صحابي صغير، وإنما فيها: عمرو بن غيلان بن سلمة الثقفي... يأتي نسبه في

والده، ذكره خليفة، والمستغفري، وغيرهما في الصحابة، وقال ابن السكن: يقال له صحبة. وقد ذكره بعضهم في الصحابة. وقال ابن منده: مختلف في صحبته، وقال ابن البرقي: لا تصح له صحبة. وذكره ابن سميع في الطبقة الأولى من تابعي الشام، وقال: أدرك الجاهلية. (قلت): إن كان أدرك الجاهلية، فهو صحابي كما تقدم غير مرة أنه لم يبق في حجة الوداع أحد من أهل مكة والطائف إلا أسلم وشهدها، وقد ذكره علي بن المديني فيمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، ونزل البصرة، وأما الرواية عنه فأخرجها ابن ماجه، والبخاري، والعسكري، وابن أبي عاصم، وغيرهم من رواية مسلم بن مشكم بكسر الميم، وسكون المعجمة وفتح الكاف، عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم من آمن بي وصدقني، وعلم أن ما بعثت به الحق من عندك، فأقل ماله، وولده، وحبب إليه لقاءك. الحديث، قال ابن عبد البر: ليس إسناده بالقوي. وقال ابن عساكر: ليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره. وقال ابن السكن: لم يذكر في حديثه رواية ولا سماعا، وروى أيضا عن ابن مسعود، وكعب الأحبار، روى عنه أيضا عبد الرحمن بن جبير المصري وقتادة، قال البخاري في تاريخه: عمرو بن غيلان الثقفي أمير البصرة، سمع كعبا قاله سعيد عن قتادة عن عبد الله بن عمرو بن غيلان. (قلت): وهذا أصح، فقد جزم أبو عمر بأن عبد الله بن عمرو كان من كبار رجال معاوية في حروبه، ولاه إمرة البصرة بعد زياد، ثم صرفه بعد ستة أشهر، وأضافها لعبيد الله بن زياد. انتهى ما في الإصابة.

وإنما غرض الحافظ من قوله: إن كان أدرك الجاهلية فهو صحابي... الخ رد قول ابن سميع: أدرك الجاهلية. لأن ابن سميع نفسه ذكره في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، فلا يكون عنده صحابيا، لا صغيرا ولا كبيرا، فكيف أدرك الجاهلية، والحال أن كل من أدرك الجاهلية من أهل مكة والطائف فهو صحابي

الخ؟ فمراد الحافظ أن قول ابن سميع: أدرك الجاهلية، بعد ذكره إياه من التابعين، ليس بصواب، وليس غرضه من كلامه هذا أن عمرو بن غيلان صحابي صغير كما توهم صاحب الفيض.

والظاهر من الإصابة أن الحافظ مال إلى أن عمرو بن غيلان ليس بصحابي، وإنما هو تابعي كما يدل عليه رده لقول ابن سميع: أدرك الجاهلية. وسكوته على قول ابن عبد البر: ليس إسناده بالقوي، وقوله في تأييد قول البخاري في تاريخه: عمرو بن غيلان الثقفى أمير البصرة سمع كعبا... الخ: وهذا أصح الخ. وكلامه في تهذيب التهذيب حيث قال: عمرو بن غيلان بن سلمة الثقفى مختلف في صحبته، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن ابن مسعود وكعب الأحبار، وعنه عبد الرحمن بن جبير المصري، وأبو عبيد الله مسلم بن مشكم الخزاعي، وقتادة، ولا تصح صحبته، قاله ابن البرقي، وذكره أبو الحسن ابن سميع في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام ممن أدرك الجاهلية، روى له ابن ماجه حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اللهم من آمن بي وصدقني. الحديث، ذكره العسكري، والبغوي، وغير واحد من الصحابة، وأوردوا له هذا الحديث، ولم يقع عند أحد منهم أنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، وقال ابن عبد البر: ليس إسناده بالقوي، وقال ابن منده: مختلف في صحبته. انتهى ما في تهذيب التهذيب مقتصرًا، فإنه نقل قول ابن البرقي: لا تصح صحبته، ولم يرد عليه بحرف، بل أيده بقوله: وذكره أبو الحسن ابن سميع في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام... الخ و رد على الذين ذكروه في الصحابة بقوله: وأوردوا له هذا الحديث، ولم يقع عند أحد منهم أنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، وقال ابن عبد البر: ليس إسناده بالقوي.

وحديث عمرو بن غيلان المرفوع: اللهم من آمن بي وصدقني... الخ قد أورده المحدث الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه، وقال: ضعيف، الصحيحة تحت

الحديث (١٣٣٨) ضعيف الجامع (١٣١٣) وانظر: صحيح الجامع (١٣١١).
وقال في الصحيحة تحت الحديث (١٣٣٨): حديث فضالة بن عبيد أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اللهم من آمن بك، وشهد أنني رسولك
فحبب إليه لقاءك. الحديث، وللحديث شاهدان: الأول عن عمرو بن غيلان
الثقفي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره بنحوه أتم منه وفيه: (...
فأقلل ماله وولده) و (... فأكثر ماله وولده وأطل عمره) أخرجه ابن ماجه (٤١٣٣)
والطبراني (ق ١/٥٨ - المنتخب) والضياء في الموافقات (ق ١/٤٠) من طرق عن
هشام بن عمار: ثنا صدقة بن خالد: ثنا يزيد بن أبي مريم عن أبي عبيد الله مسلم بن
مشكم عن عمرو بن غيلان الثقفي، قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات لكن له علتان:
الأولى: أن ابن غيلان هذا مختلف في صحبته؛ ولذلك أعله في الزوائد
(٢/٤٥٢) بالإرسال.

الأخرى: أن ابن عمار مع كونه من شيوخ البخاري ففيه كلام، قال الحافظ:
صدوق مقرئ كبير، فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح. لكنه قد توبع، أخرجه
الترقي في حديثه (١/٥٣) وابن عساكر في التاريخ (١٣/٢٩٥) من طريقين
آخرين عن صدقة به. انتهى كلام الألباني، وحاصله أن حديث عمرو بن غيلان
هذا ضعيف للإرسال، فقد ظهر أن عمرو بن غيلان عنده أيضا ليس بصحابي.
سادساً: إن قوله: بل هو عمرو بن غيلان كما سماه الزيلعي بعده بقليل. فيه
أنه قال ههنا في الصفحة (١٤٢) بعد نقل قول الدارقطني: وابن غيلان هذا
مجهول، قيل: اسمه عمرو. وقيل: عبد الله بن عمرو ابن غيلان: ورواه أبو نعيم في
كتاب دلائل النبوة من طريق الطبراني بسنده إلى معاوية عن عمرو بن غيلان.
وقال بعد ذلك في الصفحة (١٤٤ و ١٤٥) حينما نقله عن كتاب دلائل النبوة
لأبي نعيم مطولا بالإسناد والمتن: وفي سنده رجل لم يسم. اهـ

قال المحشي على نصب الراية: يريد به عمرو بن غيلان الثقفي، فقوله: رجل لم يسم. بعد ما هو مسمى في حديث أبي نعيم ليس كما ينبغي. اه
وقال المحدث الألباني في الضعيفة تحت الحديث (١٠٣٨): ورواه الدارقطني في سننه (ص ٢٩) من وجه آخر من معاوية بن سلام به مختصراً إلا أنه قال: فلان بن غيلان. وقال: مجهول، قيل: اسمه عمرو. وقيل: عبد الله بن عمرو بن غيلان. وبه أعله الزيلعي، فقال عقب رواية الطبراني: وفي سنده رجل لم يسم. ولا يخفى أن هذا القول غير مستقيم بالنسبة لرواية الطبراني، فلو عزاه للدارقطني، ثم ذكره عقبه لأصاب. اه

والذي عندي هو أن الزيلعي يريد بقوله: وفي سنده رجل لم يسم، ما يريد الدارقطني بقوله: مجهول. يعني أن في سنده رجلاً لم يعرف؛ لأن من البعيد أن يقول الزيلعي بعد قوله: ورواه أبو نعيم في كتاب دلائل النبوة من طريق الطبراني بسنده إلى معاوية عن عمرو بن غيلان، وبعد سياقه إسناده إلى عمرو بن غيلان، وذكره إياه باسمه مرتين: وفي سنده رجل لم يسم. أي لم يذكر باسمه.
فالقول بأن قول الزيلعي: رجل لم يسم. بعد ما هو مسمى في حديث أبي نعيم ليس كما ينبغي، والقول بأنه غير مستقيم بالنسبة لرواية الطبراني... الخ ليسا بصواب.
فالحديث معلول وضعيف عند الزيلعي أيضاً لجهالة عمرو بن غيلان هذا، فلا يكون هو عنده أيضاً صحابياً، لا صغيراً ولا كبيراً.

سابعاً: إن قوله: وبعد هذا التصحيح يمكن تصحيح الحديث أيضاً، ولا أقل من أن يكون حسناً لذاته. فيه أن الحديث لا يمكن تصحيحه ولا تحسينه بعد هذا التصحيح والتصويب أيضاً؛ لأن له علتين أخريين تجعلان الحديث ضعيفاً، الأولى: أن هشام بن خالد كان يروج عليه، قال الذهبي في الميزان: هشام بن خالد الأزرق من ثقات الدماشقة، لكنه يروج عليه، قال ابن أبي حاتم في العلل:

سمعت أبي يقول: روى هشام بن خالد، قال: حدثنا بقية، حدثنا ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أصيب بمصيبة من سقم أو ذهاب مال، فاحتسب لم يشك إلى الناس كان حقا على الله أن يغفر له. قال أبو حاتم: هذا موضوع لا أصل له، وكان بقية يدلس، فظن هؤلاء أنه يقول في كل خبر حدثنا، ولا يعتقدون أكثر منه. هذا القول ينقله إلى حديث حفظ القرآن فهو باطل، وقد قال فيه حدثنا. اهـ

الأخرى: أن شيخ هشام هذا في الإسناد هو الوليد بن مسلم، وهو من أهل التسوية، قال الحافظ في التقریب: الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. اهـ ولا يحتج برواية أهل التسوية حتى يوجد تصريح السماع، أو التحديث، أو ما يقوم مقام أحدهما في موضعين بعد صاحب التسوية وبعد شيخه، وههنا وإن وجد التحديث بعد الوليد لم يوجد بعد شيخه معاوية بن سلام، فإن بعده: عن أخيه زيد... الخ.

ثامناً: إن حاصل كلام صاحب الفيض حول هذا الحديث أنه لا أقل من أن يكون حسناً لذاته، وأنت تعلم أن الحديث في مسألة ما إذا كان صحيحاً أو حسناً كانت تلك المسألة منصوصة، ويقول المحشي: ومن أراد من الحنفية أن يجعلها مسألة منصوصة فقد حاد عن طريق الصواب. اهـ (١/ ٣٤٤)

١١٩٧ - قال: ثم إن بعض السلف أيضاً ذهبوا إليه... إلى قوله: كما في مصنف ابن أبي شيبة. اهـ (١/ ٣٤٣)

يقول أولاً: إن أقوال أهل العلم، وأعمالهم، ومذاهبهم ليست بحجة في الدين، ولا دليل في الشرع المتين، قال الله تبارك وتعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيًّا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ وقال أهل الأصول: إن أصول الشرع وأدلتها أربعة: كتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم،

والإجماع، والقياس الصحيح، وقد علمت أن الوضوء بالنبيد لم يثبت بالكتاب، ولا بالسنة الثابتة، ولا بالإجماع، ولا بالقياس الصحيح.

ثانياً: إن صاحب تحفة الأحوذى قال: وقال العيني في شرح البخاري (٩٤٨/١) ما لفظه: وفي أحكام القرآن لأبي بكر الرازي عن أبي حنيفة في ذلك ثلاث روايات، إحداها: يتوضأ به، ويشترط فيه النية ولا يتيمم، وهذه هي المشهورة، وقال قاضيخان: هو قوله الأول، وبه قال زفر. والثانية: يتيمم ولا يتوضأ، رواها عنه نوح بن أبي مريم، وأسد بن عمر، والحسن بن زياد، قال قاضي خا: وهو الصحيح عنه، والذي رجع إليها، وبها قال أبو يوسف، وأكثر العلماء، واختار الطحاوي هذا. والثالثة: روى عنه الجمع بينهما، وهذا قول محمد. انتهى (٩١/١)

ثالثاً: إن صاحب مسلم الثبوت قال: وأما المقلد فمستنده قول مجتهده، لاظنه ولا ظنه. فمقلدو الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - عليهم أن يقولوا ويعملوا بقول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وهذا إنما قلناه نظراً إلى تقليدهم، وإلا فعلى المسلم أن يتبع ما أنزل الله - تبارك وتعالى - قال الله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَهُكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ

١١٩٨ - قال: ثم إن الترمذي قال: وقول من يقول: لا يتوضأ بالنبيد. أقرب إلى الكتاب، وأشبه، لأن الله تعالى قال ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا قلت: ولعله يشير إلى أن القول بجواز الوضوء بالنبيد زيادة على الكتاب إلى قوله: فعبارته أقرب إلينا في مسألة الأصول. اهـ (٣٤٣/١)

أقول: وإنما تفرد الحنفية بمنع الزيادة على الكتاب بخبر الواحد، وإن كان صحيحاً، وأما منع الزيادة بالخبر الضعيف فغيرهم شاركهم أيضاً فيه، وإليه يشير الترمذي.

يقول: إن قول صاحب الفيض: ولعله يشير... الخ بكلمة الترجي يومي إلى أنه ليس على يقين بما يقول بعد، وقال الشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله

البالغة: وعندي أن المسألة القائلة بأن الخاص مبین، ولا يلحقه البيان، وأن الزيادة نسخ، وأن العام قطعي كالخاص، وأن لا ترجيح بكثرة الرواة، وأنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسد باب الرأي، وأن لا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلاً، وأن موجب الأمر هو الوجوب البتة، وأمثال ذلك أصول مخرجة على كلام الأئمة، وأنه لا تصح بها رواية عن أبي حنيفة وصاحبيه، وأنه ليست المحافظة عليها، والتكلف في جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين في استنباطاتهم كما يفعله البزدوي، وغيره أحق من المحافظة على خلافها والجواب عما يرد عليه . اهـ

١١٩٩ - قال: والحل عندي أن النبيذ وإن كان ماء مقيداً إلا أنهم يحلونه محل المطلق، لأنهم كانوا يجعلون الماء المالح حلواً بهذا الطريق كتبريدنا الماء بالثلج... إلى قوله: ولهذا التردد جاءت رواية التيمم مع الوضوء . اهـ (٣٤٣/١)

يقول أولاً: إنه قد اعترف وأذعن أن النبيذ ماء مقيد، وليس بماء مطلق، وأما قوله: إلا أنهم يحلونه محل المطلق... الخ ففيه أنه لا يحلونه محل المطلق لأنهم اشترطوا أن لا يكون بحضرة ماء، وأن يكون خارج المصر أو القرية، وأن يكون الوضوء بالنبيذ بالنية دون الوضوء بالماء، وأن يجمع بين الوضوء بالنبيذ والتيمم، فأنى يحلونه محل المطلق؟

ثانياً: إن قوله: لأنهم كانوا يجعلون الماء المالح حلواً بهذا الطريق لا يثبت ما ادعاه من أنهم يحلونه محل المطلق، بل ينفيه، فإن الماء إذا صار حلواً بإلقاء التميرات أو التميرات فيه لم يبق ماء مطلقاً، وإن بين الماء العذب، والماء المحلواً بإلقاء شيء لفرقا.

ثالثاً: إن قوله: كتبريدنا الماء بالثلج فيه أن النبيذ ليس كالماء المخلوط بالثلج، فإن الوضوء بالماء المخلوط بالثلج لا يشترط له شيء مما يشترط للوضوء بالنبيذ عند من قال به، فافترقا.

رابعاً: إن قوله: فإن نظرنا إلى الاسم فهو مقيد، وإن رأينا محل استعماله فهو مطلق، وإن شئت قلت: إنه كان ماء مطلقاً عندهم عرفاً فيه أنه إن نظرنا إلى الاسم فهو مقيد، ونبيذ، وماء حلو، وماء مخلوط بالتمر، وإن رأينا محل استعماله فهو أيضاً مقيد، وإن شئت قلت: إنه كان ماءً مقيداً عندهم عرفاً، ولذا اشترطوا للوضوء به ما اشترطوا.

١٢٠٠- **قال المحشي:** وهذا كاللحم، فإن السمك لحم حقيقة، وعليه جرى القرآن إلا أنه لا يحث الحالف لكونه مهجوراً عرفاً، فهذا موضع مشكل، فلحال العرف... إلى قوله: فقد حاد عن طريق الصواب والحق إن شاء الله تعالى ما نبهناك عليه. اهـ (٣٤٣/١ - ٣٤٤)

يقول أولاً: لا دليل يدل أن العرف أن النبيذ ماء مطلق لا على كونه عرفاً عاماً، ولا على كونه عرفاً خاصاً، وما ذكره صاحب الفيض فليس بدليل كما عرفت .
ثانياً: إن صاحب الفيض قال قبل: ولا أقل من أن يكون حسناً لذاته وهو صريح في أن مسألة الموضوع بالنبيذ منصوطة. وناقضه المحشي حيث يقول: ومن أراد من الحنفية أن يجعلها مسألة منصوطة فقد حاد عن طريق الصواب .
ثالثاً: إن قوله: والحق إن شاء الله تعالى... الخ بكلمة الاستثناء يومي إلى أنه ليس على يقين بهذا، كيف ولم يثبت أن العرف أن النبيذ ماء مطلق؟ وإنما هو ادعاء محض عار عن كسوة الدليل، فتفكر أيها العاقل النبيل .

١٢٠١- **قال صاحب الفيض:** قوله: ولا بالمسكر والحديث يخالف أبا حنيفة -رحمه الله تعالى- في مسألة المسكرات، ويوافق الجمهور . اهـ (٣٤٤ / ١)
يقول أولاً: أراد بالحديث حديث الباب: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كل شراب أسكر فهو حرام، وما في معناه من الأحاديث، والدليل عليه قوله: أن تواتر الأحاديث يخالفه.

ثانياً: أراد بمذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ما ذكره صاحب الهداية في كتاب الأشربة بقوله: الأشربة المحرمة أربعة: الخمر وهي عصير العنب، إذا غلى واشتد وقذف بالزبد، والعصير إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه، وهو الطلاء المذكور في الجامع الصغير، ونقيع التمر وهو السكر، ونقيع الزبيب إذا اشتد وغلى. اهـ، وبقوله: وقال في الجامع الصغير: وما سوى ذلك من الأشربة فلا بأس به، قالوا: هذا الجواب على هذا العموم، والبيان لا يوجد في غيره، وهو نص على أن ما يتخذ من الحنطة، والشعير، والعسل، والذرة حلال عند أبي حنيفة ولا يحد شاربه عنده، وإن سكر منه. اهـ

ثالثاً: إن عزو الخلاف إلى الحديث ليس بذاك، فإن السنة والحديث أصل، ومذهب أبي حنيفة من حيث هو مذهبه، وقوله من حيث هو قوله، ليس بأصل، وهذا لا يخفى على أحد من أهل العلم.

١٢٠٢ - **قال:** ومسألة المسكر وإن استنصر له الطحاوي، وأجاد فيه إلا أن تواتر الأحاديث يخالفه. اهـ (١/ ٣٤٤)

يقول: كيف الإجادة التي تردّها الأحاديث المتواترة؟ وهل تسمى هذه الإجادة إجادة يا أرباب الأفهام المتعاطرة المتوافرة؟!

١٢٠٣ - **قال بعض الناس:** الفتوى عندنا معشر الحنفية أيضاً على عدم جواز الوضوء بالنبيذ، فلا إشكال. اهـ

يقول: إن كلامه بعد يرشدنا إلى أن أبا حنيفة ذهب إلى جواز الوضوء بالنبيذ، فالإشكال باق من وجهين: الأول أن المقلد مستنده قول مجتهد، لا ظنه ولا ظنه، كما في مسلم الثبوت، فكيف ساغ لمقلدي الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أن يفتوا بما يخالف قول إمامهم المقلد؟ والثاني أن الحنفية قالوا: إن أبا حنيفة ذهب إلى أن الزيادة على الكتاب بما صح من أخبار الآحاد لا تجوز، فكيف ذهب

إلى جواز الوضوء بالنبيذ، وهو زيادة على الكتاب، والخبر فيه لم يثبت فضلا عن أن يتواتر أو يشتهر؟

١٢٠٤ - قال بعض الناس: قوله: وكرهه الحسن وأبو العالية... الخ من خصائص البخاري - رحمه الله - أنه إذا خالف أبا حنيفة في مسألة، وأراد الرد عليه قل ما يوجد عنده المرفوع، بل إنما يأتي بالآثار الموقوفة، والمقطوعة، واللازم علينا جواب المرفوعات، لا الموقوفات، والمقطوعات . اهـ

يقول أولاً: إن ما ذكره هذا البعض ليس من خصائص البخاري - رحمه الله الباري - فإن في صحيح البخاري مواضع كثيرة أتى فيها البخاري بالآيات، والمرفوعات . فمنها: موضع حقيقة الإيمان، فإن البخاري قد أتى فيه في أبواب الإيمان بالآيات، والأحاديث المرفوعة، وأثبت أن حقيقة الإيمان قول وعمل، ليست بقول فقط، ولا تصديق ومعرفة فقط، ولا عمل فقط، ولا إقرار وتصديق ومعرفة فقط . ومنها: موضع زيادة الإيمان ونقصانه، فإن البخاري قد أتى فيه في أبواب الإيمان بالآيات، والأحاديث المرفوعة، وأثبت أن الإيمان يزيد وينقص .

ومنها: باب الخمر من العنب وغيره، وباب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر . ومنها: هذا الباب أيضا فإن البخاري قد أتى فيه بالحديث المرفوع: كل شراب أسكر فهو حرام، فإن المسكر من غير الأربعة حلال عند أبي حنيفة كما تقدم ذلك في كلام صاحب الهداية .

ومنها: باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، فإن البخاري قد أورد فيه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم: لا تشتريه وإن أعطاكه بدرهم واحد، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه . وعليك باستقصاء تلك المواضع من الجامع الصحيح للإمام البخاري، وقد حرصت بما

ذكرنا أن قول هذا البعض: من خصائص البخاري... الخ، وإنما يأتي بالآثار الموقوفة والمقطوعة... الخ ليس بصواب، بل هو خطأ بمرّة.

ثانياً: إن أقوال الإمام أبي حنيفة نفسه من حيث هي أقواله، أدنى من الآثار الموقوفة والمقطوعة، فإذا لم يلزمكم جواب الموقوفات والمقطوعات فكيف لزمك جواب أقوال الإمام أبي حنيفة؟ وقبولها؟ وأبو حنيفة - رحمه الله تعالى - لا يخرج عن أقوال إبراهيم، وفقهاء الكوفة، فقد قال الشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة: وكان أبو حنيفة - رضي الله عنه - ألزمهم بمذهب إبراهيم، وأقرانه، لا يجاوزه إلا ما شاء الله، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه، دقيق النظر في وجوه التخريجات، مقبلاً على الفروع أتم إقبال، وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلنا فلخص أقوال إبراهيم وأقرانه، من كتاب الآثار لمحمد - رحمه الله - وجامع عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة، وهو في تلك اليسيرة أيضاً لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة. اهـ

﴿باب غسل المرأة أباهما الدم... الخ﴾

١٢٠٥ - قال صاحب الفيض: قوله: قال أبو العالية: امسحوا... الخ يعني قال هذا عند وضوئه، ومعنى المسح على اللغة، لا على العرف الحادث بمعنى إمرار اليد المبتلة. اهـ (٣٤٤/١)

يقول: إن قوله: ومعنى المسح على اللغة... الخ ليس بصواب، كما لا يخفى، فإن ألفاظ هذا الأثر: فوضوؤه، وتوضأ. على العرف، لا على اللغة، فكذا المسح محمول على العرف، لا على اللغة.

١٢٠٦ - قال المحشي: والمروى عن أبي العالية في مصنف ابن أبي شيبة أنه

اشتكى رجله، فعصبها، وتوضأ، ومسح عليها، وقال: إنها مريضة. وهذا غير الذي ذكره البخاري على ما لا يخفى، عيني . اهـ (١/ ٣٤٤)

يقول أولاً: قال صاحب الفتح، قوله: وقال أبو العالية، هو الرياحي بكسر الراء، وياء تحتانية، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال: دخلنا على أبي العالية، وهو وجع، فوضئوه، فلما بقيت إحدى رجله قال: امسحوا على هذه، فانها مريضة، وكان بها حمرة، وزاد ابن أبي شيبة: أنها كانت معصوبة. اهـ

وقال العيني: وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال: دخلنا على أبي العالية، وهو وجع، فوضئوه، فلما بقيت غسل إحدى رجله قال: امسحوا على هذه، فإنها مريضة، وكانت بها حمرة، ورواه ابن أبي شيبة، وقال بعضهم: وزاد ابن أبي شيبة: أنها كانت معصوبة. قلت: ليس رواية ابن أبي شيبة هكذا، وإنما المذكور في مصنفه: حدثنا أبو معاوية عن عاصم وداود عن أبي العالية أنه اشتكى رجله فعصبها وتوضأ، ومسح عليها، وقال: إنها مريضة، وهذا غير الذي ذكره البخاري على ما لا يخفى. اهـ

وما لا يخفى هو أن الأثر الذي ذكره البخاري تعليقا هو ما وصله عبد الرزاق، ورواه ابن أبي شيبة، وهذا يدل عليه أول كلام العيني: وهذا التعليق وصله عبد الرزاق الخ، ورواه ابن أبي شيبة. دلالة صريحة واضحة، فإن كان الذي في مصنف ابن أبي شيبة غير الذي ذكره البخاري، ووصله عبد الرزاق فكيف ساغ للعيني أن يقول: ورواه ابن أبي شيبة؟ ومعلوم أن بين ألفاظ عبد الرزاق، وألفاظ ابن أبي شيبة فرقا، وإنما أراد العيني بقوله: ورواه ابن أبي شيبة. المعنى، وصاحب الفتح أيضا قد أراد بقوله: وزاد ابن أبي شيبة أنها كانت معصوبة، المعنى، فكلام العيني: ليس رواية ابن أبي شيبة هكذا... الخ خلاف ما لا يخفى على أهل الإنصاف غير أولى التعصب والاعتساف.

ثانياً: إن المحشى لأمر ما حكى كلام العيني، ولم يتدبر، حتى لم يتدبر كلام العيني نفسه، وهذا ظاهر واضح، لا خفاء فيه عند من أمعن النظر في ألفاظ الأثر.

﴿باب السواك... الخ﴾

١٢٠٧- قال: واعلم أن السواك مع كونه متواتراً لم يخرج المصنف أحاديث فضيلته، ولم يهتم به في تراجمه، نعم، أخرج في باب الجمعة... الخ (٣٤٤ / ١) يقول: إن المصنف قد أخرج أحاديث فضيلة السواك إسناداً وتعليقاً في كتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وكتاب الصوم، وغيرها. نعم، لم يستوعب أحاديث فضيلة السواك، ولم يلتزم الاستيعاب والاستقصاء، وقد اهتم به في تراجمه، فإنه قد عقد له بابين ههنا، وبابين في الجمعة وباباً في الصوم، وإن هذا الصنيع إلا اهتمام بالسواك في التراجم.

وأما قوله: ولعله عده من متعلقات الصلاة... الخ فدليل على أنه ليس على علم بما يقول، والحق أن البخاري يجعل السواك من متعلقات الوضوء، والصلاة كليهما، فإنه قد أورد حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء تعليقا بصيغة الجزم في كتاب الصوم، وأخرج حديث النبي صلى الله عليه وسلم: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة في مواضع من صحيحه، فأقواله: ولذا أخرجه في كتاب الصلاة الخ، فلم يعتبره من أجزاء الطهارة. اهـ ولذا لم يذكر في هذا الباب اهـ كما ترى ليست بصواب، والله الموفق، وإليه المرجع والمآب .

١٢٠٨- قال: ثم إن الحنفية قائلون باستحبابه عند القيام إلى الصلاة أيضاً إن أبطأ بعد الوضوء. اهـ (٣٤٤ / ١)

يقول أولاً: إن قوله هذا يدل بمفهومه أن الحنفية ليسوا بقائلين باستحبابه

عند القيام إلى الصلاة إن لم يبطيء بعد الوضوء .

ثانياً: إنه لا حجة لقولهم: إن أبطأ بعد الوضوء، لا في الكتاب ولا في السنة، ولا في العقل.

١٢٠٩ - قال: قوله: فاستن، أي فاستواه على أسنانه مشتق من السن. اهـ

(٣٤٤/١)

يقول: قال العيني في الباب: قوله: فاستن من الاستنان، وهو الاستياك، وهو ذلك الأسنان، وحكها بما يجلوها، مأخوذ من السن، وهو إمرار الشيء الذي فيه خشونة على شيء آخر، ومنه المسن الذي يشخذ به الحديد ونحوه، وقال ابن الأثير: الاستنان استعمال السواك، افتعال من الإسنان، وهو الإمرار على شيء. اهـ وقال صاحب الفتح: قوله: يستن، بفتح أوله، وسكون المهملة، وفتح المثناة، وتشديد النون، من السن بالكسر أو الفتح، إما لأن السواك يمر على الأسنان، أو لأنه يسنها أي يحددها. اهـ

وقال صاحب القاموس: واستن: استاك. اهـ فتفسير: فاستن بقوله: فاستواه الخ كما ترى، ثم إن استوى قاصر ولازم .

١٢١٠ - قال: قوله: يشوص. أي: إجراء السواك في داخل الفم. اهـ (٣٤٤ / ١)

يقول: قال الحافظ في الفتح: قوله: يشوص بضم المعجمة، وسكون الواو، بعدها مهملة، والشوص بالفتح: الغسل والتنظيف، كذا في الصحاح، وفي المحكم: الغسل عن كراع، والتنقية عن أبي عبيد، والدلك عن ابن الأنباري، وقيل: الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق، واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوصة، وهي ريح ترفع القلب عن موضعه، وعكسه الخطابي، فقال: هو ذلك الأسنان بالسواك أو الأصابع عرضاً. اهـ

وقال صاحب القاموس: الشوص نصب الشيء بيدك، وزعزعته عن مكانه

والدلك باليد، ومضغ السواك ، والاستئنان به، أو الاستياك من سُفل إلى عُلو كالإشاحة، والتشويص، ووجع الضرس والبطن، وارتكاض الولد في بطن أمه، والغسل والتنقية يشاص، ويشوص في الكل. اهـ

﴿باب دفع السواك إلى الأكبر﴾

١٢١١- قال: لعله يريد ترتيب إعطائه، ويستفاد منه كونه من أشياء الفضيلة. اهـ

(٣٤٥/١)

يقول أولاً: إن المصنف عقد هذا الباب بلفظ صريح، ونص بقوله: دفع السواك إلى الأكبر على ما يريد، وحديث الباب أيضا نص صريح في ذلك المراد. ثانياً: ويستفاد منه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه .

١٢١٢- قال: قوله: وقال عفان... الخ هذا مقالة مع أن عفان شيخه فلعله أخذه منه مقالة، لا مذاكرة، وما يسمع من الشيخ الخ (٣٤٥ / ١) يقول: إن كلامه هذا يرشدنا أنه ليس على علم بما يقول لاحتوائه على كلمة: لعل.

١٢١٣- قال: واعلم أن ما يروونه الأنبياء عليهم السلام من أشياء الغيب في اليقظة، يقال له: الرؤيا أيضا، لأن الرؤيا التي يراها النائم... إلى قوله: وكانت رأت نورا... الخ (٣٤٥ / ١)

يقول: إن أم النبي صلى الله عليه وسلم ليست من الأنبياء، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوَاطِلُهُمْ﴾ الآية، ثم لا دليل على أنها رأت نورا في اليقظة، ولفظ: رؤيا أمي. لا يدل عليه كما لا يخفى.

١٢١٤- قال: وفي سفر الدانيال أن يختم بعد سبعين أسبوعا على الرؤيا... إلى قوله: وإنما أطلق عليه الرؤيا لما قلنا. اهـ (٣٤٥ / ١)

يقول أولاً: إن سفر الدانيال لا يوجد له إسناد يعتمد عليه، وهذا هو الصواب.
ثانياً: إن قوله: فما أرى النبي صلى الله عليه وسلم كان رؤيا عين فيه أنه قال قبل:
 أراني أتسوك. ويعلم منه أنها قصة الرؤيا، ومن بعض الألفاظ أنها قصة اليقظة لما عند
 أبي داود، فذهب بعضهم إلى التعدد، وجمع بأنه رآه أولاً في الرؤيا، ثم وقع في
 اليقظة كذلك، وقد كان يرى أشياء في المنام، ثم يقع له مثلها في اليقظة. اهـ
 قال الحافظ في الفتح: قوله: أراني. بفتح الهمزة من الرؤية، وهم من ضمها،
 وفي رواية المستملي: رآني. بتقديم الراء، والأول أشهر، ولمسلم من طريق علي
 بن نصر الجهضمي عن صخر: أراني في المنام. وللإسماعيلي: رأيت في المنام،
 فعلى هذا فهو من الرؤيا.

وقال الحافظ: وقد رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار،
 أخرجه أحمد، والإسماعيلي، والبيهقي عنهم بلفظ: رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يستن، فأعطاه أكبر القوم، ثم قال: إن جبريل أمرني أن أكبر. وهذا
 يقتضي أن تكون القضية وقعت في اليقظة، ويجمع بينه، وبين رواية صخر أن ذلك
 لما وقع في اليقظة أخبرهم صلى الله عليه وسلم بما رآه في النوم تنبيهاً على أن
 أمره بذلك بوحى متقدم، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض، ويشهد لرواية
 ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يستن، وعنده رجلان، فأوحى إليه أن أعط السواك الأكبر. اهـ
 والذي أتى به صاحب الفيض حل آخر، ولا دليل عليه ههنا، والراجح عندي
 أن حديث ابن عمر يتحدث عما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام،
 وحديث عائشة يتحدث عما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليقظة.
 والله أعلم

١٢١٥ - قال: قال أبو عبد الله: اختصره نعيم، وفي الميزان: أن نعيماً هذا

كان يزور حكايات في أبي حنيفة- رحمه الله تعالى- لا يقال، إن البخاري... إلى قوله: لا أنه كان يزور بنفسه. اهـ (٣٤٥ / ١)

أقول: ولم يقتصر على حديث نعيم في فضل الاستقبال، بل ذكر معه أحاديث من غيره، فلم يتم ما رامه.

يقول أولاً: قال صاحب الميزان: نعيم بن حماد الخزاعي... الخ وقال: خرج له البخاري مقرونا بغيره. اهـ وقال صاحب تهذيب التهذيب: روى عنه البخاري مقرونا. اهـ

ثانياً: إن أكثر الأئمة وثقوا نعيم بن حماد الخزاعي، كما يظهر من الميزان، وتهذيب التهذيب، وغيرهما من كتب أسماء الرجال، ومعلوم أن الثقة لا يضع، ولا يزور، والذي يضع ويزور لا يكون ثقة، وما في الميزان من أن نعيماً كان ممن يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب النعمان كلها كذب، فقد رده الحافظ في تهذيب التهذيب، وقال: قال أبو الفتح الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة، كلها كذب. انتهى، وقد تقدم نحو ذلك عن الدولابي، واتهمه ابن عدي في ذلك، وحاش الدولابي أن يتهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه فإنه مجهول متهم، وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله: قالوا. فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله، وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد قال فيه الدارقطني: إمام في السنة كثير الوهم. وقال أبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه. وقد مضى أن ابن عدي يتتبع ما وهم فيه. فهذا فصل القول فيه. اهـ

ثالثاً: إذا لم يثبت الوضع، ولا التزوير عن نعيم فلا حاجة إلى تأويل التزوير الذي ذكره صاحب الفيض بقوله: إن معنى التزوير عدم المبالاة، لا أنه كان

يزور بنفسه. اهـ

١٢١٦- قال: ولا ريب في كونه مخالفاً لأبي حنيفة - رحمه الله تعالى - لأنه كان منشئاً و كاتباً للقاضي أبي مطيع البلخي تلميذ الإمام، فأُسر بأمره لأمر، ثم كان يرميه بالجهمية بعد. اهـ (١/ ٣٤٥)

يقول أولاً: إن الصواب أن نعيما كان كاتباً للقاضي أبي عصمة نوح بن أبي مريم القرشي تلميذ الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ففي الميزان: وكان شديداً على الجهمية، أخذ ذلك عن نوح الجامع، وكان كاتبه. اهـ وفي تهذيب التهذيب: وروى عن إبراهيم بن طهمان، يقال: حديثاً واحداً، وعن أبي عصمة نوح بن أبي مريم، وكان كاتبه. اهـ

ثانياً: إن لفظ المنشيء بمعنى الكاتب ليس بعربي.

ثالثاً: إن قوله: لأنه كان... الخ، وقوله: فأُسر بأمره... الخ، وقوله: ثم كان يرميه بالجهمية... الخ ثلاث دعاوى لم يأت صاحب الفيض بحجة تثبتها، قال صاحب الميزان: قال صالح بن مسمار: سمعت نعيماً يقول: أنا كنت جهمياً، فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت الحديث، عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل. اهـ وقال ابن سعد: أشخص نعيم من مصر في خلافة المعتصم، فسئل عن القرآن، فأبى أن يجيب، فجلس بسامراً، فلم يزل محبوساً حتى مات في السجن. اهـ

١٢١٧- قال: ومن مثل هذه الأشياء البخاري، وقال: محمد بن الحسن جهمي. مع أن محمد بن الحسن يرد على الجهم. ويقول: إن الاستواء على العرش صحيح، ومن خالفه فهو جهمي. كما في الفتح. ج ١٣. اهـ (١/ ٣٤٥)

يقول أولاً: إن الصواب: ومن مثل هذه الأشياء قال البخاري: محمد بن الحسن جهمي... الخ.

ثانياً: إن هذا ادعاء محض ليس عليه دليل، فإن شأن البخاري أعلى وأجل من أن يقول من مثل هذه الأشياء... الخ.

ثالثاً: إن العقيلي قال في الضعفاء: حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام يعني: الخفاف، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثني أحمد بن محمد، قال: سمعت عبدان يقول: سمعت منصور بن خالد قال: انطلقت إلى محمد بن الحسن، فسمعتة يقول: لا ينظر أحد في كلامنا يريد به الله. قال: فاكتفيت بذلك منه. وأخرج مثله ابن عدي في الكامل، فمن مثل هذا قال البخاري ما قال.

رابعاً: إن محمدا جهمي، قد قاله يحيى بن معين، كما في الضعفاء للعقيلي، وفيه قال: حدثني محمد بن عقيل الفاريابي قال: سمعت هارون بن إسحاق الهمداني، وذكر له محمد بن الحسن، فقال: كان رأس الجهمية. اه فهل قال ابن معين وهارون بن إسحاق الهمداني ما قالوا من مثل هذه الأشياء؟ فتدبر، وكن من العلماء الأتقياء.

خامساً: إن ما في الفتح فهناك نصه بلفظه: وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق العلماء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب من غير تشبيه، ولا تفسير، فمن فسر شيئاً منها، وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه، وفارق الجماعة، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء. انتهى (٤٠٧/١٣)

ولا يخفى عليك الفرق بين ما نقل صاحب الفيض وبين ما في الفتح.

١٢١٨ - قال: وفي المسامرة لابن الهمام أن أبا حنيفة ناظر مع جهم، ثم قال في الآخر: اخرج يا كافر. فالعجب أنهم كيف يطعنوننا بالجهمية، والله المستعان. اه (٣٤٥/١)

يقول: إني لم أعثر على حال إسناد هذه المناظرة حتى الآن، وأرجو أن يتيح لي العثور عليه الله الرحمن.

١٢١٩- **قال المحشي:** قلت: وقد رأيت كلاماً للخطابي في معالمة غريباً جداً يفيدك في الباب غاية إفادة، فأذكره لك، فاحفظه فإنه خير لك من حمر النعم... الخ (٣٤٦-٤٥/١)

يقول: إن كلام الخطابي هذا ليس بغريب، ولا مفيد في هذا الباب، فإن بين اللفظ بقرينة، وبينه بدونها فرقا، ألا ترى أن أبا حنيفة قال في جابر الجعفي: أكذب. فهل يقال: إنه أراد ههنا ما ذكره الخطابي في كلامه هذا؟

﴿باب فضل من بات على الوضوء﴾

١٢٢٠- **قال:** وضوءك للصلاة، وهذا وضوء لحال الأحداث لا لحال الصلاة، وأما الآن فهو حامل عندهم... الخ (٣٤٦/١)

يقول: لعل هذا إشارة منه إلى نوعين من الوضوء، وقد قال قبل في باب التخفيف الخ من أبواب الوضوء: وعلم من هذا الحديث نوع آخر من الوضوء، وهو بغسل اليدين والوجه فقط. ولا اتجاه لكلامه هذا بهذا المعنى بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم: فتوضأ وضوءك للصلاة.

١٢٢١- **قال:** وعند أبي داود أن نومهم بالاضطجاع على الظهر، فينبغي أن يفعل أولاً كما عند أبي داود... الخ (٣٤٦/١)

يقول: إني لم أعثر عليه في سنن أبي داود إلى الآن، نعم، في سنن أبي داود: قال: حدثنا أحمد بن يونس نا زهير نا عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أوى أحدكم إلى فراشه، فلينفذ فراشه بداخلة إزاره، فإنه لا يدري ما خلفه عليه، ثم

ليضطجع على شقه الأيمن ثم ليقبل: باسمك ربي... الحديث.

وفي شرح السنة: عن أبي قتادة: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا عرس بليل، اضطجع على شقه الأيمن، وإذا عرس قبيل الصبح نصب ذراعه، ووضع رأسه على كفه. قال الألباني في تعليقه على المشكاة: ورواه أحمد، وإسناده صحيح.

نعم، في سنن أبي داود: قال: باب كيف يتوجه. حدثنا مسدد نا حماد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن بعض آل أم سلمة قال: كان فراش النبي صلى الله عليه وسلم مما يوضع الإنسان في قبره، وكان المسجد عند رأسه. قال المنذري: لا يعرف هذا الذي حدث عنه أبو قلابة هل له صحبة أم لا؟

ولعل صاحب الفيض استنبط من هذا الحديث نومه صلى الله عليه وسلم بالاضطجاع على الظهر، وكأن الصواب في قوله: نومهم الخ نومه بالاضطجاع على الظهر، والاستنباط كما ترى، وإن عقد عليه أبو داود: باب كيف يتوجه، فإن الحديث يتحدث عن فراش النبي صلى الله عليه وسلم، لا عن توجهه صلى الله عليه وسلم. ثم كيف يتوجه لا يدل على الاضطجاع على الظهر.

وأما إضجاع الناس الميت في ديارنا وبلادنا على ظهره في القبر، فلم يرد فيه نص فيما أعلم، والله أعلم، فتمسك بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم، وبما كان يفعله صلى الله عليه وسلم.

١٢٢٢- قال: وقالت الأطباء: إن النوم على شق الأيسر أيسر وأسهل، وأعون في الهضم، وأنفع للصحة. اهـ (٣٤٦/١)

يقول: قال العيني في فصل استنباط الأحكام: ومنها النوم على الشق الأيمن، لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يحب التيامن، ولأنه أسرع إلى الانتباه. وقال الكرمانى: وأقول: وإلى انحدار الطعام كما هو مذكور في الكتب الطبية. قلت: الذي ذكره الأطباء خلاف هذا، فإنهم قالو: النوم على الأيسر روح للبدن، وأقرب

إلى انهضام الطعام، ولكن اتباع السنة أحق وأولى. اهـ

وقال ابن القيم في زاد المعاد: وكان نومه، يعني: نوم النبي صلى الله عليه وسلم. أعدل النوم، وهو أنفع ما يكون من النوم، والأطباء يقولون: هو ثلث الليل والنهار ثمان ساعات. اهـ

١٢٢٣- قال: قوله: وجهي إليك. (منه يا وه جيز جو اقبال على الله كي هو). اهـ

(٢٣٤/١)

يقول: قال العيني: قوله: أسلمت وجهي إليك. وجاء في رواية أخرى: أسلمت نفسي إليك. والوجه والنفوس ههنا بمعنى الذات، وقال ابن الجوزي: يحتمل أن يراد به الوجه حقيقة، ويحتمل أن يراد به القصد، فكأنه يقول: قصدتك في طلب سلامتي. وقال القرطبي: قيل: إن معنى الوجه القصد، والعمل الصالح، وكذلك جاء في رواية: أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك. فجمع بينهما، فدل على تباينهما، ومعنى أسلمت: سلمت، واستسلمت أي: سلمتها لك، إذ لا قدرة لي، ولا تدبير بجلب نفع، ولا دفع ضرر، فأمرها مفوض إليك، تفعل بها ما تريد، واستسلمت لما تفعل، فلا اعتراض عليك فيه. اهـ

١٢٢٤- قال: قوله: على الفطرة يعني: تموت كما جئت من عند الله تعالى. اهـ (١/

٣٤٦)

يقول: قال الحافظ في الفتح: والمراد بالفطرة: السنة. اهـ وقال العيني في العمدة: قوله: على الفطرة أي: على دين الإسلام، وقد تكون الفطرة بمعنى الخلقة، كقوله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهِمْ سُلُوكَ سَبِيلٍ﴾ ومعنى السنة، كقوله صلى الله عليه وسلم: خمس من الفطرة. وقال الطيبي: أي: مت على الدين القويم ملة إبراهيم. عليه السلام. فإن إبراهيم عليه السلام أسلم واستسلم، وقال: أسلمت لرب العالمين وجاء ربه بقلب سليم. اهـ

١٢٢٥- قال: ثم إن الرواية بالمعنى لا تمكن في اللغة العربية؛ لأنه لا ترادف عند التحقيق، ولا تركيب يؤدي مؤدى تركيب آخر. نعم، يمكن تأدية المعنى المشترك فقط... إلى قوله: وابن مسعود -رضي الله عنه- ممن كان يروي بالمعنى عند ذهول اللفظ مع التنبيه عليه. اهـ (١/٤٦ - ٣٤٧)

يقول: إن ضعف هذه الدعوى ظاهر، فإن الترادف عند التحقيق التحقيق بالقبول ثابت، والتراكيب تؤدي مؤدى تراكيب أخرى، ومعناها، ولا نعني بالرواية بالمعنى إلا هذا، ألا ترى أنه لا تفاوت بين قولنا: جاء ليث، واشترينا القمح، وبين قولنا: أتى أسد، وابتعنا الحنطة.

وما قال من أن ابن مسعود -رضي الله عنه- ممن كان يروي بالمعنى... الخ ينافي، وينفي ما قال قبل من أن الرواية بالمعنى لا تمكن في اللغة العربية. وأما الخصائص فقد لا تكون دخيلة في المعنى، ألا ترى أن لفظ: اشترت البر، أنفقتة في البر يؤدي معنى لفظ: ابتعت الحنطة، فأنفقتها في الخير أو فبذلتها في الخير، وإن لم يحتو اللفظ الثاني على السجع، وعليك أن تدرس بحث الترادف من إرشاد الفحول.

١٢٢٦- قال: والإمام -رحمه الله تعالى- ممن كان يروي باللفظ، لأن يحيى بن معين لما وثقه قال: ولا نكذب بين يدي الله فإننا ما رأينا... إلى قوله: وهو في الأصل منقول عن أبي يوسف -رحمه الله تعالى- اهـ (١/٣٤٧) يقول: إن نفس الأمر، والاعتبار ينكران هذا أشد الإنكار، فعليك بالتفحص والتدبر يا خيرا من الأخيار.

١٢٢٧- قال: ثم إن يحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان يقال: هما حنفيان قلت: وهو على طريق السلف، لا كما شاع الآن، ثم إن رأيهما لم يكن حسنا في حق الشافعي -رحمه الله تعالى-... الخ (١/٣٤٧)

أقول: ومع ذلك فهما يقولان بتركب الإيمان بالأعمال، وزيادة الإيمان ونقصانه، ويحيى بن معين قال: لم يثبت ترك الرفع عن صحابي، كما في جزء رفع اليدين، وضعف زيادة: أنصتوا.

يقول أولاً: إن الصواب في قوله: وهو على طريق السلف، وهما على طريق السلف، كما يظهر ذلك بالنظر إلى السياق والسباق واللاحق.

ثانياً: قابل قوله هذا بما قال قبل في باب العلم قبل القول والعمل من كتاب العلم تجد بينهما تفاوتاً بينا، وادرس ما قلنا في ذلك المقام.

ثالثاً: إن كلامه هذا يدل على أن طريق السلف غير طريق الحنفية، وإلا لم يكن لقوله: يقال: هما حنفيان، قلت: وهما على طريق السلف الخ معنى، فقوله هذا صريح في أن الحنفية ليسوا على طريق السلف .

١٢٢٨ - **قال:** واعلم أنه ينبغي للجنب أن يتوضأ إذا أراد أن ينام، لما في تنوير الحوالك عن ميمونة بنت سعد: هل يرقد جنب؟ قالت: لا أحب إلا أن يتوضأ، فإني أخشى... الخ (٣٤٧/١)

يقول أولاً: إن لنا لغنية عن هذا بالمرفوع، ففي الصحيحين عن ابن عمر قال: ذكر عمر ابن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه الجنابة من الليل؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: توضأ، واغسل ذكرك ثم نم. وفيهما عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان جنباً، فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة .

ثانياً: إن الجنب إذا مات حال الجنابة بدون أن يغتسل أو يتوضأ فلا تحضره الملائكة أو فلا يحضره جبريل لم يرد ذلك في حديث مرفوع صحيح أو حسن فيما أعلم، وأما حديث علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة، ولا كلب، ولا جنب، وحديث عمار بن ياسر قال: قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاثة لا تقربهم الملائكة. جيفة الكافر، والمتضمخ بالخلوق، والجنب إلا أن يتوضأ. فلم يثبت، والله أعلم.

﴿كتاب الغسل﴾

١٢٢٩- قال: ولكنه قد مر منا غير مرة أن اعتبار جميع مراتب المسمى، أو بعضها من مراحل الاجتهاد... الخ (٣٤٨ / ١)

أقول: وقد مر منا أيضا التنبيه على الخطأ في ذلك، وههنا أخطأ في أن المراتب تكون في الشيء، والشيء إذا لم يتحقق لا يتحقق المراتب. يقول: إن مقصود شيخنا - رحمه الله تعالى - أن الدلك إذا لم يتحقق لا يتحقق الغسل أصلا، فلا يتأتى قوله: فأخذه مالك - رحمه الله تعالى - بجميع مراتبه، وعممه آخرون، فقوله: ولا يقال فيه إنه خلاف النص فإن النص لم يتعرض إلى المراتب أصلا ليس بصواب؛ لأن النص أمر بالغسل وما لا ذلك فيه لا يسمى غسلا، فقد تعرض النص إلى الدلك. وقد قال صاحب الفيض: وإنما أمر بالمسمى، وقد قلنا به وفيه أنه إذا قلتم بالدلك في الغسل فلا حاجة إلى قولكم: ولكنه قد مر منا غير مرة أن اعتبار جميع مراتب المسمى... الخ ولا إلى قولكم: ولا يقال فيه إنه خلاف النص... الخ.

﴿باب الوضوء قبل الغسل﴾

١٢٠٣- قال وأما غسل الرجلين فأمره كما في القدوري: إن كان المغتسل يجتمع فيه الماء يؤخرهما، وإلا فيغسلهما مع وضوءه. اهـ (٣٤٨ / ١)

يقول: قال الحافظ في الباب: قوله: وضوءه للصلاة غير رجله فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الخ وهو مخالف لظاهر رواية عائشة، ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة على المجاز، كما تقدم، وإما بحمله على

حالة أخرى، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء، فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين، وعن مالك إن كان المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما، وإلا فالتقديم، وعند الشافعية في الأفضل قولان، قال النووي: أصحهما وأشهرهما، ومختارهما أنه يكمل وضوءه وقال: لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك. انتهى

كذا قال، وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك، بل هي إما محتملة كرواية: توضأ وضوءه للصلاة. أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة، وشاهدها من طريق أبي سلمة، ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة، أو صريحة في تأخيرهما، كحديث الباب، وروايتها مقدم في الحفظ والفقه على جميع من رواه عن الأعمش، وقول من قال: إنما فعل ذلك مرة لبيان الجواز متعقب، فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواظبة، ولفظه: كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ، فيغسل يديه، ثم يفرغ يمينه على شماله، فيغسل فرجه. فذكر الحديث، وفي آخره: ثم يتنحى، فيغسل رجله. قال القرطبي: الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء. اهـ

١٢٣١- قال: ثم في فصول البقراطي أن الغسل بعد الجماع متصلاً قد تورث علة. اهـ (٣٤٨/١)

أقول: في فصول بقراط .

يقول أولاً: إن المحشي قال: وفي تقرير الفاضل عبد العزيز عن فصول البقراطي أن عدد الاغتسال الخ والصواب ما قال شيخنا- رحمه الله تعالى-.

ثانياً: وصواب العبارة: قد يورث علة. كما لا يخفى.

١٢٣٢- قال: قوله: الغرفة. بالفتح في الإناء، والغرفة بالضم في النهر، قال تعالى: إلا من اغترف غرفة بيده. اهـ (٣٤٨/١)

يقول أولاً: إن المصنف - رحمه الله تعالى - قد أخرج في الباب حديثين: حديث عائشة، وحديث ميمونة، ولم يرد هذا اللفظ في حديث ميمونة في الباب أصلاً لا بلفظ الواحد، ولا بلفظ الجمع، وإنما ورد في حديث عائشة في الباب بلفظ الجمع فقط، لا بلفظ الواحد، فقوله: قوله الغرفة، كما ترى.

ثانياً: قال الحافظ: قوله: ثلاث غرف. بضم العجمة، وفتح الراء، جمع غرفة، وهي قدر ما يغرف من الماء بالكف وللشميهني: ثلاث غرفات. وهو المشهور في جمع القلة. اهـ

وقال صاحب القاموس: وغرف الماء يغرفه ويعرفه أخذه بيده، كآخذه، والغرفة للمرة، وبالكسر هيئة للغرف، والنعل ج كعنب، وبالضم اسم للمفعول كالغرفة، لأنك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة. اهـ

فالجرفة، والغرفة، والغرفة في اللغة عامة، تتناول الأواني والأنهار، وتخصيص الغرفة بالفتح بالإناء، والغرفة بالضم بالنهر خطأ، والله أعلم.

﴿باب غسل الرجل مع امرأته﴾

١٢٣٣ - قال: وهكذا بوب في الوضوء (ص: ٣٢): باب وضوء الرجل مع امرأته. فكأنه ترك مذهب أحمد - رحمه الله تعالى - وقد مر مني تفصيل المسألة... الخ (١/ ٣٤٨)

يقول: أولاً: إن البخاري قال ههنا في كتاب الغسل: باب غسل الرجل مع امرأته. وقال قبل في كتاب الوضوء: باب وضوء الرجل مع امرأته، وفضل وضوء المرأة... الخ، فبين البابين فرق، فإن في باب الوضوء: وفضل وضوء المرأة. وليس في باب الغسل وفضل غسل المرأة. فتأمل.

ثانياً: إن قوله: فكأنه ترك مذهب أحمد - رحمه الله تعالى - لو ذكره في باب وضوء الرجل مع امرأته، وفضل وضوء المرأة من كتاب الوضوء لكان أنسب،

وكذا لو قال هذا بدون كلمة "كأن" لكان أصوب.

ثالثاً: وقد مر منا ما في تفصيله للمسألة في باب وضوء الرجل مع امرأته... الخ، فراجع ههنا.

١٢٣٤ - **قال:** قوله: الفرق. إناء يسع ثلاثة أصع، فإن كان ملآن يصير لكل منهما صاع ونصف، والمعروف في عاداته في الغسل صاع، وقد مر أنه لا تحديد فيه، والأمر تقريبي، وإن كان خالياً فالأمر تحقيقي، ويصير لكل منهما صاعاً صاعاً، فإنه لا يلزم بكون الفرق هذا القدر... الخ (١/ ٣٤٨) **أقول:** مالياً.

يقول أولاً: إن مقصود شيخنا - رحمه الله تعالى - أن قوله: وإن كان خالياً. لا يتأتى بالنظر إلى ما بعده، فإنه قال بعد: فالأمر تحقيقي، ويصير لكل منهما صاعاً صاعاً. فإن الإناء إن كان خالياً فكيف يصير لكل منهما صاعاً صاعاً؟ فصواب العبارة هنا بالنظر إلى السياق بالباء، واللاحق، وإن كان محتوياً على الماء غير ملآن فالأمر تحقيقي... الخ.

ثانياً: إن قوله: فالأمر تحقيقي ويصير لكل منهما صاعاً صاعاً. لا يخلو عن نظر، فإن كون الإناء محتوياً على الماء غير ملآن لا يستدعي أن يصير لكل منهما صاعاً صاعاً.

ثالثاً: إنه قال قبل: يصير لكل منهما صاع ونصف. بالرفع، وقال بعد: يصير لكل منهما صاعاً صاعاً. بالنصب، فالصاع في القول الأول اسم ليصير، وفي القول الثاني خبر له، والله أعلم.

﴿باب الغسل بالصاع ونحوه﴾

١٢٣٥ - **قال:** وإنما ترجم به لعنايته به، ولوروده في الأحاديث، والعناية ههنا كعناية أهل المعاني، وقد مر أنه لم يعتن به أحد من الأئمة غير محمد - رحمه الله

تعالى - فإنه اعتبره في الغسل اتباعاً للأثر لا تحديداً وتوقيتاً. اهـ (٣٤٩ / ١)
يقول أولاً: إن قوله: والعناية ههنا كعناية أهل المعاني. لم أكنه مقصوده بذلك حتى الآن.

ثانياً: إن محمداً إذا اعتبره لا تحديداً وتوقيتاً لم يبق بين قوله في هذا الباب، وبين قول الأئمة الآخرين فيه فرق، فإن الأئمة الآخرين لم يمنعوا من الوضوء بالمد، ولا من الغسل بالصاع، وإنما لم يحددوا، ولا وقتوا، ومحمد أيضاً لم يحدد ولا وقت، كما يدل عليه قوله: لا تحديداً وتوقيتاً.

ثالثاً: قد تقدم تفصيل مقدار المد، والصاع، وتحقيقه في باب الوضوء بالمد من كتاب الوضوء، فارجع إليه.

١٢٣٦ - **يقول أولاً:** قال: قوله: الجدي منسوب إلى جدة، وهو الأفصح من الجدة، وبالفتح لحن. اهـ (٣٤٩ / ١)

قال الحافظ في الفتح: قوله: والجدي بضم الجيم وتشديد الدال نسبة إلى جدة ساحل مكة، وكان أصله منها لكنه سكن البصرة. اهـ

ثانياً: إن أوضح العبارة ههنا: الجدي بضم الجيم منسوب إلى الجدة بضم الجيم، وهو أفصح من الجدة بالفتح، وبالفتح لحن.

ثالثاً: إن اسم التفضيل يستعمل بثلاثة أوجه: إما بالألف واللام، وإما بمن، وإما بدون اللام، ومن، وقال صاحب الفيض: وهو الأفصح من الجدة فيجمع بين اللام، ومن.

١٢٣٧ - **قال:** قوله: ثم أمنا، وهو عند مسلم، وأبي داود أبسط منه، وفي إسناده يحيى بن آدم، وهو من رجال الكوفة، وراجع له نيل الفرقدين فإن الحافظ - رحمه الله تعالى - غلط في شرح أثره. اهـ (٣٤٩ / ١)

يقول أولاً: إن الضمير في قوله: وهو عند مسلم وأبي داود الخ إن عاد على

حديث جابر بن عبد الله المذكور في غسل الجنابة فهو مخرج في صحيح مسلم، قال: حدثني محمد بن المثنى قال: نا عبد الوهاب يعني الثقفي قال: نا جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من جنابة صب على رأسه ثلاث حفنات من ماء، فقال له الحسن بن محمد: إن شعري كثير. قال جابر: فقلت له: يا ابن أخي كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من شعرك وأطيب. اهـ

ولم أجده عند أبي داود حتى الآن، وبين سياق البخاري، وسياق مسلم لهذا الحديث فرق، ثم ليس في سياق مسلم: ثم أمنا، ولم يرد صاحب الفيض حديث جابر هذا عند مسلم كما يرشدك إليه عدم كون حديث جابر هذا عند أبي داود. وقوله بعد: فإن الحافظ - رحمه الله تعالى - غلط في شرح أثره. وإن عاد على قوله: ثم أمنا، فقد أخرج مسلم حديث جابر في حديث طويل في أواخر صحيحه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من رجل يتقدمنا فيمدر الحوض فيشرب ويسقينا؟ قال جابر: فقلت: هذا رجل يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي رجل مع جابر؟ فقام جبار بن صخر، فانطلقنا إلى البئر فنزعنا في الحوض سجلا أو سجليين ثم مدرناه، ثم نزعنا فيه حتى أفهقناه، فكان أول طالع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أتأذنان؟ قلنا: نعم، يا رسول الله. فأشرع ناقته فشربت فشقق لها فشجت، فبالت، ثم عدل بها، فأناخها، ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحوض فتوضأ منه، ثم قمت فتوضأت من متوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذهب جبار بن صخر يقضي حاجته، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي، وكانت علي بردة ذهبت أن أخالف بين طرفيها، فلم تبلغ لي، وكانت لها ذباذب، فنكستها ثم خالفت بين طرفيها، ثم توقفت عليها، ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جبار بن صخر فتوضأ ثم جاء فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيدينا جميعاً، فدفعنا حتى أقامنا خلفه، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقني، وأنا لا أشعر ثم فطنت به، فقال هكذا بيده، يعني شد وسطك فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا جابر، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: إذا كان واسعاً فخالف بين طرفيه، وإذا كان ضيقاً فاشدده على حقوك. الحديث، وليس فيه أنه قال في غسل الجنابة: يكفيك صاع. فقال رجل: ما يكفيني، فقال جابر: كان يكفي من هو أوفى منك شعراً وخير منك، ثم أمنا في ثوب.

وأخرجه أبو داود فقال: حدثنا هشام بن عمار، وسليمان بن عبد الرحمن ويحيى بن الفضل السجستاني قالوا: ثنا حاتم يعني ابن اسماعيل ثنا يعقوب بن مجاهد أبو حمزة عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت قال: أتينا جابراً يعني ابن عبد الله قال: سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة، فقام يصلي، وكانت علي بردة، ذهبت أخالف بين طرفيها، فلم تبلغ لي، وكانت لها ذباذب فنكستها، ثم خالفت بين طرفيها، ثم تواقصت عليها لا تسقط، ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه، فجاء ابن صخر حتى قام عن يساره، فأخذنا بيديه جميعاً حتى أقامنا خلفه، قال: وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقني وأنا لا أشعر، ثم فطنت به، فأشار إلي أن أتزر بها، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا جابر، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: إذا كان واسعاً فخالف بين طرفيه، وإذا كان ضيقاً فاشدده على حقوك. اهـ

وليس فيه أيضاً أنه قال في غسل الجنابة: يكفيك صاع، فقال يكفيك صاع. فقال: رجل: ما يكفيني. فقال جابر: كان يكفي من هو أوفى منك شعراً، وخير

منك، ثم أئنا فف ثوب. وئأبئ سفاق ءءفء ءابرب وسباقه فف الباب عئء البءارف أن فكون ءءفء ءابرب هءا مصءاقا لءءفء ءءفء ءابرب الطوفل عئء مسلم؁ وأبف ءاوء كما لا فءفئ.

ءانفأ: إن ءءفء ءابرب الءف فءرءه مسلم؁ وأبو ءاوء ءء فءرءه البءارف فف باب إذا كان الثوب ضفقا من كتاب الصلاة أفضا لكن بلفظ آءر؁ فءال: ءءئنا فءفئ بن صالء ءال: ءءئنا فلفء بن سلفما؁ عئ سعفء بن ءارء ءال: سألنا ءابرب بن عبء الله عئ الصلاة فف الثوب الواءء فءال: ءرءء مع النبف صلى الله علفه وسلم فف بعض أسفاره؁ فءئء لفة لبعض أمرف فوءءته فصولف؁ وعلف ثوب واءء فاشءملت به؁ وصلفء إلى ءانبه؁ فلما انصرف ءال: ما السرف فف ءابرب؟ فأءبرته بءاءف؁ فلما فرءء ءال: ما هءا الاشمال الءف رأفء؟ ءلء: كان ثوب [فعنف ضاق] ءال: فأن كان واسعا فالتءف به؁ وإن كان ضفقا فاءزر به. اه ولفس ففه ءكر الصلاة مع ءماعة؁ ولءا لم فءكره صاءب الففض؁ فأن مقصوءه شرح ءوله: ثم أئنا فف ثوب واءء.

ءالءأ: ءال ءافظ فف الباب: ءوله: ثم أئنا؁ فاعل أئنا هو ءابرب كما سفاءف ءلك واءءا من فعله فف كتاب الصلاة؁ ولا التفاء إلى من ءعله من مقوله والفاعل رسول الله صلى الله علفه وسلم. اه وءال صاءب الففض: فأن ءافظ - رءمه الله ءعالف - ءلط فف شرح أءره؁ وففه أن صاءب الففض هو ءالط كما سبق بفانه؁ فأن سفاق ءوله: ثم أئنا فف ثوب واءء؁ وسباقه لا فءءمال؁ ما ءهب إلىه صاءب الففض؁ وءال صاءب العمءة فف الباب: ءوله: ثم أئنا. أف: ءابرب - رضف الله ءعالف عنه - والضمفر المرفوع الءف ففه فرفء إلىه؁ وءال الكرمانف ءوله: ثم أئنا إما مقول ءابرب؁ فهو معطوف علف ءوله: كان فءف؁ فالإمام رسول الله صلى الله علفه وسلم؁ وإما مقول أبف ءعفر فهو عطف علف: فءال ءابرب - رضف الله عنه - اه

فالعيني أيضا ذهب إلى أن الضمير المرفوع في قوله: ثم أئنا يرجع إلى جابر، فالإمام في هذه القصة جابر -رضي الله عنه- لا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رابعاً: إن قول صاحب الفيض: وفي إسناده يحيى بن آدم، وهو من رجال الكوفة، وراجع له نيل الفرقدين. يشعر بظاهره أن في نيل الفرقدين تفصيل ترجمة يحيى بن آدم ومناقبه مع أنه ليس في نيل الفرقدين إلا ذكر يحيى بن آدم في مواضع، فالأول منها: وقال البخاري في جزء رفع اليدين: ويروى عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال: قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فصلى، ولم يرفع يديه إلا مرة. وقال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم قال: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه: ثم لم يعد. فهذا أصح؛ لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم، لأن الرجل يحدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب. حدثنا الحسن بن الربيع ثنا ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود ثنا علقمة أن عبد الله قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة، فقام فكبر، ورفع يديه ثم ركع فطبق يديه فجعلهما بين ركبتيه، فبلغ ذلك سعدا فقال: صدق أخي قد كنا نفعل ذلك في أول الإسلام، ثم أمرنا بهذا، قال البخاري: هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله بن مسعود. انتهى كلامه. اهـ (ص: ٦٣ - ٦٤)

والثاني منها: وكذا ما ذكره في التلخيص أن أحمد بن حنبل، وشيخه يحيى بن آدم قالوا: هو ضعيف، نقله البخاري عنهما، فهو من الحفاظ عجلة تأخذ المرء عند الظفر بالمقصود، وليس في جزء رفع اليدين إلا أنه قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه:

ثم لم يعد اه ثم تكلم البخاري من قبل نفسه، ولا دخل لأحمد وشيخه فيه، والعجلة تعمل العجائب، وأصل ذلك في المسند من (١ / ١٦٨) حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يحيى بن آدم ثنا عبد الله بن إدريس إملاء علي من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود ثنا علقمة ثنا عبد الله قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فكبر ورفع يديه، ثم ركع وطبق بين يديه، وجعلهما بين ركبتيه. اه وفي آخره: حدثني عاصم بن كليب هكذا. اه وهذا يؤمي إلى أنه قد بلغه لفظ سفيان وشاع. اه (ص: ٦٩، ٧٠) وفيما ذهب إليه صاحب نيل الفرقدين ههنا نظر من وجهين، الأول: أن البخاري بنى كلامه هذا على ما حدث به يحيى بن آدم أحمد بن حنبل من أنه قال: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس الخ فقلوه: ولا دخل لأحمد وشيخه فيه، كما ترى، فإن ما ذهبوا إليه مبنى كلام البخاري هذا فلهما فيه دخل ما. والثاني: أن قول ابن إدريس في آخر الحديث: حدثني عاصم بن كليب هكذا. يؤمي إلى أنه قد بلغه لفظ سفيان، ولا يؤمي إلى أن لفظ سفيان شاع، ثم إنه يؤمي إلى أن لفظ سفيان لم يثبت عن عاصم بن كليب كما أشار إليه البخاري أخذا مما حدث به يحيى بن آدم أحمد بن حنبل، فما قاله الحافظ ليس عجلة منه، ولم تعمل عجا ما فضلا عن العجائب، بل ما ظنه صاحب نيل الفرقدين تؤدة أصدرت منه الغرائب.

والثالث منها: قوله: وأبوبكر بن أبي شيبة. قلت: قال في مصنفه: حدثنا يحيى بن آدم عن الحسن بن عياش عن عبد الملك بن أبجر عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود قال: صليت مع عمر فلم يرفع يديه في شيء من صلاته إلا حين افتتح الصلاة الخ (ص: ٩٩) وستكلم على هذا الأثر في باب رفع اليدين إن شاء الله تعالى، وليس في هذه المواضع من نيل الفرقدين شيء من تفصيل ترجمة يحيى بن آدم، ولا شيء من مناقبه وأحواله.

﴿باب الغسل مرة واحدة﴾

١٢٣٨ - قال: قوله: ثم أفاض على جسده، وهو موضع الترجمة، وقد حصل لي التردد بعد المراجعة إلى طريقه في اكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم فيه بالمرة الواحدة، ولعله جرى فيه على عادته بالتثليث، فإن كان... الخ (١/ ٣٤٩)

يقول أولاً: إن الحافظ قال في الفتح: قال ابن بطال: يستفاد ذلك من قوله: ثم أفاض على جسده لأنه لم يقيد بعدد، فيحمل على أقل ما يسمى، وهو المرة الواحدة؛ لأن الأصل عدم الزيادة عليها. اهـ

ثانياً: إن قوله: وقد حصل لي التردد بعد المراجعة الخ مما لا وجه له، لأن المراجعة إلى طريقه ترشد الرجل إلى أنه لا ذكر للعدد في طريق واحدة من طريقه الصحيحة، فكيف يحصل له التردد بعد المراجعة الخ.

ثالثاً: إن قوله: ولعله جرى فيه الخ ليس من العلم في شيء، وإلا لم يأت فيه بكلمة: لعل.

رابعاً: إن شيخنا - رحمه الله تعالى - قد أعلم على قوله: لبيان المسألة. وأشار إلى أن التثليث [أي: تثليث الغسل] في هذه الواقعة لم يثبت، وإلا لم يقل: فإن كان في هذه الواقعة... الخ

خامساً: إن المصنف إذا عقد باباً، وترجم فيه بترجمة، وأتى فيه بحديث يريد إثبات تلك الترجمة بذلك الحديث إلا بقرينة، ولا قرينة ههنا، فقوله: فالترجمة لبيان المسألة فقط. كما ترى.

﴿باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل﴾

١٢٣٩ - قال: والحاصل أن مطمح نظره في هذه الترجمة أنه لو بقي في الماء أثر الحلاب، أو شيء من جنسه فلا بأس به، وبعبارة أخرى أنه لا بأس بماء اختلط به شيء طاهر. اهـ (١/ ٣٥٠)

يقول أولاً: إن الحافظ قال في الباب: مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديماً وحديثاً على جماعة من الأئمة، فمنهم من نسب البخاري فيها إلى الوهم، ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على غير المعروف في الرواية لتتجه المطابقة، ومنهم من تكلف لها توجيهها من غير تغيير فذكر تفصيل ما قالت كل طائفة من الطوائف الثلاث، وذكر ما يرد عليه، ثم قال بعد: ورأيت عن بعضهم [ولا أحفظه الآن] أن المراد بالطيب في الترجمة الإشارة إلى حديث عائشة أنها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند الإحرام قال: والغسل من سنن الإحرام، وكأن الطيب حصل عند الغسل، فأشار البخاري هنا إلى أن ذلك لم يكن مستمرا من عادته. انتهى، ويقويه تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب: باب من تطيب، ثم اغتسل، وبقي أثر الطيب ثم ساق حديث عائشة: أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم طاف في نساءه، ثم أصبح محرماً. وفي رواية بعدها: كأني أنظر إلى ويبص الطيب [أي لمعانه] في مفرقه صلى الله عليه وسلم وهو محرم. وفي رواية عنده قبيل هذا الباب: ثم يصبح محرماً ينضخ طيباً فاستنبت الاغتسال بعد التطيب من قولها: ثم طاف على نساءه لأنه كناية عن الجماع، ومن لازمه الاغتسال، فعرف أنه اغتسل بعد أن تطيب، وبقي أثر الطيب بعد الغسل لكثرة لأنه كان صلى الله عليه وسلم يحب الطيب، ويكثر منه .

فعلى هذا فقله هنا: من بدأ بالحلاب أي: بإناء الماء الذي للغسل، فاستدعى به لأجل الغسل أو من بدأ بالطيب عند إرادة الغسل، فالترجمة مترددة بين الأمرين، فدل حديث الباب على مداومته على البداءة بالغسل، وأما التطيب بعده فمعروف من شأنه، وأما البداءة بالطيب قبل الغسل، فبالإشارة إلى الحديث الذي ذكرنا. وهذا أحسن الأجوبة عندي، وأليقها بتصرفات البخاري، والله أعلم. اهـ

ثانياً: إن الباب: من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، وليس في الباب: لو

بقي في الماء أثر الحلاب أو شيء من جنسه الخ

ثالثاً: إن الحلاب إناء معروف، فلا معنى لأثر الحلاب إلا بالتجوز.

رابعاً: إن الطيب ليس من جنس الحلاب حتى يقال: أو شيء من جنسه إلا أن يرتكب التجوز.

١٢٤٠ - **قال بعض الناس:** قوله: باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل أشكل مناسبة حديث الباب بالترجمة قديماً وحديثاً، لأنه لا ذكر من الطيب في الحديث أصلاً، فأين موضع الترجمة في حديث الباب يناسب هذا الجزء من الترجمة؟ وحله من وجهين:

الأول: أنه من عادة أهل السواد أنهم إذا ذهبوا للغسل يأخذون الحلاب، ويجعلون فيه شيئاً يغسلون به الرأس، يلقون فيه نبذة من الطيب، كما أهل الأمصار إذا ذهبوا للغسل أو يدخلون المغتسل للغسل يأخذون القارورة فيها شيء من الدهن، ويأخذون الصابون، فكأن القارورة والصابون عندهم متلازمان، إذا أطلق أحدهما في ذلك الوقت انتقل الدهن إلى الآخر، وكذا الحلاب والطيب كأنهما متلازمان عند أهل السواد، إذا جاء ذكر أحدهما في ذلك الوقت انتقل الدهن إلى الآخر، فلما ذكر الحلاب في حديث الباب فكأنه ذكر معه الطيب الذي يلزمه في العرف أيضاً.

والثاني: أن يقال: إن المؤلف ترجم الباب بشيئين، وأتى بحديث في ذكر أحدهما دون الثاني، فكأنه أشار إلى أن الإنسان مخير بين هذا وذاك، إن شاء بدأ بالحلاب، وإن شاء بدأ بالطيب لا مضايقة عليه بأيهما بدأ. اهـ

يقول أولاً: لم يثبت حتى الآن أن عرف بعض سواد مدن بنجاب هذا كان عرف النبي صلى الله عليه وسلم، وأهل المدينة حتى يحمل عليه الحديث.

ثانياً: إن ذكر شيئين في الترجمة بلفظ الاستفهام، ثم الإتيان بحديث فيه ذكر

أحد الشيئين دون الثاني لا يدل على التخيير، بل يدل أن أحد الشيئين يتعين .
ثالثاً: إن قوله: لأنه لا ذكر من الطيب في الحديث أصلاً ليس بصواب،
 والصواب: لأنه لا ذكر للطيب في الحديث أصلاً.

رابعاً: إن ما قاله هذا البعض تأمله، وتدبره في ضوء ما قاله الحافظ في الفتح.

١٢٤١ - قال: قوله: نحو الحلاب وفي الطرق إنه كان الحلاب بعينه. اهـ

(٣٥٠/١)

يقول: قال الحافظ في الفتح في هذا الباب: فروى الإسماعيلي من طريق
 مكّي بن إبراهيم عن حنظلة في هذا الحديث: كان يغتسل بقدح، بدل قوله:
 بحلاب. وزاد فيه: كان يغسل يديه، ثم يغسل وجهه، ثم يقول بيده ثلاث غرف .
 الحديث، وللجوزقي من طريق حمدان السلمي عن أبي عاصم: اغتسل، فأتى
 بحلاب فغسل شق رأسه الأيمن، الحديث. فقوله: اغتسل ويغسل يدل على أنه
 إناء الماء، لا إناء الطيب، وأما رواية الإسماعيلي من طريق بندار عن أبي عاصم
 بلفظ: كان إذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا بشيء دون الحلاب، فأخذ بكفه،
 فبدأ بالشق الأيمن، ثم الأيسر، ثم أخذ بكفيه ماء فأفرغ على رأسه فلولا قوله: ماء
 لأمكن حمله على التطيب قبل الغسل لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن
 سنان عن أبي عاصم بلفظ: كان يغتسل من حلاب، فيأخذ غرفة بكفيه، فيجعلها
 على شقه الأيمن، ثم الأيسر كذلك. اهـ

فقوله: وفي الطرق... الخ صوابه: وفي بعض الطرق أنه كان الحلاب.

باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة

١٢٤٢ - قال: قال أبو حنيفة- رحمه الله تعالى- والثوري: إنهما واجبتان في

الغسل، واختاره أحمد وإسحاق مطلقاً، قلت: ولا ريب في ثبوتهما في غسله

صلى الله عليه وسلم، وتعيين المراتب من باب الاجتهاد. اهـ (٣٥٠ / ١)

أقول: الوجوب والتحريم من باب المقادير، وقد اتفق من يعتد به من العلماء أن القياس لا يجري في باب المقادير كما في حجة الله البالغة .

يقول: إن الكتاب والسنة قد نصا على وجوب كثير من الأشياء، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَقَالَ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِيَامُ قَالَ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر، وكذا نصا على تحريم كثير من الأشياء، وقد أمرا بأشياء، ونهيا عن أشياء، وقد تقدمت أدلة وجوب المضمضة، والاستنشاق في الوضوء .

١٢٤٣ - قال: فصار نظرنا أنهما واجبتان حيث شدد الشرع في الجنابة ما لم يشدد في الحدث الأصغر، فنهى الجنب عن قراءة القرآن، ولم ينه عنها المحدث بالحدث الأصغر فعلمنا... الخ (١/ ٣٥٠)

يقول أولاً: إن هذا يناهذ النص، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بالمضمضة، والاستنشاق في الوضوء كما تقدم، ثم هذا لا يستدعي عدم وجوبهما في الوضوء، كما لا يستدعي عدم وجوب غسل الوجه أو اليد أو الرجل في الوضوء .

ثانياً: إن نهى الجنب عن قراءة القرآن لم يثبت بالكتاب، ولا بالنسبة، وما ورد من ذلك فلم يثبت كما سيأتي .

ثالثاً: إن الأولى واجبان فإن تغليب المذكر على المؤنث معروف .

١٢٤٤ - قال: ومن زعم أن الفرض لا يثبت بالخبر الواحد فقد سهأ، فإنه يثبت بالخبر أيضاً إلا أنه لا يكون قطعياً، ولا يجب كون كل فرض قطعياً، نعم، ما

ثبت بالكتاب يكون قطعياً قطعاً. اهـ (٣٥٠ / ١)

أقول: قد تقدم خلافه في (ص: ٤٨)

يقول أولاً: إن لك أن تطالع مقدمة فيض الباري من صفحة (٤٨) إلى آخر صفحة (٥٠) حتى يظهر لك حقيقة ما قال ههنا.

ثانياً: إن صاحب مسلم الثبوت قال: والحنفية لاحظوا حال الدال، فقالوا: إن ثبت الطلب الجازم بقطعي فالافتراض أو التحريم، أو بظني فالإيجاب وكراهة التحريم الخ، ولم يرد دليل ما في الكتاب، ولا في السنة يثبت افتراض المضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء، ولا وجوبهما على هذا الاصطلاح الحنفي. وأما رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المضمضة والاستنشاق واجبان في الغسل الخ فلم تثبت.

ثالثاً: إن صاحب الفيض قال: بقي شيء، وهو أن خبر الصحيحين إذا أفاد القطع، وإن كان نظرياً على ما حققناه سابقاً فهل تجوز منه الزيادة أو لا؟ والذي عندي أنه لا تجوز، لأنها أخبار آحاد بعد، لم ترق إلى مرتبة المتواتر والمشهور، وإفادة القطع أمر آخر، فإنه استفيد من تلقاء الإسناد، ثم هو مقتصر على المطلع المتيقظ حتى لا يكاد يحصل لكثير من الناس، ولذا أنكروه، والقطعي الذي يجوز منه الزيادة هو ما أفاد القطع بدون النظر إلى حال الإسناد، والفحص في أحوال الرجال، وهو المتواتر، والمشهور، فاعلمه. (مقدمة فيض الباري: ص: ٥٠)

وخبر المضمضة، والاستنشاق في الغسل دون الوضوء ليس بمتواتر، ولا مشهور، فلا يثبت به افتراضهما في الغسل دون الوضوء، ولا الزيادة به على الكتاب على مذهب صاحب الفيض، ومن وافقه.

رابعاً: لا ريب أن خبر: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أثبت من خبر المضمضة، والاستنشاق في الغسل دون الوضوء، ومع ذلك هو موجود في

الصحيحين، وخبر الصحيحين يفيد القطع عنده على ما حققه سابقا في المقدمة، فكان عليه أن يقول بافتراض الفاتحة في الصلاة كما قال بافتراض المضمنة والاستنشاق في الغسل مع أنه قال في المقدمة:

لأن الخبر ظني الثبوت من قبل، وبالبحث في الدلالة يصير ظني الدلالة أيضا، فيفوت الوجوب أيضا كما فاتت الركنية، فينهدم أساس المطلوب، فإن ظني الثبوت والدلالة لا يثبت منه الوجوب مع أنهما واجبان عندنا. اهـ (ص: ٤٩)

خامساً: قال بعض الفضلاء من الحنفية في رسالته: بعض الناس:

ثم الأدلة أربعة أنواع:

أولها: قطعي الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة المحكمة.

وثانيها: قطعي الثبوت ظني الدلالة كآيات المؤولة.

وثالثها: ظني الثبوت قطعي الدلالة كالأخبار التي مفهومها قطعي.

ورابعها: ظني الثبوت والدلالة كالأخبار التي مفهومها ظني، فبالأول يثبت

الفرض والحرام، وبالثاني والثالث يثبت الوجوب وكراهة التحريم، وبالرابع يثبت

السنة والاستحباب وكراهة التنزيه، فيكون ثبوت الحكم بقدر دليله. اهـ

فمن زعم أن الفرض لا يثبت بخبر الواحد هم الحنفية، كما يظهر ذلك من

عبارة مسلم الثبوت، وبعض الناس، وهذا هو الذي يقتضيه قول صاحب الفيض

في المقدمة:

والذي عندي أنه لا تجوز، لأنها أخبار آحاد بعد، لم ترق إلى مرتبة المتواتر

والمشهور الخ فتأمل على من يصدق قوله: فقد سها

سادساً: إن قوله: ولا يجب كون كل فرض قطعياً. ينافي ما قال صاحب

مسلم الثبوت، وصاحب بعض الناس، وصاحب الفيض في المقدمة.

سابعاً: إن قوله: نعم، ما ثبت بالكتاب يكون قطعياً قطعاً فيه تفريط وتقصير

كما يظهر من قوله في المقدمة: والقطعي الذي يجوز منه الزيادة هو ما أفاد القطع بدون النظر إلى حال الإسناد، والفحص في أحوال الرجال وهو المتواتر والمشهور .

١٢٤٥ - قال: قوله: الغسل. بالضم مصدر واسم، وبالفتح مصدر والغسل بالكسر الماء، ولكنه نادر. اهـ (١/ ٣٥٠)

يقول أولاً: إن لفظ الغسل باللام لم يرد في حديث الباب، نعم قد ورد فيه بدون اللام. قالت أي: ميمونة: صببت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلاً... الخ.

ثانياً: قال صاحب القاموس: غسله يغسله غسلاً، ويضم، أو بالفتح مصدر، وبالضم اسم، فهو غسيل ومغسول ج غسلى وغسلاء، وهي غسيل وغسيلة ج كسكارى، والمغسل كمقعد ومنزل، والمغتسل موضوع غسل الميت، وقد اغتسل بالماء، والغسل بالضم، والغسل والغسلة بكسرهما، وكصبور وتنور الماء يغتسل به، والخطمي، واغتسل بالطيب تنضخ، والغسلة بالكسر الطيب، وما تجعله المرأة في شعرها عند الامتنشاط، وما يغسل به الرأس من خطمي ونحوه كالغسل بالكسر، وورق الآس. اهـ

ثالثاً: قال الحافظ في الفتح: قوله: غسلاً بضم أوله أي: ماء الاغتسال، كما سبق في باب الغسل مرة. اهـ، والذي سبق في باب الغسل مرة هو: قالت ميمونة: وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء للغسل. وقال العيني في العمدة: قوله: غسلاً. بالضم أي: ماء للاغتسال. اهـ

١٢٤٦ - قال: ثم إن استعمال المنديل جائز، وراجع المسألة من المنية وقاضي خان، وفي واحد منهما كراهة استعمال المنديل، وتحمل على التنزيه، والحاصل أنه ليس بسنة، وتكلم في لفظه واشتقاقه، وهو مشهور. (١/ ٣٥٠)

يقول أولاً: لا حجة تدل على كراهة استعمال المنديل كراهة التحريم، ولا

على كراهة التنزيه، وانتفاء السنة، والندب لا يستدعي الكراهة كما لا يخفى،
فالحاصل أن استعمال المنديل جائز و مباح .

ثانياً: قال صاحب القاموس: ندله نقله، والخبز من السفرة والتمر من الجلة،
غرف بكفه كتلا وتناوله واختلسه، وبسلحه رمى، والندل الوسخ، ندلت يده
أجوده كالمندلي، أو هو منسوب إلى البلد، وابن مندلة ملك للعرب، والندل
بضمين خدم الدعوة، والندلان بكسر النون والdal، وتضم الدال، والنديل بكسر
النون وفتحها، وتثليث الدال، وبفتح النون وضم الدال، والندلان مهموزة بكسر
النون والdal، وتضم الدال، والندل بكسر النون وفتحها وضم الدال الكابوس أو
شيء مثله، والمنديل بالكسر والفتح و كمنبر الذي يتمسح به، وتندل به، وتمندل
تمسح، ونودل اضطرب كبرا، وخصيته استرختا، والنودل الندى، ورجل، والنديل
كزبرج الأمر الحسيم، واندال بطنه موضعه دول، وذكره هنا وهم للجوهري. اه
وقال العيني: قوله: بمنديل بكسر الميم، واشتقاقه من الندل، وهو الوسخ لأنه
يندل به، ويقال: تندلت بالمنديل. قال الجوهري: ويقال أيضا: تمندلت به.
وأنكرها الكسائي، ويقال: تمذلت وهو لغة فيه . اه

١٢٤٧- قال: وهذا هو الدأب من القديم إلى الحديث أن التلامذة يتبعون
مشائخهم في أعمالهم، وأخلاقهم، وشمائلهم، وخصائلهم، ومسائلهم. اه (٣٥٠/١)
يقول: إن شيخنا الكوندلوى- رحمه الله تعالى- وضع على كلمات صاحب
الفيض الخمس: أعمالهم، وأخلاقهم، وشمائلهم، وخصائلهم، ومسائلهم علامة،
وضرب عليها، إشارة منه إلى أن قوله هذا لا يخلو عن نظر، فإن التلامذة والمشائخ
كانوا يأتسون برسول الله صلى الله عليه وسلم في أعمالهم، وأخلاقهم،
وشمائلهم، وخصائلهم، ومسائلهم، ويتبعون ما أنزل الله تبارك وتعالى حسب ما

علموا وفهموا، قال الله تبارك وتعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَقَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا

ألا ترى أن كتب الفقه مشحونة بأقوال أبي يوسف، ومحمد المخالفة لأقوال
شيخهما أبي حنيفة -رحمهم الله تعالى- وكتب أبي يوسف ومحمد شاهدة
صدق لما قلنا، ومن المعلوم أن أبا جعفر الطحاوي كان تلميذا لخاله إسماعيل بن
يحيى المزني الشافعي، وكان شافعيًا، ثم صار حنفيًا، ومع ذلك لم يكن مقلدا لأبي
حنيفة، ففي لسان الميزان: قال ابن زولاق: سمعت أبا الحسن علي بن أبي جعفر
الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول. وذكر فضل أبي عبيد حربويه، وفقهه، فقال:
كان يذاكرني في المسائل، فأجبتة يوما في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي
حنيفة. فقلت له: أيها القاضي أو كل ما قاله أبو حنيفة أقول به؟ فقال: ما ظننتك إلا
مقلدا فقلت له: وهل يقلد إلا عصبي، فقال لي: أو غبي، قال: فطارت هذه
بمصر حتى صارت مثلا، وحفظها الناس. اهـ

وفي باكستان وغيرها من الممالك عدة من أهل العلم كانوا حنفيين، أخذوا
العلم من المشائخ الحنفيين، ثم لما فتشوا صاروا سلفيين أهل الحديث، وتركوا
أعمال مشائخهم، وأخلاقهم، وشمائلهم، وخصائلهم، ومسائلهم، واتبعوا ما أنزل
الله تبارك وتعالى من الكتاب والحكمة، والقرآن، والسنة، والحديث .

١٢٤٨- قال: ونقل البخاري قصة خلق الحجام رأس الإمام، وإصلاحه له
مع أن مدارك الإمام دقيقة فإن التيامن يمكن أن يكون باعتبار الحالق، وباعتبار
المخلوق كليهما . اهـ (٣٥٠/١-٣٥١)

أقول: ولا يمكن، فإن الحديث نص في أنه صلى الله عليه وسلم ناول الحالق
شقه الأيمن من رأسه، ثم الإمام تنبه على خطأه حين نبهه الحالق، فتأويل قوله بعد

ذلك تأويل القول بما لا يرضى به قائله .

يقول: إن حديث الحلق أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى منى، فأتى الجمرة، فرماها ثم أتى منزله بمنى، ونحر نسكه، ثم دعا بالحلاق، وناول الحالق شقه الأيمن، ثم دعا أبا طلحة الأنصاري، فأعطاه إياه، ثم ناول الشق الأيسر، فقال: احلق، فحلقه، فأعطاه أبا طلحة، فقال: اقسمه بين الناس. اهـ

قال الملا علي القاري في المرقاة في شرح الحديث: (وناول الحالق شقه) أي: جانبه (الأيمن) أي: من الرأس (فحلقه) قال الطيبي رحمه الله: دل على أن المستحب الابتداء بالأيمن، وذهب بعضهم إلى أن المستحب الأيسر. اهـ أي: ليكون أيمن الحالق، ونسب إلى أبي حنيفة إلا أنه رجع عن هذا، وسبب ذلك أنه قاس أولاً يمين الفاعل كما هو المتبادر من التيامن، ولما بلغه أنه عليه الصلاة والسلام اعتبر يمين المفعول رجع عن ذلك القول المبني على المعقول إلى صريح المنقول، إذ الحق بالاتباع أحق، ولو وقف الحالق خلف المحلوق أمكن الجمع بين الأيمنين. اهـ

فدقة مدارك الإمام تقتضي أن يطرح الرأي، ويرجع إلى السنة الصحيحة الصريحة، ولا تؤول.

ثم إن بين الحلاق والحجام لفرقا في العربية كما لا يخفى على من له أدنى مراس باللغة.

١٢٤٩ - قال: فإن مسألة التكلم قليلة الوقوع جدا، بل ليست فيه إلا واقعة ذي اليمين. اهـ (٣٥٢ / ١)

أقول: وفيه واقعة أخرى في البخاري، ومسلم كحديث ذي اليمين .

يقول: أخرج مسلم عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى العصر، وسلم في ثلاث ركعات، ثم دخل منزله، فقام إليه رجل يقال له الخرباق، وكان في يده طول، فقال: يا رسول الله، فذكر له صنيعه، فخرج غضبان يجر رداءه، حتى انتهى إلى الناس فقال: أصدق هذا؟ قالوا: نعم، فصلى ركعة، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم . اهـ

١٢٥٠ - قال: فإن معاملة القبلة قطعية . اهـ (٣٥٢ / ١)

أقول: والمسألة مفروضة فيما ألزموا بالاجتهاد دون القطع.

١٢٥١ - قال: ووجه الفساد في المسألة المذكورة ليس ما فهمه الشيخ من مخالفة اعتقاده لإمامه، بل هو ترك المتابعة... الخ (٣٥٢ / ١)

أقول: والمتابعة تكون في الأفعال، لا في الخطأ، والظاهر في الجواب أن التوجه إلى القبلة مشروط عند الإمام أيضا إلا أنه أخطأ في تعيين الجهة، والمقتدي يظنه مخطئا بخلاف الأمور الاختلافية فإن الإمام يظنها كما يعمل بها.

١٢٥٢ - قال: ثم لا يذهب عليك أن ابن نجيم في باب قضاء الفوائت، وابن عابدين في مقدمة رد المحتار سها سهو مضرا . اهـ (٣٥٣ / ١)

أقول: سهوا .

١٢٥٣ - قال: والقياس على مسألة الاقتداء فاسد، فإن الاقتداء لا مناص فيه عن المتابعة بخلاف العمل بالمذاهب، فإن له أن يتقيد بمذهب، ويتابعه في مسائله... الخ (٣٥٣ / ١)

أقول: كيف يجوز له التقيد بلا ضرورة؟ ثم العامي ليس بمكلف بأن تكون مسائله متسقة مرتبطة بعضها ببعض، فإنه خلاف ما عرف من السلف من اقتداء العوام من غير تقييد لرأي فلان، وفلان، فالتقيد مخالف لإجماع السلف، ثم لزوم التناقض مما لا محيص عنه حتى للمجتهد، فإن المجتهد يخطئ ويصيب، فيحتمل أن تكون بعض مسائله غير داخلية تحت قاعدة أدخلها تحتها، فالمجتهد

ومقلده كالعامي يمكن أن يلزمهما التناقض بعد التقييد.

١٢٥٤ - قال: فإن الشافعي - رحمه الله تعالى - كان قائلًا بعدم وجوب

الفاخرة على المقتدى في الجهرية. اهـ (٣٥٣/١)

يقول: إن شيخنا - رحمه الله تعالى - قد ضرب على هذه العبارة .

١٢٥٥ - قال: قال: إني أختار مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - بعد

تسليم صحته، أقول: إنه جواب على أسلوب الحكيم الخ (٣٥٣/١ - ٣٥٤)

أقول: لعله زلة قلم، والأصل: أختار مذهب مالك أو مذهب أهل المدينة .

يقول: إن بين ما قاله أبو يوسف ههنا، وبين أسلوب الحكيم فرقا.

(باب هل يدخل الجنب يده في الإناء... الخ)

١٢٥٦ - قال: فصرح في هذه الترجمة بنجاسة المني، وعده من القذر،

واختار أن الماء المستعمل طاهر، وإليه ذهب الجمهور، وقال مالك: إنه مطهر

أيضا . اهـ (٣٥٤/١)

يقول أولاً: إن البخاري - رحمه الله الباري - قد قال في الباب: هل يدخل

الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها، إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة، وليس

فيه تصريح بنجاسة المني، ولا تلويح بنجاسته كما ترى، نعم، فيه تلويح بكون

الجنابة قدرا، وليس هذا تصريحاً بنجاسة المني، ولا مستدعا، ولا مستلزما

لنجاسته، فإن القدر أعم من النجاسة، قال الحافظ في الباب: إذا لم يكن على يده

قدر، أي: من نجاسة وغيرها، وقال العيني فيه: قوله: قدر، أي: شيء مستكره من

نجاسة وغيرها. والجنابة ليست بنجاسة، ولا نجاسة، فإن الجنابة أمر معنوي، قال

العيني: لم يدخل الجنابة في القدر أصلا، لأنها أمر معنوي، لا يوصف بالقدر

حقيقة، والعجب من العيني يقول ههنا هذا، وقد قال قبيل: قوله: غير الجنابة، يشعر

بأن الجنابة نجس، وليس كذلك لأن المؤمن لا ينجس كما ثبت ذلك في الصحيح.

فإنه لا إشعار في قول البخاري: غير الجنابة بأن الجنابة نجس كما تقدم، ثم إن الجنابة إذا لم تدخل في القدر عنده، فكيف تدخل عنده في النجس، إذ نفي الدخول في الأعم نفي الدخول في الأخص.

ثانياً: إن قوله: وعده من القدر، فيه أن المصنف لم يعد المني من القدر لا تصريحاً، ولا تلويحاً، وإنما يشعر قوله: غير الجنابة بأن الجنابة قدر، إن حمل قوله هذا على صورة الاستثناء المتصل، والفرق بين النجس والقدر، وبين الجنابة والمني معلوم مشهور.

ثالثاً: إن الماء إذا كان طاهراً كان مطهراً لأن المطهريّة من ذاتيات الماء الطاهر أو من لوازمه، وتخلّف الذاتي واللازم عن الذات محال.

١٢٥٧- قال: قوله: ولم ير ابن عمر رضي الله عنه... الخ وهذا القدر عفو عند مشائخنا القائلين بنجاسة الماء المستعمل أيضاً، وفي الدر المختار أن العبرة عند اختلاط المستعمل مع غيره للغالب. اهـ (٣٥٤/١)

يقول أولاً: إن القدر المعفو عند الحنفية في النجاسة المغلظة قدر الدرهم وما دونه، وفي النجاسة المخففة قدر الربع وما دونه، وما ينتضح من غسل الجنابة أعم سواء أكان قدر الدرهم والربع أم كان أكثر.

ثانياً: إن القول بنجاسة الماء المستعمل، وعفو قدر الدرهم والربع لم يثبت بالكتاب، ولا بالسنة الثابتة.

ثالثاً: إن ما ينتضح من غسل الجنابة أعم سواء أكان مختلطاً مع غيره أم لم يكن مختلطاً مع غيره، فما في الدر المختار لا ينفع ههنا.

رابعاً: إن كون العبرة عند اختلاط النجس مع الطاهر للغالب لم تثبت بالكتاب، ولا بالسنة الثابتة.

١٢٥٨- قال: ونقل الشيخ العيني رضي الله عنه عن ابن عمر بإسناد قوي أن

الحائض إن أدخلت يدها في الماء تنجس، ولعل فيه تفصيل عنده، وفي الفتاوى لابن تيمية عن أحمد رضي الله عنه أن الجنب إن أدخل يده في الماء نجسه، فهاتان المسألتان تدلان على نجاسة الماء المستعمل، وإنما ذكرتهما لتخليص رقابنا على رواية نجاسة الماء المستعمل، فكان لها مسكة أيضا . اهـ (١ / ٣٥٤)

يقول أولاً: إن العيني قال في الباب: إن هذا معلق، أما أثر ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - فقد وصله سعيد بن منصور بمعناه، وأما أثر البراء فقد وصله ابن أبي شيبة بلفظ: أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها، فإن قلت: روى ابن أبي شيبة في مصنفه: أخبرنا محمد بن فضيل عن أبي سنان ضرار عن محارب عن ابن عمر قال: من اغترف من ماء وهو جنب، فما بقي نجس، وهذا يعارض ما ذكره البخاري. قلت: حملوا هذا على إذا كان بيده قدر توفيقا بين الأثرين.

ثانياً: على صحة وثبوت أن ابن عمر - رضي الله عنهما - والإمام أحمد - رحمه الله تعالى - قالا بنجاسة الماء المستعمل ليس قولهما بكتاب ولا سنة، ولا ما أنزل الله إلينا، قال الله تبارك وتعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ تتخلص رقابكم معشر الحنفية عن ثقل رواية نجاسة الماء المستعمل، ولن تتخلص رقابكم عن هذا الثقل إلا أن تأتوا بآية من كتاب الله، أو بحديث من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة يدل على نجاسة الماء المستعمل.

ثالثاً: إن الصواب في قوله: ولعل فيه تفصيل عنده النصب .

رابعاً: إن صاحب الفيض قد كتب ههنا بعد قوله: ونقل الشيخ العيني، وقوله: وفي الفتاوى لابن تيمية عن أحمد جملة: - رضي الله عنه - ولم يكتبها بعد قوله: عن ابن عمر مع أن ابن عمر صحابي ابن صحابي - رضي الله عنهما -

١٢٥٩ - **قال:** قوله: حدثنا أبو الوليد ثنا شعبة الخ هذا هو الإسناد في قدر ماء

وضوءه صلى الله عليه وسلم أنه كان ثلثي المد عند النسائي . اهـ (١ / ٣٥٤)

يقول: قال البخاري في الباب: حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن عروة عن عائشة قالت: كنت أغتسل أنا، والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من جنابة، وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مثله. حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة من نسائه يغتسلان من إناء واحد، زاد مسلم ووهب عن شعبة: من الجنابة. اهـ

وقال النسائي في باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للوضوء: أخبرنا محمد بن بشار قال: حدثنا محمد ثم ذكر كلمة معناها قال: حدثنا شعبة عن حبيب قال: سمعت عباد ابن تميم يحدث عن جدتي وهي أم عمارة بنت كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فأتى بماء في إناء قدر ثلثي المد، قال شعبة: فأحفظ أنه غسل ذراعيه، وجعل يدلّكهما، ويمسح أذنيه باطنهما، ولا أحفظ أنه مسح ظاهرهما. اهـ

وليس إسناد حديث الباب عند البخاري هو الإسناد في قدر ماء وضوءه صلى الله عليه وسلم أنه كان ثلثي المد عند النسائي، كما ترى. نعم، في كلا الإسنادين شعبة - رحمه الله تعالى -

قال أبو داود في باب ما يجزي من الماء في الوضوء: حدثنا ابن بشار قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة عن حبيب الأنصاري قال: سمعت عباد بن تميم عن جدتي، وهي أم عمارة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ، فأتى بإناء فيه ماء قدر ثلثي المد. اهـ

﴿باب تفريق الغسل والوضوء﴾

١٢٦٠ - قال: قوله: ويذكر عن ابن عمر - رضي الله عنه - أخرجه مالك في موطاه، وفيه أنه غسل رجله بعد ما بلغ المسجد النبوي، فثبت منه ترك الموالاة. اهـ (١/ ٣٥٥)

أقول: والصحيح أنه مسح على خفيه .

يقول أولاً: قال مالك في موطاه: عن نافع أن عبد الله بن عمر بال في السوق، ثم توضأ، فغسل وجهه، ويديه، ومسح رأسه، ثم دعي لحنزة ليصلي عليها حين دخل المسجد، فمسح على خفيه، ثم صلى عليها. اهـ

ثانياً: قال ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا يعقوب عن إبراهيم عن مطرف عن أبي جعفر الأشجعي قال: سألت ابن عمر عن الغسل من الجنابة؟ فقال: أفض عليك، ثم تنح، فاغسل رجلك. اهـ

ثالثاً: إن مالكا وأتباعه يقولون بالموالاة بين المغسولات لا بين المغسول والممسوح، ففي الموطا: وسئل مالك عن رجل توضأ، وعليه خفاه، فسها عن المسح على الخفين حتى جف وضوءه وصلى؟ قال: ليمسح على خفيه، وليعد الصلاة، ولا يعيد الوضوء. اهـ

﴿باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل﴾

١٢٦١- قال بعض الناس: قوله: فقال بيده هكذا ولم يردّها، يأتي الحديث في (ص: ٤١) وفيه: قالت: فأتيته بخرقه، فلم يردّها، فجعل ينفذ بيده. وفي رواية مسلم (ص: ٤٧٠): أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمنديل، فلم يمسه، وجعل يقول بالماء هكذا، يعني ينفذه. انتهى، فعلم أن المراد بقوله: فقال بيده هكذا هو نفذ الماء عن الجسد الأطهر باليد، لا الإشارة باليد إلى أن لا أتناول الخرقه، كما كتب بين السطور. اهـ

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: فقال بيده أي: أشار، وهو إطلاق القول على الفعل، كما تقدم مثله. قوله: ولم يردّها، بضم أوله، وإسكان الدال من الإرادة، والأصل: يريدّها لكن جزم بلم، ومن قالها بفتح أوله، وتشديد الدال فقد صحف، وأفسد المعنى، وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن،

قال: وهي وهم. وقد رواه الإمام أحمد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد وقال في آخره: فقال هكذا، وأشار بيده أن لا أريدها. وسيأتي في رواية أبي حمزة عن الأعمش: فناولته ثوبا فلم يأخذه. والله أعلم. اهـ

وقال العيني في الباب من العمدة: قولها: فقال بيده. أي: أشار بيده هكذا. أي: لا أتناولها، وقد ذكرنا أن القول يطلق على الفعل. قولها: ولم يردها. بضم الياء من الإرادة، لا من الرد، وحكى في المطالع أن لم يردها بالتشديد رواية ابن السكن، ثم قال: وهو وهم. لأن المعنى يفسد حينئذ، وقد رواه الإمام أحمد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد، وقال في آخره: فقال هكذا، وأشار بيده أن لا أريدها. وفي رواية أبي حمزة عن الأعمش: فناولته ثوبا فلم يأخذه. اهـ

ثانياً: إنه ليس في رواية البخاري، ولا في رواية مسلم اللتين نقلهما بعض الناس هذا أن المراد بقول ميمونة: فقال بيده هكذا، ولم يردها. نفص الماء عن الجسد الأطهر باليد، لا الإشارة باليد إلى أن لا أتناول الخرقة.

فكان هذا البعض حين قال هذا لم يتأمل فيما نقله الشارحان الحافظ والعيني، فحصل في فهمه فتور، فقال: لا الإشارة باليد إلى أن لا أتناولها كما كتب فيما بين السطور.

فالحق في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بيده هكذا، ولم يردها، أشار بيده أن لا أريدها، ولم يمس منديلاً، ولم يأخذه، فجعل يقول بالماء هكذا، وينفضه بيده.

ثالثاً: إن رواية مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمنديل، فلم يمسّه، وجعل يقول بالماء هكذا، يعني ينفضه، ليست في صفحة (٤٧٠)، وإنما هي في صفحة (١٤٧) والله أعلم.

﴿باب إذا جامع ثم عاد... الخ﴾

١٢٦٢- قال: ثم الغسل عند كل جماع مستحب عندنا، ولا يدري أنه مستحب فقهي أو لكونه أنفع، وذهب بعضهم إلى الوجوب. اهـ (٣٥٥ / ١)

يقول أولاً: لا منافاة بين المستحب الفقهي، وبين المستحب لكونه أنفع.

ثانياً: قال العيني في الباب: والدليل عليه حديث رواه أبو داود والنسائي عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه، يغتسل عند هذه وعند هذه، قال: فقلت: يا رسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً؟ قال: هذا أزكى وأطيب. فإن قلت: ظاهر هذا يدل على أن الاغتسال بين الجماعين واجب، قلت: أجمع العلماء على أنه لا يجب بينهما، وإنما هو مستحب الخ، ولا ريب أن ظاهر حديث أبي رافع لا يدل على الوجوب، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال فيه: هذا أزكى وأطيب.

١٢٦٣- قال: قوله: ومن دار على نسائه في غسل واحد. ومراد البخاري من هذا الغسل هو الذي في الآخر بعد الجماع عن الكل. اهـ (٣٥٥ / ١)

يقول: الأفضح: ومراد البخاري بهذا الغسل الخ.

١٢٦٤- قال: وهذا صحيح، إلا أن الواقعة ههنا ليست إلا واحدة كما سيجيء. اهـ (٣٥٥ / ١)

أقول: كان يستفاد منه الاستمرار.

١٢٦٥- قال: قوله: وهن إحدى عشر: التسع منهن منكوحة، وثنان سريتان. اهـ (٣٥٥ / ١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: وهن إحدى عشرة. قال ابن خزيمة: تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه، ورواه سعيد بن أبي عروبة وغيره

عن قتادة، فقالوا: تسع نسوة. انتهى. وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هنا، ووصلها بعد اثني عشر بابا بلفظ: كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة، وله يومئذ تسع نسوة. وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الروايتين بأن حمل ذلك على حالتين، لكنه وهم في قوله: أن الأولى كانت في أول قدومه المدينة، حيث كانت تحته تسع نسوة، والحالة الثانية في آخر الأمر، حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة. وموضع الوهم منه أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن تحته امرأة سوى سودة، ثم دخل على عائشة بالمدينة، ثم تزوج أم سلمة، وحفصة، وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة، والرابعة، ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة، ثم جويرية في السادسة، ثم صفية، وأم حبيبة، وميمونة في السابعة، وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور، واختلف في ريحانة وكانت من سبي بني قريظة، فجزم ابن إسحاق بأنه عرض عليها أن يتزوجها، ويضرب عليها الحجاب، فاختارت البقاء في ملكه، والأكثر على أنها ماتت قبله في سنة عشر، وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل، قال ابن عبد البر: مكثت عنده شهرين أو ثلاثة، فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع مع أن سودة كانت وهبت يومها لعائشة كما سيأتي في مكانه، فرجحت رواية سعيد، لكن تحمل رواية هشام على أنه ضم مارية وريحانة إليهن، وأطلق عليهن لفظ: نساءه. تغليبا.

وقد سرد الدمياطي- في السيرة التي جمعها- من اطلع عليه من أزواجه من دخل بها أو عقد عليها فقط، أو طلقها قبل الدخول، أو خطبها ولم يعقد عليها، فبلغت ثلاثين، وفي المختارة من وجه آخر عن أنس: تزوج خمس عشرة، دخل منهن بإحدى عشرة، ومات عن تسع، وسرد أسماءهن أيضا أبو الفتح اليعمري ثم مغلطاى فزاد على العدد الذى ذكره الدمياطي، وأنكر ابن القيم ذلك، والحق أن

الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الأسماء، وبمقتضى ذلك تنقص
العدة . والله أعلم . اهـ

ثانياً: إن الصواب: وهن إحدى عشرة، والأولى: والثنتان سريتان.

١٢٦٦ - قال: والذي تحقق عندي بعد هدم اختلاف الألفاظ، وتعبير الرواية
أنه أعطي في الدنيا ما يعطى سائرهم في الجنة، لكونه في الدنيا من رجال أهل
الجنة، وليست وراءه إلا تعبيرات وتفننا في العبارات فليحملها عليه . اهـ
(٣٥٥/١ - ٣٥٦)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: وعند أحمد والنسائي وصححه
الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه: إن الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة مائة في
الأكل، والشرب، والجماع، والشهوة. فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة
آلاف. اهـ

فالذي تحقق عنده قد تحقق قبله بكثير عند الآخرين من أهل العلم.
وأما العلة التي ذكرها بقوله: لكونه في الدنيا من رجال أهل الجنة. ففيها أن
الأنبياء كلهم، وجميع من بشرهم الله - تبارك وتعالى - ورسله وأنبيأؤه - عليهم
الصلاة والسلام - بالجنة كانوا في الدنيا من رجال أهل الجنة.
ثانياً: ينبغي أن يقال: وليس وراءه إلا تعبيرات وتفنن في العبارات فليتحمل
عليه.

١٢٦٧ - قال بعض الناس: قوله: وهن إحدى عشرة. اعلم أنه صلى الله عليه
وسلم تزوج خمس عشرة نسوة، ودخل بثلاث عشرة، وجاء في البيت بإحدى
عشرة، ومات عن تسع كذا قال الحافظ عماد الدين - رحمه الله - في تفسيره. اهـ
يقول: قال الحافظ أبو الفداء عماد الدين بن كثير - رحمه الله العليم الخبير -

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ

مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا، وقد روينا عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بخمس عشرة امرأة، ودخل منهن بثلاث عشرة، واجتمع عنده إحدى عشرة، ومات عن تسع. وهذا عند العلماء من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم دون غيره من الأمة، لما سنذكره من الأحاديث الدالة على الحصر في أربع. اهـ

فانظر التفاوت بين عبارة بعض الناس هذا، وبين عبارة الحافظ عماد الدين في أربعة مواضع وانظر التفاوت بين ما نقل الحافظ ابن كثير عن أنس، وبين ما نقل الحافظ في الفتح من المختارة عن أنس - رضي الله عنه -

﴿باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب... الخ﴾

١٢٦٨ - قال النحاة: إن كما هو قد يكون للتشبيه، وقد يكون للمفاجأة،

وهو المراد ههنا. اهـ (٣٥٦/١)

يقول: قال العيني: قوله: كما هو. أي: على هيئته وحاله جنباً وقوله: ولا يتيمم، توضيح قوله: كما هو، وقال الكرمانى: ما موصولة، أو موصوفة، وهو مبتدأ وخبره محذوف أي: كالأمر الذي هو عليه، أو كحالة هو عليها. قلت: على كل تقدير هذه الجملة محلها النصب على الحال من الضمير الذي في يخرج. وقال الكرمانى أيضاً: فإن قلت: ما معنى التشبيه ههنا؟ قلت: مثل هذه الكاف تسمى بكاف المقارنة أي: خرج مقارناً للأمر أو لحالة هو عليها. انتهى، قلت: تسمية هذه الكاف بكاف المقارنة تصرف منه واصطلاح بل الكاف هنا للتشبيه على أصله، ونظير ذلك قولك لشخص: كن كما أنت عليه، والمعنى على ما أنت عليه، ثم في هذا وجوه من الإعراب... الخ فذكر خمسة وجوه. وما ذكر صاحب الفيض فتصرف منه واصطلاح إلا أنه اجتراً فقال: قال النحاة: إن كما

هو قد يكون الخ.

١٢٦٩ - قال: نعم الترجيح إنما يناسب بين الأقوال المختلفة عن المشائخ، فإن التضاد عند اختلاف القائلين معقول... الخ (٣٥٧/١)

أقول: فرق بين ترجيح وترجيح، فالترجيح الذي يكون في أقوال إمام واحد إنما يكون للثبوت إذا اختلف في الثبوت قوة وضعفا كالنوادير وظاهر الرواية، فإن النوادر في جنب ظاهر الرواية معدومة، والترجيح الذي يكون في أقوال المشائخ إنما يكون للعمل به بسبب قوة الدليل، وإن كان أمرها أثبت من غيرها.

١٢٧٠ - قال: بخلاف ما إذا جاء الاختلاف عن قائل واحد، فإن الأولى فيها الجمع، فإن الأصل في كلام متكلم واحد أن لا يكون بين كلاميه تضاد، فينبغي بينهما الجمع أولاً، إلا أن يترجح خلافه، والأسف أنهم إذا مروا بأحاديث مختلفة يتغون الجمع بينها عامة... الخ (٣٥٧/١)

أقول: وقد مر في صفحة (٥٢) خلافه، حيث قال: وكذا تقديم الترجيح على التطبيق أيضاً واضح. اهـ

يقول: قال هذا في المقدمة في فصل عقدة في حكم التعارض وحلها، قال: واعلم أن الحديثين إن لاح بينهما تعارض، فحكمه عندنا أن يحمل أولاً على النسخ، فيجعل أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، ثم يتنزل إلى الترجيح، فإن لم يظهر وجه ترجيح أحدهما على الآخر يصار إلى التطبيق، فإن أمكن فيها، وإلا فالى التساقط، هذا هو الترتيب عند التعارض عندنا كما في التحرير، وعند الشافعية يبدأ أولاً بالتطبيق، ثم بالنسخ، ثم بالترجيح، ثم بالتساقط.

قلت: ما اختاره الشافعية رأي حسن في بادئ النظر، وما يظهر بعد التعمق هو أن ما ذهبنا إليه أولى؛ لأن الترتيب بين التطبيق والتساقط ظاهر، فإن التساقط إنما

هو عند تعذر التطبيق، وما دام أمكن الجمع لا معنى للتساقط، وكذا تقديم الترجيح على التطبيق أيضا واضح، فإن الأخذ بالراجح مما جبل عليه الإنسان فهو مودع في فطرته الخ.

فهنا قدم التطبيق على الترجيح، فخالف ما جبل عليه الإنسان، وما أودع في فطرة الآدمي.

١٢٧١- قال: وعدم سراية فساد صلاة الإمام إلى صلاة المقتدي. اهـ

(٣٥٨/١)

يقول: إن شيخنا - رحمه الله تعالى - قد ضرب على هذه العبارة .

١٢٧٢- قال: ثم اعلم أنه ينبغي للرسول أن تقع له مثل هذه الواقعة مرة أو مرتين، لقوله صلى الله عليه وسلم: إنما أنسى لأسن. ولكونهم بشرا فينسونه كما تنسون، وهذا كمال في حقهم، ورحمة في حق أممهم. اهـ (٣٥٨/١)

يقول أولاً: في حديث عبد الله بن مسعود عند البخاري في باب التوجه نحو القبلة حيث كان من كتاب الصلاة: قالوا: صليت كذا وكذا، فثنى رجله، واستقبل القبلة، وسجد سجدتين، ثم سلم، فلما أقبل علينا بوجهه قال: إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني. الحديث

ثانياً: إن: إنما أنسى لأسن، لم يثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

ثالثاً: إذا كان هذا كمالاً في حق الأنبياء عليهم السلام، ورحمة في حق أممهم، فلا معنى لقوله: ينبغي... الخ.

رابعاً: الأولى: فينسونه كما ينسون. الضمير الأولى للأنبياء - عليهم السلام -

والثاني للبشر.

﴿باب من اغتسل عريانا وحده... الخ﴾

١٢٧٣- قال: هذه الترجمة إذا كان في الفضاء أو أمن مرور الناس، وفي مراسيل أبي داود أنه لو اغتسل في الفضاء فليخط حوله خطأ، لأن هناك أيضا من عباد الله من يستحي منهم، فالمطلوب التستر، ولو اغتسل عريانا لا يكون معصية. اهـ (٣٥٩ / ١)

يقول أولاً: قال العيني في الباب من العمدية: قوله: والتستر أفضل جملة اسمية من المبتدأ والخبر وموضعها النصب على الحال، ولا خلاف أن التستر أفضل، كما قاله، وبجواز الغسل عريانا في الخلوة قال مالك، والشافعي وجمهور العلماء، وضعفه ابن أبي ليلى، وحكاها الماوردي وجها لأصحابهم فيما إذا نزل في الماء عريانا بغير مئزر، واحتج بحديث ضعيف لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا تدخلوا الماء إلا بمئزر، فإن للماء عامرا. وروى ابن وهب عن ابن مهدي عن خالد بن حميد عن بعض أهل الشام أن ابن عباس لم يكن يغتسل في بحر ولا نهر إلا وعليه إزار، وإذا سئل عن ذلك قال: إن له عامرا. وروى برد عن مكحول عن عطية مرفوعا: من اغتسل بليل في فضاء، فليحاذر على عورته، ومن لم يفعل ذلك وأصابه لمم، فلا يلومن إلا نفسه. وفي مراسلات الزهري فيما رواه أبو داود في مراسيله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تغتسلوا في الصحراء إلا أن تجدوا متوارى، فإن لم تجدوا متوارى فليخط أحدكم كالدائرة، ثم يسمي الله تعالى، ويغتسل فيه. وروى أبو داود في سننه قال: حدثنا ابن نفيل قال: حدثنا زهير قال عبد الملك ابن أبي سليمان العزمي عن عطاء عن يعلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يغتسل بالبراز، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إن الله حيي ستير، يحب الحياء والستر، فإذا اغتسل أحدكم فليستتر، وأخرجه

النسائي أيضا، ونص أحمد فيما حكاه ابن تيمية على كراهة دخول الماء بغير إزار، وقال إسحاق: هو بالإزار أفضل لقول الحسن والحسين- رضي الله تعالى عنهما- وقد قيل لهما وقد دخلا الماء وعليهما بردان فقالا: إن للماء سكانا. اهـ

وقال الحافظ في الباب من الفتح: ودل قوله: أفضل على الجواز، وعليه أكثر العلماء، وخالف فيه ابن أبي ليلى، وكأنه تمسك بحديث يعلى بن أمية مرفوعا: إذا اغتسل أحدكم فليستتر، قاله لرجل رآه يغتسل عريانا وحده. رواه أبو داود، والبخاري نحوه من حديث ابن عباس مطولا. اهـ

فالفرق بين ما نقله صاحب الفيض بحواله مراسيل أبي داود وبين ما في مراسيل أبي داود بين واضح كما يظهر من عبارة العمدة للعيني.

ثانياً: الصواب في المسألة الوجوب، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: إذا اغتسل أحدكم فليستتر. فالذي يغتسل عريانا يكون عاصيا، وأما اغتسال أيوب وموسى- عليهما الصلاة والسلام- فإنه شرع من قبلنا، وشرع من قبلنا لا يقاوم قول نبينا صلى الله عليه وسلم: إذا اغتسل أحدكم فليستتر. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: والذي نفس محمد بيده لو بذلكم موسى فاتبعتموه، وتركتموني، لضللتكم عن سواء السبيل، ولو كان حيا، وأدرك نبوتي لا تبعني. رواه الدارمي، وهو حديث حسن لغيره.

وقال العيني: ولكن هذا مبني على أن شرع من قبلنا من الأنبياء عليهم السلام، هل يلزمنا أم لا؟ فيه خلاف، والأصح أنه يلزمنا إن لم يقض الله علينا بالإنكار. اهـ، وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا اغتسل أحدكم فليستتر. فقد قضى الله علينا بالإنكار، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى .

١٢٧٤- قال: قوله: الله أحق يعني أن الله سبحانه، وإن كان يعلم سرهم

ونجواهم إلا أنه ينبغي أن يستحيى منه مما يستحيى فيما بين الناس فهذا من الآداب. اهـ (٣٥٩/١)

يقول: إن قوله: ينبغي أن يستحيى الخ وقوله: فهذا من الآداب. لا يلائمان قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث نفسه، بعد قول معاوية بن حيدة: قلت: يا نبي الله، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟! احفظ عورتك إلا من زوجك، أو ما ملكت يمينك. قلت: يا رسول الله، أحدنا إذا كان خاليا؟ قال: الله أحق أن يستحيى منه من الناس، إلا أن يقال: إن قوله: ينبغي. بمعنى يجب، والمراد بقوله: فهو من الآداب فهو من الآداب الواجبة، لكن هذا ينا في ما قال قبل من أنه لو اغتسل عريانا لا يكون معصية، فتدبر ولا تكن من الغافلين يرحمك الله رب العالمين.

١٢٧٥ - **قال:** قوله: يغتسلون عراة ولعله كان في التيه لانعدام العمارات فيها. اهـ (٣٥٩/١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: يغتسلون عراة وظاهره أن ذلك كان جائزا في شرعهم، وإلا لما أقرهم موسى على ذلك، وكان هو - عليه السلام - يغتسل وحده أخذا بالأفضل، وأغرب ابن بطلال، فقال: هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له، وتبعه على ذلك القرطبي، فأطال في ذلك. اهـ

ثانياً: وليس بيده دليل يدل على دعواه هذه، وإلا لم يأت بلفظة: لعل، التي للترجي والشك.

ثالثاً: إن الأولى أن يقال: لانعدام البنايات فيه.

١٢٧٦ - **قال:** قوله: ثوبي حجر. يدل على أن فيه شعورا، ولكنه من نحو العلم الحضوري فقط. اهـ (٣٥٩/١)

يقول: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: ثوبي يا حجر أي: أعطني، وإنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فر بثوبه، فانتقل عنده من حكم الجماد

إلى حكم الحيوان، فناداه، فلما لم يعطه ضربه وقيل: يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ويحتمل أن يكون عن وحي. اهـ
ولو كان هذا يدل على أن فيه شعورا لكان يدل على أن فيه حياة، لأن الفرار والسعي من آثار الحياة، إذ الجماد لا يفر ولا يسعى، فلا يتأتى قوله: ولكنه من نحو العلم الحضورى فقط.

١٢٧٧- قال: قوله: لندبا ترجمته في لساننا: (ليكين) قلت: إنما رؤي عليه من ضربه ندبا فقط، لأنه قدر منه تفجر الأعين، وإلا لانعدم بضرب موسى، وأين كان للحجر أن يضربه نبي مغضبا عليه، ثم يبقى موجودا، ألا ترى أنه ركز واحدا من أهلهم فقضى عليه... الخ (٣٥٩/١)

يقول أولاً: إن قوله هذا مبني على أن ذلك الحجر الذي فرثوب موسى كان هو الحجر الذي ضربه موسى بعصاه فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا، وعلى أن ضرب موسى- عليه السلام- كان دائما كوكزه لقبطي، ولطمه الملك بل أشد منهما، ولم يثبت كلا الأمرين بدليل نقلي، ولا عقلي.

ثانياً: إن الصواب: لندب، كما في الحديث، لا: ندبا كما قال.

ثالثاً: إن الصحيح في قوله: من ضربه ندبا من ضربه ندب.

رابعاً: قوله: تفجر الأعين وفيه أن العين بهذا المعنى يجمع على العيون، قال

الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الصُّورِ﴾ قال: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلِّ وَعُيُونٍ﴾ وقال: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّةٍ وَعُيُونٍ﴾ قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّةٍ وَعُيُونٍ﴾ وقال تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّةٍ وَعُيُونٍ﴾

خامساً: إن قوله: وإلا لانعدم. فيه أن اللام لا تدخل على جواب إن الشرطية.

١٢٧٨- قال: وأشار النبي صلى الله عليه وسلم برمح إلى رجل، ناداه في

أحد (يا محمد) وأراد... إلى قوله: ولذا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم

القتال. اهـ (٣٥٩/١)

يقول أولاً: إنه لم يذكر حوالة قوله: وأشار النبي صلى الله عليه وسلم برمح

إلى رجل ناداه... الخ

ثانياً: قد أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بالقتال، فقال: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا يَ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة. الحديث، وقال الحافظ في أول كتاب المغازي من الفتح: فقد قال موسى بن عقبة: قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه في ثمان: بدر، ثم أحد، ثم الأحزاب، ثم المصطلق، ثم خيبر، ثم مكة، ثم حنين، ثم الطائف. اهـ ، فقوله: ولذا لم يثبت الخ كما ترى في الوجهين انتفاء ثبوت القتال عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحصره فيما ذكره.

ثالثاً: وفي التفسير من جامع الترمذي: عن أبي غالب رأى أبو أمامة رؤوساً منصوبة على درج دمشق، فقال أبو أمامة: كلاب النار شرقتلى تحت أديم السماء، خير قتلى من قتلوه، ثم قرأ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ الآية، قيل لأبي أمامة: أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: لو لم أسمعته إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً حتى عد سبعا ما حدثكموه. ورواه ابن ماجه في سننه نحوه ، فقوله: ولذا قيل: شر القتلى من قتله نبي. كما ترى في الوجهين كون مقتولي نبي شر القتلى، والحصر فيما ذكره.

نعم قد روى البخاري في جامعه الصحيح عن ابن عباس قال: اشتد غضب الله على من قتله النبي صلى الله عليه وسلم في سبيل الله، اشتد غضب الله على قوم دموا وجه نبي الله صلى الله عليه وسلم. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اشتد غضب الله على قوم فعلوا بنبيه يشير إلى ربايته، اشتد غضب

الله على رجل يقتله رسول الله في سبيل الله.

قال الشيخ المحدث أحمد علي السهارنفوري في الحاشية: قوله: يقتله رسول الله في سبيل الله قيد به احترازا عما يقتله في حد، أو قصاص، فإن من قتله في سبيل الله كان هو قاصدا لقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن قلت: هل قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده أحدا؟ قلت: نعم قتل أبي بن خلف الجمحي. اهـ

١٢٧٩- قال: قوله: يغتسل عريانا أي: بعد ما صح عن ما ابتلي به . اهـ

(٣٦٠/١)

يقول: قال الحافظ في كتاب الأنبياء من الفتح: قوله: بينا أيوب أصل بينا: بين، أشبعت الفتحة، ويغتسل خبر المبتدأ، والجملة في محل الجر بإضافة بين إليه، والعامل: خر عليه، أو هو مقدر، وخر مفسر له، ووقع عند أحمد وابن حبان من طريق بشير بن نهيك عن أبي هريرة: لما عافى الله أيوب أمطر عليه جرادا من ذهب. اهـ

١٢٨٠- قال: قوله: لا غنى بي عن بركتك ما ألطف جوابه، وأملح وأخصر لفظا، وأعمق معنى، وأليق شأنا..... إلى قوله: قال: بلى، ولكن ليطمئن قلبي.

(٣٦٠/١)

يقول: إن جواب إبراهيم- عليه السلام- في القرآن المجيد، وجواب أيوب - عليه السلام- في الحديث الصحيح، لكن جواب موسى عليه السلام: بلى، ولكني بشر خلقت من ضعف من أقوال وهب بن منبه ذكره صاحب الفيض بألفاظه، ولفظ وهب في تفسير ابن كثير: فلما أمره بأخذها أدلى طرف المدرعة على يده، فقال له ملك: أرايت يا موسى، لو أذن الله بما تحاذر أكانت المدرعة تغني عنك شيئا؟ قال: لا، ولكني ضعيف، ومن ضعف خلقت، فكشف عن يده... الخ

١٢٨١- قال المحشي: واعلم أن النبوة بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام انحصرت في ذريته بنص القرآن، وله ابنان إسحاق، وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام..... إلى قوله: والمشهور خلافه.

أقول: وكون أيوب من ذرية عيص مشهور.

يقول أولاً: قال العيني في الباب من العمدة: قوله: أيوب، اسم أعجمي، وهو ابن أموص بن زراح بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم - عليهم السلام - وهذا هو المشهور، وقال بعضهم: أيوب بن أموص بن زراح بن زعويل بن عيص بن إسحاق. وقال آخرون: أيوب بن أموص بن زراح بن روم بن عيص بن إسحاق. وأمه بنت لوط - عليه السلام - وكان أيوب في زمان يعقوب، وقال ابن الكلبي: كانت منازل الثنية من أرض الشام، والجابية من كورة دمشق، وكان الجميع له، ومقامه بقرية تعرف بدير أيوب، وقبره بها، وإلى هلم جراء، وهي قرية من نوى عليه مشهد، وهناك قدم في حجر يقولون: إنها أثر قدمه، وهناك عين يتبرك بها، وكان أعبد أهل زمانه، وعاش ثلاثاً وتسعين سنة. اهـ

وقال الحافظ في كتاب الأنبياء من الفتح: قوله: باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ﴾ الآية، يقال: هو أيوب بن ساوى بن رغوال بن عيصو بن إسحاق بن إبراهيم، وقيل: اسم أبيه موص، والباقي سواء وقيل: موص بن زراح بن عيص. وقيل: أيوب بن زراح بن موص بن عيصو. ومنهم من زاد بين موص وعيص ليقرن، وزعم بعض المتأخرين أنه من ذرية روم بن عيص، ولا يثبت ذلك، وحكى ابن عساكر أن أمه بنت لوط - عليه السلام - وأن أباه كان ممن آمن بإبراهيم، وعلى هذا فكان قبل موسى. وقال ابن إسحاق: الصحيح أنه كان من بني إسرائيل، ولم يصح في نسبه شيء إلا أن اسم أبيه أمص، والله أعلم. وقال الطبري: كان بعد شعيب. وقال ابن أبي خيثمة: كان بعد سليمان، وكان عيصو

تزوج بـشمت بنت عمه إسماعيل، فرزق منها رغوال، وهو بغين معجمة. اه
ثانياً: إن تأخر أيوب عن إبراهيم، وانحصار النبوة بعد إبراهيم في ذرية إبراهيم لا يستلزمان، ولا يستدعيان أن يكون أيوب من بني إسرائيل، ولزوم النبوة في ذرية عيص بن إسحاق بن إبراهيم لا يخالف منقولاً ثابتاً، ولا معقولاً قائماً، وأما قوله: والمشهور خلافه فادعاء محض، وقد علمت أن العيني قال: وهو ابن أموص بن زراح بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم- عليهم السلام- وهذا هو المشهور. اه

﴿باب التستر في الغسل عند الناس﴾

١٢٨٢- قال: قوله: تابعه أبو عوانة. وهو وضاح بن يشكر، وابن فضيل اسمه محمد. اه (٣٦٠/١)

يقول: قال المحشي السهارنفوري في آخر كتاب الإيمان في فصل أسماء الرجال من الحاشية: أبو عوانة الوضاح الإشكري بن عبد الله الواسطي البزاز. اه

﴿باب إذا احتلمت المرأة﴾

١٢٨٣- قال: وما نسب إلى محمد بن الحسن فلأن مني المرأة قلما يخرج إلى الفرج الخارج، فإن خرج وجب الغسل إجماعاً. اه (٣٦٠ / ١)
يقول: قال الحافظ في الباب من الفتح: إنما قيده بالمرأة مع أن حكم الرجل كذلك لموافقة صورة السؤال، وللإشارة إلى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل، كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي، واستبعد النووي في شرح المذهب صحته عنه، لكن رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد جيد. اه

﴿باب عرق الجنب... الخ﴾

١٢٧٤- قال: واعلم أن النجس في اللغة ما كان نجساً في ذاته كعذرة الإنسان وبوله، لا ما اختلطت به النجاسة... الخ (٣٦١ / ١)

أقول: إن النجس بفتح العين عين النجاسة، وبالكسر المتنحس أي المتلوث بالنجاسة.

يقول: قال صاحب القاموس: النجس بالفتح، وبالكسر، وبالتحريك، وككتف، وعضد ضد الطاهر، وقد نجس كسمع وكرم، وأنجسه، ونجسه فتنجس، وداء ناجس ونجيس ككويم إذا كان لا يبرأ منه، وتنجس فعل فعلا يخرج به عن النجاسة، والتنجيس اسم شيء من القدر، أو عظام الموتى، أو خرقة الحائض كان يعلق على من يخاف عليه من ولوغ الجن، والمعوذ منجس. اهـ

١٢٨٥ - قال: قالوا: إن العموم إنما يكون في الآحاد، لا في الأزمنة، والأمكنة، وإن ذهب إليه جماعة أيضا إلا أن المختار عندي أن العموم في الأفراد والآحاد فحسب... الخ (٣٦٣/١)

أقول: وهذا ليس بشيء، فإن عموم الأزمنة والأمكنة مختلف فيه، إذا لم تكن مرادة بالفاظ موضوعة لها معنى، وإذا ذكرت بألفاظها كقوله: في المساجد. وكقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ فلا تكون مسألة اختلافية، وكذلك إذا ألحقت بالعلة الجامعة كالعلة المذكورة ههنا، فلا كلام في جواز التعميم، وإنما الاختلاف فيما إذا لم تكن مرادة بألفاظها، ولا ملحقة بالقياس.

﴿باب كينونة الجنب في البيت... الخ﴾

١٢٨٦ - قال: لعله يشير إلى ما رواه ابن ماجه أن الملائكة لا تشهد بيتا فيه كلب أو جنب أو تصاوير إلا أنه ليس على شرطه. اهـ (٣٦٤/١)

يقول: قال الحافظ في الباب من الفتح: قيل: أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعا: إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب، ولا صورة، ولا جنب رواه أبو داود وغيره، وفيه نجى [بضم النون وفتح الجيم] الحضرمي ما روى عنه غير ابنه عبد الله، فهو مجهول لكن وثقه العجلي، وصحح حديثه ابن حبان والحاكم... الخ

وقال الألباني في تعليقه على المشكاة بعد حديث علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة، ولا كلب، ولا جنب رواه أبو داود والنسائي، وسنده ضعيف، فيه اضطراب وجهالة، والتفصيل في المصدر السابق رقم (٣٠) [يريد في ضعيف سنن أبي داود].

وقال صاحب المراجعة بعد قول صاحب المشكاة: رواه أبو داود، والنسائي: وأخرجه أيضا ابن ماجه، وليس فيه: ولا جنب والحديث عند الثلاثة من طريق عبد الله بن نجى عن أبيه عن علي قال البخاري: عبد الله بن نجى فيه نظر، ووثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال الحافظ: مقبول، فالحديث حسن أو صحيح، وقد سكت عنه أبو داود، وقد أخرج الشيخان، وغيرهما من حديث أبي طلحة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة. اهـ

وقال الحافظ في مقدمة التقريب: السادسة من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث. اهـ

ولم يأت الحافظ، ولا صاحب المراجعة بمتابعة نجى، فيكون ههنا لين الحديث على عرف الحافظ.

فانظر الفرق بين ما رواه ابن ماجه، وبين ما نقله صاحب الفيض ههنا بحواله ابن ماجه.

﴿باب نوم الجنب﴾

١٢٨٧ - قال: وعندهما: يتوضأ، ثم ينام، لما في تنوير الحوالك من معجم الطبراني، أن ملائكة الرحمة لا تحضر جنازة الجنب. اهـ (٣٦٤ / ١)

يقول: إن في صحيح الجامع الصغير:

١٢٥٥- إن الملائكة لا تحضر الجنب، ولا المضمخ بالخلوق حتى يغتسلا (طب) عن ابن عباس - حسن - (تخريج الترغيب: ٩١ / ١)

١٢٥٦- إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر بخير، ولا المضمخ بالزعفران، ولا الجنب. (حم، د) عن عمار بن ياسر - حسن - (تخريج الترغيب: ٩١ / ١). اهـ
فالحديث الأول ليس فيه ذكر الرحمة، ولا الجنازة، وإنما فيه: إن الملائكة لا تحضر الجنب ولا المضمخ بالخلوق حتى يغتسلا وهو دليل على أن: ولا المضمخ بالزعفران، ولا الجنب في الحديث الثاني معطوفان على جنازة الكافر، لا على الكافر، ثم الحديث الثاني مروي في المسند للإمام أحمد، والسنن للإمام أبي داود، لا في معجم الطبراني.

١٢٨٨- قال: ولم يثبت عندي نومه صلى الله عليه وسلم في حالة الجنابة إلا بالغسل أو الوضوء، وثبت التيمم أيضا كما في المصنف لابن أبي شيبه كما في الفتح. اهـ (٣٦٥/١)

يقول أولاً: قال الحافظ في باب الجنب يتوضأ ثم ينام من الفتح: وقد روى البيهقي بإسناد حسن عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أجنب، فأراد أن ينام توضأ، أو تيمم. اهـ فقول صاحب الفيض: كما في المصنف لابن أبي شيبه كما في الفتح ليس بذاك.

ثانياً: قال ابن أبي شيبه في مصنفه: حدثنا غنام بن علي عن هشام عن أبيه عن عائشة في الرجل تصيبه جنابة من الليل، فيريد أن ينام؟ قالت: يتوضأ أو يتييم. اهـ وإنما هذا موقف على عائشة من قولها، وليس بمرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

١٢٨٩- قال: ثم قال الطحاوي: إنه حديث مختصر اختصره أبو إسحاق من حديث طويل، فأخطأ في اختصاره إياه، والحديث الطويل ما رواه فهد ثنا أبو

غسل ثنا أبو إسحاق الخ (٣٦٥/١)

يقول: إن العيني قد نقل كلام الطحاوي هذا في باب كينونة الجنب في البيت إذا توضأ قبل أن يغتسل، وبينه وبين ما نقله صاحب الفيض ههنا تفاوت في مواضع، فارجع إلى ما نقلنا، وإلى كلام الطحاوي من كتابه.

١٢٩٠ - **قال:** وهكذا رواه مسلم إلا أن في آخره جملة تناقضه، وهي: وإن لم يكن جنبا توضأ وضوءه للصلاة. ولم يتعرض إليه أحد..... إلى قوله: ما عند مسلم فهو حاله في آخر الليل، أي: إن كان جنبا في آخر الليل اغتسل، وإن لم يكن جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة. (٣٦٥ / ١)

يقول أولاً: إن مسلماً قد روى في صحيحه ههنا عن عائشة بثلاثة طرق: الأول: طريق أبي سلمة، ولفظه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة.

والثاني: طريق الأسود، ولفظه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه، وفي نسخة: للصلاة.

والثالث: طريق عبد الله بن قيس، ولفظه: قال: سألت عائشة عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث، قلت: كيف كان يصنع في الجنابة؟ أكان يغتسل قبل أن ينام أم ينام قبل أن يغتسل؟ قالت: كل ذلك قد كان يفعل، ربما اغتسل فنام، وربما توضأ فنام. قلت: الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة. اهـ وليس في واحد من الطرق الثلاثة جملة: وإن لم يكن جنبا توضأ وضوءه للصلاة لا في آخره، ولا في أوله، ولا في وسطه، فتدبر، ولا تكن من الغافلين، فرحمك الله رب العالمين.

ثانياً: إنا نحتاج إلى الجمع إن كان جملة: وإن لم يكن جنبا توضأ وضوءه للصلاة فإذا لم تكن عنده فلا نحتاج إلى جمع ما أصلاً، لا إلى الجمع الذي ذكره

صاحب الفيض، ولا إلى جمع آخر.

١٢٩١ - قال: وأشار محمد - رحمه الله تعالى - إلى ما ذكره الطحاوي... إلى قوله: قال محمد - رحمه الله تعالى - في موطنه: هذا الحديث أرفق بالناس. (٣٦٥/١ - ٣٦٦)

يقول أولاً: قال محمد في الموطأ: باب الرجل تصيبه الجنابة من الليل. أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن عمر - رضي الله عنه - ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه الجنابة من الليل، قال: توضأ واغسل ذكرك ثم نم. قال محمد: وإن لم يتوضأ ولم يغسل ذكره حتى ينام فلا بأس بذلك أيضاً. قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من أهله ثم ينام لا يمس ماء، فإن استيقظ من آخر الليل عاد واغتسل قال محمد: هذا الحديث أرفق بالناس، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - اهـ

ثانياً: إن أراد صاحب الفيض بقوله: ما ذكره الطحاوي نعم كشفه الطحاوي ما كتبه قبل بقوله: فقد بينه الطحاوي مفصلاً..... إلى قوله: ثم قال الطحاوي: إنه حديث مختصر اختصره أبو إسحاق من حديث طويل فأخطأ في اختصاره إياه... الخ فلا ريب أن محمداً لم يشر إليه أصلاً، كما لا يخفى على من تدبر في كلام محمد، وكلام الطحاوي - رحمهما الله تعالى -

باب الجنب يتوضأ ثم ينام

١٢٩٢ - قال: قوله: غسل فرجه وتوضأ للصلاة اختصر فيه الراوي اختصاراً مخلاً، والمراد توضأ وضوءه للصلاة. اهـ (٣٦٦/١)

يقول: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: وتوضأ للصلاة. أي: توضأ وضوءاً

كما للصلاة، وليس المعنى أنه توضاً لأداء الصلاة، وإنما المراد توضاً وضوءاً شرعياً، لا لغوياً. اهـ

وقال العيني في الباب من العمدة: قوله: توضاً للصلاة ليس معناه أنه توضاً لأداء الصلاة إذ لا تجوز له الصلاة قبل الغسل، بل معناه توضاً وضوءاً مختصاً بالصلاة يعني وضوءاً شرعياً، لا وضوءاً لغوياً أو يقدر محذوف أي: توضاً وضوءاً كما يتوضأ للصلاة، وفي بعض الروايات: توضاً وضوءاً للصلاة. اهـ والمقصود أن الشارحين لم يقولوا: إن الراوي اختصر، فضلاً أن يقولوا: اختصر اختصاراً مخلاً. ولم يأت صاحب الفيض بدليل يدل على الاختصار، فتدبر يرحمك الله العزيز الغفار.

١٢٩٣- قال: كلا، بل لا يتحتم التقليد إلا بعد المراجعة إليها، فإنه إذا يمر على الأحاديث والمسائل، ويرى مأخذها يستقر رأيه ويطمئن قلبه لا محالة، ويقلد من يقلد بعد ثلج الصدر كما حررناه من قبل، ومن كان تقليده تقليد الأعمى فإنه على رجل طائر. اهـ (٣٦٦/١)

أقول: الفرق بين تقليد الأعمى، والتقليد بعد ثلج الصدر. **يقول أولاً:** إن التقليد لا يتحتم قبل المراجعة إلى الكتاب والسنة، ولا بعد المراجعة إليهما، بل لا يجوز أصلاً لأن التقليد اسم لقبول ما ينافي الكتاب، أو السنة. **ثانياً:** قال صاحب مسلم الثبوت: وأما المقلد فمستنده قول مجتهد لا ظنه ولا ظنه. اهـ وأما ثلج الصدر فإن كان لكون قول المجتهد موافقاً للكتاب والسنة فيه، وليس قبوله من التقليد في شيء فقوله: ويقلد من يقلد بعد ثلج الصدر كما ترى، وإن كان قول المجتهد منافياً للكتاب، أو السنة فلا يثبت حينئذ ثلج الصدر حتى يقال: ويقلد من يقلد بعد ثلج الصدر واتباع الكتاب والسنة متحتم، قال الله تعالى:

﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ قُلْ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

﴿كتاب الحيض﴾

١٢٩٤- قال: كما في حديث أخرجه الترمذي في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في أبواب الإيمان (ص: ٨٦ ج ٢) وفيها: فتمكث إحداكن الثلاث والأربع لا تصلي. اهـ وتمسك منه الطحاوي في مشكله، وما عند ابن ماجه، وفيه زيادة، وفي الخارج أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يضاجعهن إلى ثلاثة أيام، ثم يضاجعهن... الخ (١/ ٣٧٠)

يقول أولاً: إن الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- قال في جامعه السنن في باب في استكمال الإيمان، والزيادة والنقصان: حدثنا أبو عبد الله هريم بن مسعر الأزدي الترمذي نا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس، فوعظهم، ثم قال: يا معشر النساء تصدقن، فإنكن أكثر أهل النار، فقالت امرأة منهن: لم ذاك يا رسول الله؟ قال: لكثرة لعنكن يعني وكفرن العشير، قال: وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذوي الألباب وذوي الرأي منكن قالت امرأة منهن: وما نقصان عقلها ودينها؟ قال: شهادة امرأتين منكن بشهادة رجل، ونقصان دينكن الحيضة، فتمكث إحداكن الثلاث والأربع لا تصلي. وفي الباب عن أبي سعيد، وابن عمر، هذا حديث حسن صحيح. اهـ

قال الألباني في صحيح الترمذي: صحيح (الإرواء: ١/ ٢٠٥) (الظلال: ٩٥٢: م). اهـ (٢١٠٧- ٢٧٥٨) وقال في الإرواء في الموضع المذكور في صحيح الترمذي: وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم والترمذي (٢/ ١٠٢)

وأحمد (٢/ ٣٧٣ - ٣٧٤) نحو حديث ابن عمر، وقال الترمذي: حيث حسن صحيح.

وأعله الحاكم بالإرسال، وتبعه على ذلك الصنعاني في سبل السلام، والشوكانى في نيل الأوطار دون أن يعزوا إليه على غالب عادتتهما، وفي هذا الكلام وهمان: الأول: أن الدارقطني إنما أعله بالإرسال، لا بالوقف، كما نقلناه آنفا عن الزيلعي، وابن حجر نفسه... الخ (١/ ٣٠٥ / ١٩٠)

وعبارة: وأعله الحاكم بالإرسال الخ لا تتعلق بالمقام، وبقيت أتفكر فيها أياما لا تنحل ولا ترتبط حتى جاءني يوما أخونا عبد الرحمن الضياء (أستاذ الحديث بجامعة شيخ الإسلام ابن تيمية بـلاهـور) ليلقاني، فعرضت عليه المقام، وقلت له: إن العبارة لا تتعلق بالمقام الخ فراجع الإرواء هذه الصفحة، وصفحات قبلها وبعدها، وراجع السبل، والنيل، والتلخيص زهاء ثلاث ساعات، ثم قال: إن هذه العبارة كانت في الصفحة (٢١٧) بعد قول الألباني فيها في حديث رقم ١٩٦: الثاني: قال الحافظ في التلخيص (ص: ١٠٨) بعد أن أخرج الحديث: وأعله الدارقطني بالوقف، وقال: إن وقفه أشبه، وأعله الحاكم بالإرسال، وتبعه على ذلك الصنعاني الخ فانحلت العبارة وارتبطت، فجزى الله تبارك وتعالى عبده عبد الرحمن الضياء جزاء حسنا، وأذهب أشجانه وأحزانه إذهابا عاجلا كاملا.

ثانياً: إن قول صاحب الفيض: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يضاجعهن إلى ثلاثة أيام الخ لم أجده حتى الآن في حديث ثابت.

١٢٩٥ - قال: ولنا أثر أنس - رضي الله عنه - صححه في الجوهر النقي، وإن

تأخر عنه البيهقي، وأثر عثمان بن أبي العاص عند الدارقطني. اهـ (١/ ٣٧٠)

يقول: أولاً: إن أثر أنس قد أخرجه البيهقي عن الجلد بن أيوب عن معاوية

بن قره قال: قال أنس بن مالك: قرء الحائض خمس، ست، سبع، ثمان، عشر، ثم

تغتسل وتصلي وفي لفظ: المستحاضة تنتظر ثلاثاً، خمسا، سبعا، تسعا، عشرا لا تتجاوز. قال البيهقي: فهذا حديث يعرف بالجلد بن أيوب، وقد أنكر ذلك عليه، وأسند عن الشافعي أنه قال: نحن وأنت لا نثبت حديث مثل الجلد، ونستدل على غلط من هو أحفظ منه بأقل من هذا. وعن ابن علية أنه قال: الجلد أعرابي لا يعرف الحديث، وعن حماد بن زيد أنه كان يضعف الجلد، ويقول: لم يعقل الحديث، وقال: ذهبت أنا وجريير بن حازم إلى الجلد بن أيوب، فحدثنا بحديث معاوية بن قرة عن أنس في الحائض، فذهبنا نوقفه، فإذا هو لا يفصل بين الحائض والمستحاضة. وعن أحمد بن سعيد الدارمي يقول: سألت أبا عاصم عن الجلد بن أيوب فضعفه جدا، وقال: كان شيخا من مشائخ العرب، تساهل أصحابنا في الرواية عنه، وعن عبد الله ابن المبارك أنه قال: وأهل البصرة ينكرون حديث الجلد بن أيوب، ويقولون: شيخ من شيوخ العرب ليس بصاحب حديث، قال ابن المبارك: وأهل مصره أعلم به من غيرهم. وعن يعقوب بن سفيان أنه قال: وسمعت سليمان بن حرب، وصدقة بن الفضل، وإسحاق بن إبراهيم، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنهم يضعفون الجلد بن أيوب، ولا يرونه في موضع الحجة. وعن البخاري قال: ثنا عبدان عن ابن المبارك قال: أهل البصرة يضعفون حديث الجلد بن أيوب البصري. قال: وحدثني صدقة قال: وكان ابن عيينة يقول: ما جلد؟ ومن جلد؟ ومن كان جلد، وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سمعت أبي ذكر الجلد بن أيوب، فقال: ليس يسوي حديثه شيئا، ضعيف الحديث.

فانظر أيها القارئ التقى هل هذا تأخر البيهقي؟ كلا، بل هو جوهر منه نقي، وياقوت منه بقي في تضعيف جلد بن أيوب، وتوهين روايته يا أرباب القلوب.

ثانياً: إن صاحب الجوهر النقي لم يصحح هذا الأثر فيه باللفظ والقول، وإنما أتى فيه بثلاثة أشياء مجيبا عما قال البيهقي، وتكلم في الأثر، وضعفه،

الأول: أنه قال: روى هذا الحديث عن الجلد جماعة من الأئمة، منهم سفيان الثوري، وعمل به، وإسماعيل بن علي، وحماد بن زيد، وهشام بن حسان، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم، وقال ابن عدي: لم أجد للجلد حديثا منكرا جدا الخ، والثاني: أنه قال: وقد جاء لروايته هذه متابعات وشواهد الخ، والثالث: أنه قال: ثم في الاستدلال على ضعف رواية الجلد بأن ابن عباس سئل عنها نظر الخ.

وهذه الأمور الثلاثة لا تقوي الجلد، ولا تصحح روايته هذه، أما الأول فلأن رواية إمام ثقة متقن عن رجل لا تجعل ذلك الرجل ثقة ولا قويا، ولا سيما إذا كان بعض الرواة عنه يضعفه كما ههنا، فإن حماد بن زيد، وابن علي قد ضعفا جلدا، نعم، إذا كان الإمام الثقة التزم أن لا يروي إلا عن ثقة، فتكون روايته عن رجل توثيقا له، وليس ههنا في الرواة عن الجلد من التزم ذلك. وأما عمل سفيان الثوري بذلك الأثر فعلى تقدير تسليمه ليس تصحيحا له، ولا توثيقا لروايته، لأن لسفيان الثوري أن يأخذ بدليل آخر غير ذلك الأثر، وانظر تفصيل المسألتين في تدريب الراوي، وغيره من كتب أصول الحديث.

ثم من العجائب قول المارديني ههنا: قال ابن عدي: لم أجد للجلد حديثا منكرا جدا. وهو بصدد تقوية أمر الجلد وحديثه، وقول ابن عدي هذا يرشدنا إلى أنه قد وجد له أحاديث منكرة، وإنما لم يجد له حديثا منكرا جدا، فأحاديث الجلد عند ابن عدي منكرة، فلا يفيد قوله هذا المارديني شيئا يسير كما لا يخفى عليك إن كنت رجلا بصيرا.

وأما الثاني فلأنه لم يذكر من المتابعات التي زعمها إلا واحدة، وهي غير ثابتة، لأن في إسنادها مجهولا، وقول المارديني: والأظهر أنه معاوية بن قرة، لأنه هو الذي روى ذلك عن أنس فيه أنه لا دليل لقوله: لأنه هو الذي روى ذلك عن

أنس إلا الجلد، وقد عرفت حال الجلد، فهل هذه المتابعة بهذا الاعتبار إلا مصادرة على الجلد، ولأن في إسنادها الربيع بن صبيح، قال الحافظ في التقريب: صدوق سيئ الحفظ. وأما قول المارديني: عن ابن معين أنه ثقة. ففيه أن ابن معين له في الربيع بن صبيح أقوال:

الأول: قال عبد الله: سألت يحيى بن معين عن المبارك بن فضالة فقال: ضعيف الحديث مثل الربيع بن صبيح في الضعف.
 الثاني: قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عنه فقال: ليس به بأس كأنه يطره. قلت: هو أحب إليك أو المبارك؟ قال: ما أقربهما. قال عثمان: المبارك عندي فوقه فيما سمع من الحسن إلا أنه ربما دلس.
 الثالث: قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ضعيف الحديث.

ذكر أقوال ابن معين هذه صاحب تهذيب التهذيب، وقال الذهبي في الميزان: وقال ابن معين والنسائي: ضعيف. فلم يحك صاحب الميزان عن ابن معين غير قوله: ضعيف. فقول ابن معين مرة: ليس به بأس. ليس بتوثيق كما يظهر بالنظر إلى أقواله الأخرى، بل أراد به أنه رجل صالح ضعيف الحديث، وهذا هو المحمل لقول أحمد بن حنبل: لا بأس به، رجل صالح، وأما قول شعبة: هو من سادات المسلمين ليس من التوثيق في شيء كما لا يخفى على أهل العلم، فقوله: عن ابن معين أنه ثقة اجتراء من المارديني على ابن معين من غير ما برهان، فتدبر يا أخا من الإخوان.

وأما الشواهد التي زعمها صاحب الجوهر النقي، فلم يذكر منها إلا واحداً، وهو غير ثابت، لأن في إسناده الحسن عن عثمان بن أبي العاص، والحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص، ففي تهذيب التهذيب: روى عن أبي بن كعب، وسعد بن عباد، وعمر بن الخطاب، ولم يدركهم، وعن ثوبان، وعمار

بن ياسر، وأبي هريرة، وعثمان بن أبي العاص، ومعقل بن سنان، ولم يسمع منهم. اه وفي تقريب التهذيب: وكان يرسل كثيرا ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة، لم يسمع منهم، فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة. اه

ثم ليس هذا الأثر عن أنس، بل هو عن عثمان بن أبي العاص فكيف يكون شاهدا اصطلاحيا وعرفيا؟ وأما قول صاحب الجوهر النقي في إسناد هذا الأثر: قال البيهقي الخ فلم أجده حتى الآن.

ثم هذان الأثران أثر أنس، وأثر عثمان بن أبي العاص مع ضعفهما موقوفان، والموقوف لا يكون حجة إلا أن يكون مرفوعا حكما، وهما ليسا بمرفوعين حكما.

وأما الثالث فلأن كون الاستدلال على ضعف رواية الجلد بأن ابن عباس سئل عنها، محل نظر لا يجعل الجلد قويا، ولا حديثه صحيحا، فأثر أنس هذا ضعيف، ومنكر لأجل الجلد، والأمور الثلاثة التي أتى بها صاحب الجوهر النقي لا تخرج الأثر المذكور من الضعف والنكارة، ولا الجلد من أن يكون ضعيفا ومنكر الحديث.

١٢٩٦ - قال: وفي المواهب اللدنية إسنادا أن الله سبحانه لما أهبط حواء أخبرها أنها تحمل كرها، وتضع كرها، وفي آخره: ولأدمينها في شهر مرتين. ومع هذا ذهبوا إلى أن التكرار نادر، وفي إسناده سنيد، وهو من القدماء، ومفسر للقرآن، وهذه الرواية عند ابن كثير أيضا إلا ليست في آخره تلك الزيادة. اه (٣٧٠/١)

يقول: قال ابن كثير في تفسير سورة الأعراف: وقال ابن جرير: حدثنا القاسم، حدثنا الحسين، حدثنا عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين عن يعلى بن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لما أكل آدم من الشجرة قيل له: لم أكلت

من الشجرة التي نهيتك عنها؟ قال: حواء أمرتني، قال: فإني قد أعقبتها أن لا تحمل إلا كرها ولا تضع إلا كرها. قال: فرنت عند ذلك حواء فقيل لها: الرنة عليك وعلى ولدك. اه

واسم سنيد: الحسين، قال في التقريب: سنيد بنون ثم دال مصغر ابن داود المصيبي المحتسب، واسمه حسين، ضعيف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يلقي حجاج بن محمد شيخه. اه ثم هو موقوف ليس بمرفوع.

وفي المواهب اللدنية: وعن ابن عباس: قال الله تعالى: يآدم، ما حملك على ما صنعت؟ قال: زينته لي حواء، قال: فإني أعقبها أن لا تحمل إلا كرها، ولا تضع إلا كرها، ولأدمينها في الشهر مرتين. اه

فقول صاحب الفيض: وفي المواهب اللدنية إسنادا الخ، كما ترى، إذ لا إسناد في المواهب اللدنية، ثم لا يخفى عليك فرق بين ما في الفيض وبين ما في المواهب.

١٢٩٧- قال: والأصوليون وإن بحثوا عن العموم، والخصوص، والإطلاق والتقيد، ولكنهم لم يبحثوا في مراتب الشيء وكان لا بد منه، فقالوا: إن العموم والخصوص يجري في الأفراد والآحاد... الخ (١/ ٣٧١)

أقول: إن الأصوليين أدرجوا المراتب في مسألة الإطلاق، وتنبه المحشي أيضا بعد، فأقر بأن بعض الأصوليين أدرجوها في المطلق مع أن المراد بالقربان الجماع، لا معناه اللغوي، والمراتب تتصور على إرادة المعنى اللغوي.

﴿باب كيف كان بدء الحيض﴾

١٢٩٨- قال: وفي رواية قوية أن نساء بني إسرائيل كن يذهبن إلى المساجد، فأخذن في التشوف إلى الرجال، فمنعن عن المساجد، فألقي عليهن الحيض عقوبة

لهن. اهـ (١/ ٣٧٤)

يقول: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: وقال بعضهم كان أول بالرفع لأنه اسم كان، والخبر على بني إسرائيل أي: على نساء بني إسرائيل، وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح قال: كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً، فكانت المرأة تتشرف للرجال، فألقى الله عليهن الحيض، ومنعهن المساجد، وعنده عن عائشة نحوه. اهـ

وقال العيني في الباب من العمدة: هذا قول عبد الله بن مسعود وعائشة رضي الله عنهما. أخرجه عبد الرزاق عنهما، ولفظه: كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً، وكانت المرأة تتشرف للرجل، فألقى الله عليهن الحيض، ومنعهن المساجد. اهـ

فصاحب الفيض ذكر الرواية بالمعنى، ثم هذه الرواية موقوفة ليست بمرفوعة، وقد جاءت رواية موقوفة أن ابتداء الحيض كان على حواء، فقد قال الحافظ في الباب من الفتح: وروى الحاكم وابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس: أن ابتداء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة. اهـ وقال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرَّوْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية.

١٢٩٩ - **قال:** وعلم منه أن منع النساء عن المساجد سنة ماضية، والبخاري لم ييال بهذا الحديث، وأخذ من قوله: هذا شيء كتبه الله على بنات آدم... الخ (١/ ٣٧٥)

يقول أولاً: إن هذه الرواية القوية موقوفة إسرائيلية، ومعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم. فلا تثبت بهذه الرواية أن منع النساء عن المساجد سنة ماضية.

ثانياً: إنا سلمنا أن منع النساء عن المساجد سنة ماضية لكنها نسخت

بالشرع المحمدي، فانظر باب نوم المرأة في المسجد، من أبواب المساجد لصحيح البخاري، وخمسة أبواب قبل كتاب الجمعة لصحيح البخاري- رحمه الله الباري-

ثالثاً: إن البخاري لم يبال بهذه الرواية الموقوفة الإسرائيلية، وردّها لأنها بإزاء الحديث المرفوع الصحيح قول النبي صلى الله عليه وسلم: هذا شيء كتب الله على بنات آدم .

رابعاً: إن البخاري لم يوفق بين الحديث الصحيح المرفوع وبين الرواية الموقوفة الإسرائيلية لأن التوفيق أو الترجيح فرع التعارض، ولا تعارض بين الحديث المرفوع الصحيح وبين الرواية الموقوفة الإسرائيلية، إذ الحديث المرفوع الصحيح حجة، والرواية الموقوفة الإسرائيلية ليست بحجة.

خامساً: إن قوله: فزيد فيهن شيئاً نعمة. ليس في الرواية الموقوفة الإسرائيلية أيضاً، فكيف يسوغ أن يذهب البخاري إلى هذا التوفيق؟ الذي هو رقيق، ويذر ما بيده من التحقيق، الذي هو بالقبول حقيق.

١٢٩٩ - قال: قوله: غير أن لا تطوفي الخ والسعي يترتب على الطواف، فلا

تسعى أيضاً. اهـ (١/ ٣٧٥)

يقول: إن عموم قوله صلى الله عليه وسلم: فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت، يقتضي جواز السعي بين الصفا والمروة للحائض التي لم تطف بالبيت قبل الحيض، قال الحافظ في الفتح: باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت من كتاب الحج: وقال ابن بطال: كأن البخاري فهم أن قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت. أن لها أن تسعى، ولهذا قال: وإذا سعى على غير وضوء. اهـ وهو توجيه مجيد، لا يخالف التوجيه الذي قدمته وهو قول الجمهور، وحكى ابن المنذر عن عطاء

قولين فيمن بدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت، وبالإجزاء قال بعض أهل الحديث. واحتج بحديث أسامة بن شريك أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: سمعت قبل أن أطوف. قال: طف ولا حرج. وقال الجمهور: لا يجزئه، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة. اهـ

١٣٠٠ - قال: قوله: بالبقر، قيل: الأزواج كن تسعا، فكيف جاز عنهن بقرا؟ ولقائل أن يقول: إنه اسم جنس يجوز إطلاقه على البقرتين أيضا. وعند النسائي: بقرة. بتاء الوحدة، قلت... الخ (١/ ٣٧٥)

أقول: وفي أبي داود مصرح بواحدة.

يقول أولاً: قال أبو داود في كتاب الحج: باب في هدي البقر، حدثنا ابن السرح نا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن آل محمد صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بقرة واحدة. حدثنا عمرو بن عثمان ومحمد بن مهران الرازي قالا: نا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح عن عمن اعتمر من نسائه بقرة بينهن.

وفي صحيح سنن ابن ماجه: كتاب الأضاحي، باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة عن أبي هريرة قال: ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن. وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن آل محمد صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بقرة واحدة.

وقال مسلم في أحاديث الحج من صحيحه: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر قال: ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر. وحدثني محمد بن

حاتم حدثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج ح وحدثني سعيد بن يحيى الأموي حدثنا أبي حدثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه، وفي حديث ابن بكر: عن عائشة بقرة في حجته.

ثانياً: إن مقصود شيخنا - رحمه الله تعالى - أن لا فائدة لهذا الكلام بعد التصريح بالوحدة في لفظ الحديث والنص، وكذا لا فائدة لقول بعض الناس فيمكن أن يقال: إنه فعل عن السبع منهن، فإن العبادة تحتل هذ المعنى أيضاً. وفي رواية لمسلم: ضحى عن عائشة بالبقرة. فاندفع الإشكال. اهـ إذ الزيادة من الثقات مقبولة، وتخصيص النساء بالسبع، أو عائشة احتمال محض لا يدل عليه دليل ما، وكذا لا فائدة لقول صاحب الفيض: وهذا كالألف واللام للجنس والاستغراق الخ ثم لا ذكر في المقدمة لمحط الفائدة في جانب الخبر في الأول، وفي جانب المبتدأ في الثاني، على أن ما ذكره في المقدمة من الفرق بين لام الجنس ولام الاستغراق قد رده شيخنا - رحمهما الله تعالى -

ثالثاً: إن الصواب ههنا ما قاله العيني ههنا في فصل استنباط الأحكام: ومنها جواز التضحية ببقرة واحدة لجميع نسائه. اهـ فلا إشكال أصلاً.

١٣٠١ - قال: واتفق أهل اللغة أن التاء في أسماء البهائم للوحدة دون التانيث لكن الأولى في إرجاع الضمير أن يراعى اللفظ أيضاً، وفي الكشف أن قتادة لما ورد الكوفة دعا الناس أن يسألوه... الخ (١/ ٣٧٥)

يقول أولاً: قال صاحب الكشف: وعن قتادة أنه دخل الكوفة فالتف عليه الناس، فقال: سلوا عما شئتم، وكان أبو حنيفة - رحمه الله - حاضراً، وهو غلام حدث، فقال: سلوه عن نملة سليمان أكانت ذكراً أم أنثى؟ فسألوه فأفحم. فقال أبو حنيفة: كانت أنثى فقليل له: من أين عرفت؟ قال: من كتاب الله، وهو قوله:

قالت نملة ولو كانت ذكرا لقال: قال نملة. وذلك أن النملة مثل الحمامة، والشاة في وقوعها على الذكر والأنثى، فيميز بينهما بعلامة نحو قولهم: حمامة ذكر، وحمامة أنثى، وهو، وهي. اهـ

ثانياً: إن الإمام أحمد بن المنير الأسكندري قال في الانتصاف: لا أدري العجب منه أم من أبي حنيفة أن يثبت ذلك عنه، وذلك أن النملة كالحمامة والشاة تقع على الذكر، وعلى الأنثى، لأنه اسم جنس يقال: نملة ذكر، ونملة أنثى. كما يقولون: حمامة ذكر، وحمامة أنثى، وشاة ذكر، وشاة أنثى. فلفظها مؤنث، ومعناه محتمل، فيمكن أن تؤنث لأجل لفظها، وإن كانت واقعة على ذكر، بل هذا هو الفصيح المستعمل، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: لا نضحى بعوراء، ولا عجفاء، ولا عمياء. كيف أخرج هذه الصفات على اللفظ مؤنثة، ولا يعني الإناث من الأنعام خاصة، فحينئذ قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ روعي فيه تانيث اللفظ، وأما المعنى فيحتمل على حد سواء، وإنما أطلت في هذا، وإن كان لا يتمشى عليه حكم، لأنه نسبه إلى الإمام أبي حنيفة على بصيرته باللغة، ثم جعل هذا الجواب معجبا لنعمان على غزارة عمله، وتبصره بالمنقولات، ثم قرر الكلام على ما مر عليه مصونا له، فيا للعجب العجيب، والله الموفق للصواب. اهـ

ثالثاً: إن أبا حنيفة، والزمخشري قد خالفا ما لاحظاه في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ حيث قال أبو حنيفة: ولو كانت ذكرا لقال: قال نملة. وقال الزمخشري: في وقوعها على الذكر والأنثى.

رابعاً: إن شيخنا - رحمه الله تعالى - قد ضرب على قوله: واتفق أهل اللغة أن التاء في أسماء البهائم... الخ ضرباً، ولعله يشير إلى أن النملة ليست من البهائم، فينبغي أن يكون موضع البهائم لفظ آخر، وإلى أن دعوى الاتفاق محل نظر.

﴿باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله﴾

١٣٠٢ - قال: قوله: الحائض وقال الزمخشري: إنه بدون التاء للسن، و بها لمن كانت تحيض في الحالة الراهنة، وهكذا الحامل والمرضع. اهـ (٣٧٦/١)

يقول: إن لفظ ترجمة الباب: غسل الحائض الخ يرد ما قال، وكذا الأحاديث التي فيها: وأنا حائض، وهي حائض، ترد ما قاله، وقد قال صاحب القاموس: حاضت المرأة تحيض حيضا، ومحیضا، ومحاضا فهي حائض وحائضة من حوائض، وحيض سال دمها الخ، وهو ظاهر في أن الحائض والحائضة بمعنى، وقال صاحب القاموس: وحملت المرأة تحمل علقت، ولا يقال: حملت به أو قليل وهي حامل وحاملة. اهـ وهو ظاهر أيضا في أن الحامل والحاملة بمعنى، وقال صاحب القاموس: وأرضعت المرأة، فهي مرضع لها ولد ترضعه، فإن وصفتها بإرضاع الولد قلت: مرضعة. اهـ وهو ظاهر في أن المرضع والمرضعة ليسا بمعنى، فالفرق الذي ذكره صاحب الفيض في قوله: وهكذا الحامل والمرضع كما ترى.

١٣٠٣ - قال: قوله: مجاور. أي: معتكف، وهذا لغة مختصة بأهل المدينة. اهـ (٣٧٦/١)

يقول: قال الحافظ في الباب: قوله: مجاور. أي: معتكف، وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الأصل. اهـ وقال صاحب القاموس: والمجاورة: الاعتكاف في المسجد. اهـ

﴿باب من سمي النفاس حيضا﴾

١٣٠٤ - قال: قال شارحون: إن المراد منه مجرد بيان جواز إطلاق الحيض على النفاس وبالعكس، ولما ورد في الحديث... الخ (٣٧٦/١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب: قوله: من سمى النفاس حيضاً. قيل: هذه الترجمة مقلوبة، لأن حقها أن يقول: من سمى الحيض نفاساً وقيل: يحمل على التقديم والتأخير، والتقدير: من سمى حيضاً النفاس ويحتمل أن يكون المراد بقوله: من سمى من أطلق لفظ النفاس على الحيض، فيطابق ما في الخبر بغير تكلف. وقال المهلب وغيره: لما لم يجد المصنف نصاً على شرطه في النفاس، ووجد تسمية الحيض نفاساً في هذا الحديث، فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض. وتعقب بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم، وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي، وقال ابن رشيد وغيره: مراد البخاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج، والتعبير به تعبير بالمعنى الأعم، والتعبير عنه بالحيض تعبير بالمعنى الأخص، فعبر النبي صلى الله عليه وسلم بالأول، وعبرت أم سلمة بالثاني، فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة. والله أعلم. اهـ

ثانياً: إن شيخنا - رحمه الله تعالى - قد ضرب على قول صاحب الفيض: إطلاق الحيض على النفاس.

١٣٠٥ - **قال:** إن المصنف - رحمه الله تعالى - لا يريد بيان اللغة فقط، بل يريد أن النفاس هو دم الحيض خرج بعد انفتاح فم الرحم... الخ (١/٣٧٦) **أقول:** مراد البخاري أن الأحكام معلقة على الأسماء، والنفاس حيض، فيشترك معه في الحكم.

﴿باب ترك الحائض الصوم﴾

١٢٠٦ - **قال:** فإنه ليس بموضع الألوات، واذهب إلى مكان فيه ذلك، ولم يكن يعلم قبله عورته، فاطلع عليه بعده، وأشار القرآن إليهما. اهـ (١/٣٧٨) **يقول:** لعله أراد بالقرآن قوله تعالى: ﴿فَبَتَّ لَهَا سَوَاتِلَهُمَا﴾. وقوله

تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبُويَكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَتَزَعُ مِنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوَاتِيَهُمَا

الخ وفيه أن هاتين الآيتين تشيران إلى أن سوء تيهما لم تبدوا لهما قبل، ولم يكونا رآهما قبل، ولا تشيران إلى أنهما لم يكونا علماهما قبل، ولا إشارة في هاتين الآيتين إلى أنه ليس بموضع الألوات.

١٣٠٧- قال: وقد تبين لي أنها معتبرة في الصيام أيضا، ولم يتنبه عليه أحد، فالعبادات كلها لا تتكامل إلا بالطهارة، ومن أدخل فيها نقيصة انتقصت عبادتها... الخ (٣٧٨/١)

أقول: وفيه نظر ظاهر، فإن الشرع لم يرد بدخول النقصان في الصوم بنواقض الوضوء، وأما وروده بدخول النقص بالحجامة فلكون الحجامة مخرجة لا لكونها ناقضة للوضوء، أما النقص في استمرار الجنابة بعد الصبح فمحمول على زمان وقع فيه قيود ثم نسخت فنسخ.

باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

١٣٠٨- قال: باب تقضي المناسك الحائض... الخ (٣٧٨/١)

يقول: كذا قال، وفي الكتاب ما أثبتناه، وهو الصواب.

١٣٠٩- قال: وهذه حقيقة عظيمة راعاها الطحاوي، ونبه عليها حيث دل على أن ما دون الآية، ومفرداتها لا يسمى قرآنا، ولا يكون له حكمه، فيجوز قراءته ومسه. اهـ (٣٧٩/١)

أقول: إن ما دون الآية كلام تام في بعض الآيات، وجزء الكلام في بعض الآيات، وبعض الآيات كلمة، فتوجيه كلام الطحاوي بما ذكر لا يخفى وهنه.

يقول: إن الآية: ﴿مَّا مِّنَ مَّثَرٍ﴾ والآية: ﴿وَالصَّفِصَافِ﴾ وأمثالهما من الآيات

تكون قرآنا، ولا يكون قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى

أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴿١﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَيَصُفُّهُ وَثُلُثُهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ قَرَأْنَا بِدَلِيلِ أَنَّ الْأَوَّلَ آيَةٌ، وَالثَّانِي لَيْسَ بِآيَةٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا حَقِيقَةً عَظِيمَةً؟ إِذْ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ فَأَنَّى تَكُونُ عَظِيمَةً؟ لِأَنَّ الْكُلَّ قُرْآنٌ وَمِنَ الْقُرْآنِ كَمَا لَا يَخْفَى.

١٣٢١ - قال: قوله: وكان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه. وشرحه بعضهم أن المراد من الذكر هو الذكر القلبي. اهـ (١/ ٣٧٩)
يقول: إن شيخنا - رحمه الله تعالى - قد ضرب على قوله: المراد بالذكر هو الذكر القلبي.

١٣١١ - قال: فالمراد من أحيانه وأحواله هي تلك الأحيان، والأحوال، وأذكارها مبسوبة في كتب الحديث. اهـ (١/ ٣٨٠)
أقوال: والظاهر من ذكر الله في جميع الأحيان ذكر الله في جميع الأحوال أي: ما من حال إلا ويذكر الله فيها، ولا يستلزم الاستمرار في جميع أحواله المتشابهة.

﴿باب غسل دم الحيض﴾

١٣١٢ - قال: وأجمعت الأمة على نجاسته، ومع ذلك استعمل فيه لفظ النضح، فليتنبه. اهـ (١/ ٣٨١)

يقول: لم يرد في دم الحيض لفظ النضح فقط، بل قد ورد فيه معه الحت والقرص بالماء، ففي باب غسل الدم: عن أسماء قالت: جاءت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: أرأيت إحدانا تحيض في الثوب كيف تصنع؟ قال: تحته، ثم تقرصه بالماء، وتنضح، وتصلي فيه. وفي الباب: قالت: سألت امرأة

رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أصاب ثوب إحدكن الدم من الحيضة فلتقرصه، ثم لتنضحه بماء، ثم صلي فيه. ولم يرد فيه نفي الغسل، بل قد ورد فيه إثبات الغسل، ففي باب غسل الدم: عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي جيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا، إنما ذلك عرق، وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم، ثم صلي. وفي الباب: عن عائشة قالت: كانت إحدانا تحيض، ثم تقتصرص الدم من ثوبها عند طهرها، فتغسله وتنضح على سائره، ثم تصلي فيه.

وورد في بول الغلام لفظ النضح مع نفي الغسل، ففي باب بول الصبيان: عن أم قيس بنت محصن أنها أتت بابت لها صغير، لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء، فنضحه، ولم يغسله. فأتقن هذا ولا يغرنك قول صاحب الفيض: ومع ذلك استعمل فيه لفظ النضح. فإنه بعيد عن الإنصاف والعدل والنصح.

١٣١٣ - قال بعض الناس: قوله: ثم لتنضحه بماء المراد منه الغسل، وكذا ما

ورد في غسل بول الرضيع من هذا اللفظ، فالمراد منه الغسل أيضا هناك. اهـ

يقول: إنك قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال في دم الحيض: فلتقرصه ثم لتنضحه بماء. وقد جاء في بول الرضيع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بماء فنضحه، ولم يغسله. وكان الحديثان أمام عيني هذا البعض، ثم قال ما قال، وعن الحق والعدل والإنصاف عدل ومال.

﴿باب اعتكاف المستحاضة﴾

١٣١٤ - قال: وفي فقهن أن المرأة تعتكف في مسجد بيتها، لا في مسجد الجماعة.

قلت: والمراد به بيان الأولى، كما في البدائع، لأنه قد ثبت اعتكاف بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في مسجده، ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يرض به، بل أمر مرة بتقويض خيمهن وقال: البر يردن... الخ (١ / ٣٨١) يقول: إن لفظ الحديث الأول من أحاديث الباب: أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكفت معه بعض نسائه، وهي مستحاضة، ترى الدم، ولفظ الحديث الثاني من أحاديث الباب: اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه... الخ، ولفظ الحديث الثالث من أحاديث الباب: أن بعض أمهات المؤمنين اعتكفت، وهي مستحاضة. وهذه الأحاديث الثلاثة لعائشة، وليس في واحد منها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرض باعتكاف زوجه هذه التي اعتكفت معه.

وأما قوله: أمر مرة بتقويض... الخ. ففيه أن قوله صلى الله عليه وسلم وأمره هذين ليسا لأمر يرجع إلى اعتكاف المرأة، أو إلى اعتكاف المرأة في المسجد كما يظهر لك بالرجوع إلى حديث: البر...، فاعتكاف المرأة في المسجد ليس بمكروه لا تحريما ولا تنزيها، بل هو مثل اعتكاف الرجل في المسجد، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر، وذكر الله كثيرا، وهذا يشمل ويتناول الرجال والنساء، ولا يوجد فيه ريب، ولا ارتياب ولا امتراء، إلا أن توجد قرينة تخصص النساء، ولم يوجد ما يخص اعتكافهن في مساجد الاتقاء من الأسوة الحسنة الغراء.

﴿باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه؟﴾

١٣١٥- قال: قوله: قالت بريقهن وعلم منه أن الريق مطهر، فما طعن به المدعون العمل بالحديث على فقهما مردود بالنص الصريح، وحديث الصحيح. اهـ (٣٨٢/١)

أقول: ليس في الحديث أن الريق مطهر، بل فيه ذكر الإزالة فقط، وذلك لا يستلزم التطهير، فيمكن أن يكون للتخفيف، أو لا يرى لأنه قبيح ومذموم عادة. يقول أولاً: قال الحافظ في الباب: وليس فيه أيضاً أنها صلت فيه، فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء، وإنما أزال الدم بريقها ليذهب أثره ولم تقصد تطهيره، وقد مضى قبل بباب عنها ذكر الغسل بعد القرص، قالت: ثم تصلي فيه، فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تغسله. وقولها في حديث الباب: قالت بريقها من إطلاق القول على الفعل. اهـ فلم يعلم من الحديث أن الريق مطهر لا ظاهراً، ولا نصاً، ولا صريحاً، ولا كناية، ولا حقيقة ولا مجازاً، فقوله: مردود بالنص الصريح كما ترى ليس بصواب.

ثانياً: إن قوله: قالت بريقهن كذا في الفيض، وفي الحديث: قالت بريقها ثالثاً: إن قوله: وحديث الصحيح كذا في الفيض، والأولى: والحديث الصحيح. حتى يوافق بالنص الصريح، فاحفظ هذا أيها الرجل النجیح!

﴿باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض﴾

١٣١٦- قال: قوله: أن تحد على ميت الخ، وهكذا أجاز محمد - رحمه الله تعالى - الحداد لغير الزوج أيضاً إلى ثلاثة أيام، والإحداد عندنا للمطلقة أيضاً، ولم يوافقنا فيه غير إبراهيم النخعي. اهـ (٣٨٢/١)

يقول أولاً: لفظ الحديث ههنا: عن أم عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم

قالت: كنا ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا. ولفظ أم حبيبة في باب إحداث المرأة على غير زوجها من كتاب الجنائز: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا. ولفظ زينب بنت جحش في ذلك الباب من كتاب الجنائز: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يقول: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا.

ثانياً: قوله: وهكذا أجاز محمد - رحمه الله تعالى - الحداد لغير الزوج أيضا إلى ثلاثة أيام. كذا في الفيض، وصواب العبارة أن يقال: وهكذا أجاز محمد - رحمه الله تعالى - الإحداد أو الحداد لغير المرأة أيضا إلى ثلاثة أيام، والحديث نص أن الإحداد للمرأة.

ثالثاً: لا أعلم في إحداث المطلقة حديثاً ثابتاً، فتدبر وكن لله ورسوله قانتاً.

١٣٧١ - قال: قوله: ثوب عصب. وقد اختلف في تفسيره بفقدانه في زماننا... إلى قوله: والذي يظهر لي أن ثوب العصب ثميناً كان، أو رخيصاً، خشناً كان، أو رقيقاً إنما أبيح لهن في الإحداد الخ (١/ ٣٨٢ - ٣٨٣)

يقول أولاً: قال الحافظ في باب القسط للحادة عند الطهر: قوله: ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب. بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة، وهو بالإضافة، وهي برود اليمن يعصب غزلها أي: يربط، ثم يصبغ، ثم ينسج معصوبا، فيخرج موشى لبقاء ما عصب به أبيض لم يصبغ، وإنما يعصب السدى دون اللحم، وقال صاحب المنتهى: العصب هو المفتول من برود اليمن، وذكر أبو موسى المدني في ذيل الغريب عن بعض أهل اليمن أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون، يتخذ منها الخرز وغيره، ويكون أبيض، وهذا غريب، وأغرب منه قول

السهيلي: إنه نبات لا ينبت إلا باليمن، وعزاه لأبي حنيفة الدينوري، وأغرب منه قول الداودي: المراد بالثوب العصب الخضرة، وهي الحبرة، وليس له سلف في أن العصب الأخضر. اهـ (٩/ ٤٩١)

وعبارة الحافظ ترشدنا إلى أن الصواب من الأقوال في معنى العصب هو القول الأول.

وقال العيني في الباب: قوله: ثوب عصب بفتح العين وسكون الصاد المهملة، وفي آخره باء موحدة وهو من برود اليمن يصبغ غزلها ثم تنسج، وفي المحكم: هو ضرب من برود اليمن يعصب غزله أي يجمع ثم يصبغ ثم ينسج الخ.

ثانياً: إن سبب الاختلاف في تفسير ثوب العصب ليس فقده في زماننا لأن الاختلاف يوجد قبل زماننا بمدة مديدة، ولأن كثيراً من الكلمات قد فقدت معانيها، ولم يختلف في تفسيرها، وكثيراً منها قد وجدت معانيها، واختلف في تفسيرها، وهذا لا يخفى على من له مراس باللغة وقواميسها.

ثالثاً: إن قوله: حتى أن ابن القيم مر عليه، ولم يكتب شيئاً شافياً فيه أن ابن القيم كتب فيه شيئاً شافياً، فارجع إلى ما كتب في الإحداد وأحكامه في زاد المعاد.

رابعاً: إن صاحب الفيض لم يأت على ما ذهب إليه في قوله: والذي يظهر لي الخ بدليل وبرهان، فتدبر وتفكر يرحمك الله الحنان.

﴿باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض﴾

١٣١٨ - قال: قوله: ممسكة قيل من المسك، وقيل من المسك بمعنى الجلد، وقرأ ممسكة من الإمساك، وعلى الأولين يرد اعتراض الاشتقاق، وراجع في مواضعه. اهـ (٣٨٣/١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب: ويقوي رواية الكسر، وأن المراد التطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده من ذرية، وما استبعده ابن قتيبة من امتهان المسك ليس ببعيد، لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب، وقد يكون المأمور به من يقدر عليه. اهـ

ثانياً: إن صاحب الفيض لم يوضح اعتراض الاشتقاق، وإنما قال: على الأولين يرد اعتراض الاشتقاق. اهـ

١٣١٩- **قال:** قوله: فتطهري بها فإن كان ممسكة من المسك، فوجه الإشكال أن المسك لا يتطهر به... الخ (٣٨٣/١)

يقول: إن عبارة الفيض ترشد إلى أن كلمة ممسكة وردت في حديث الباب هذا، ولم ترد فيه، وإنما وردت في حديث الباب الذي بعده، فتدبر ولا تكن من الغافلين، فرحمك الله رب العالمين.

﴿ باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض ﴾

١٣٢٠- **قال:** وإذن لم يبق لقوله: وأمسكي عن عمرتك مصداق. اهـ (٣٨٤/١)

أقول: وكانت قبل متمتعة، ثم صارت قارئة، والأمر بالرفض إنما وقع لرفض العمرة المنفردة.

١٣٢١- **قال:** فإذا كانت حالها كحال النبي صلى الله عليه وسلم فما الإلحاح وما الاضطراب؟ اهـ (٣٨٥/١)

أقول: وجهه ذكر في الحديث.

يقول: قال الحافظ في كتاب الحج باب التمتع، والقران، والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي: قوله: فأحللن أي: وهي منهن، لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة، وقد مضى في الباب قبله بيان

ذلك، وأنها بكت، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: كوني في حجك فظاهره أنه صلى الله عليه وسلم أمرها أن تجعل عمرتها حجا، ولهذا قالت: يرجع الناس بحج وعمرة، وأرجع بحج؟ فأعمرها لأجل ذلك من التنعيم. وقال مالك: ليس العمل على حديث عروة قديما ولا حديثا. قال ابن عبد البر: يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة، وجعلها حجا بخلاف جعل الحج عمرة، فإنه وقع للصحابة، واختلف في جوازه لمن بعدهم، لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله: ارفضي عمرتك. أي: اتركي التحلل منها، وأدخلي عليها الحج فتصير قارنة، ويؤيده قوله في رواية لمسلم: وأمسكي عن العمرة. أي: عن أفعالها، وإنما قالت عائشة: وأرجع بحج؟ لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل، كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين، واستبعد هذا التاويل لقولها في رواية عطاء عنها: وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة؟ أخرجه أحمد، وهذا يقوي قول الكوفيين: إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة. وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة: دعي عمرتك وفي رواية: ارفضي عمرتك. ونحو ذلك، واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة، وتهل بالحج مفردا، كما فعلت عائشة، لكن في رواية عطاء عنها ضعف، والرافع للإشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر أن عائشة أهلت بعمرة حتى إذا كانت بسرف حاضت، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: أهلي بالحج حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسعت، فقال: قد حللت من حجك وعمرتك. قالت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي أنني لم أطف بالبيت حتى حججت. قال: فأعمرها من التنعيم. ولمسلم من طريق طاؤس عنها: فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: طوافك يسعك لحجك

وعمرتك. فهذا صريح في أنها كانت قارئة، لقوله: قد حلت من حجك وعمرتك. وإنما أعرها من التنعيم تطيبا لقلبها، لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة، وقد وقع في رواية لمسلم: وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا إذا هويت الشيء تابعها عليه. اهـ

﴿باب تقض المرأة شعرها عند غسل المحيض﴾

١٣٢٢- قال: وأقول: إن الهدي إنما يقال لما يهدى إلى البيت، فدل من حاق لفظه أنه اسم لما يكون معه من بيته، فالمنفي حينئذ محمول على أنها لم تكن ساقط الهدي معها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم ساقطها... الخ (٣٨٥ / ١)

أقول: وكون الهدي بالسياق ليس ببين، والقرآن يصرح بخلافه. يقول: قال الحافظ في أبواب العمرة، باب الاعتماد بعد الحج بغير هدي: قال القرطبي: أشكل ظاهر هذا الحديث، ولم يكن في ذلك هدي، على جماعة، حتى قال عياض: لم تكن عائشة قارئة ولا متمتعة. وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخه إلى عمرة، فمنعها من ذلك حيضها، فرجعت إلى الحج، فأكملته، ثم أحرمت عمرة مبتدأة، فلم يجب عليها هدي. وقال: وكأن عياضا لم يسمع قولها: كنت ممن أهل بعمرة. ولا قوله صلى الله عليه وسلم لها: طوافك يسعك لحجك وعمرتك. والجواب عن ذلك أن هذا الكلام مدرج من قول هشام، كأنه نفى ذلك بحسب علمه، ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر، ويحتمل أن يكون قوله: لم يكن في ذلك هدي. أي: لم تتكلف له بل قام به عنها. انتهى، وقال ابن خزيمة: معنى قوله: لم يكن في شيء من ذلك هدي. أي: في تركها لعمل العمرة الأولى، وإدراجها في الحج، ولا في عمرتها التي اعتمرتها من التنعيم أيضا. وهذا تأويل حسن، والله أعلم. اهـ

باب مخلقة وغير مخلقة

١٣٢٣ - قال: وتناسبه الترجمة الماضية: باب من سمى النفاس حيضاً، وقد مر أنه لا يريد منها بيان اللغة، بل بيان الحكم أي: الحيض، والنفاس اسمان لدم واحد... إلى قوله: وراجع الحاشية لابن بطال. اهـ (٣٨٥ / ١)

يقول: قال الحافظ والعيني: وقال ابن بطال: غرض البخاري بإدخال هذا الحديث في أبواب الحيض، تقوية مذهب من يقول إن الحمل لا تحيض. اهـ وليس في حاشية ابن بطال أن الحيض والنفاس اسمان لدم واحد.

١٣٢٤ - قال: واعلم أن للتقدير أنواعاً، فمنها تقدير أزلي، ومنها محدث، ومنها ما كتب قبل خلق العالم بخمسين ألف سنة، ومنه ما يكون في ليلة البراءة، ومنه هذا الذي في رحم أمه، فاعلمه. اهـ (٣٨٦ / ١)

يقول أولاً: قوله: ما يكون في ليلة البراءة. كذا قال، والصواب: ما يكون في ليلة القدر، قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة الدخان: يقول تعالى مخبراً عن القرآن العظيم إنه أنزله في ليلة مباركة، وهي ليلة القدر كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وكان ذلك في شهر رمضان، كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ وقد ذكرنا الأحاديث الواردة في ذلك في سورة البقرة بما أغنى عن إعادته.

ومن قال: إنها ليلة النصف من شعبان - كما روي عن عكرمة - فقد أبعد النجعة، فإن نص القرآن أنها في رمضان، والحديث الذي رواه عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن عن الزهري أخبرني عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأحنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان حتى إن الرجل لينكح، ويولد له، وقد أخرج اسمه في الموتى. فهو حديث

مرسل، ومثله لا يعارض به النصوص.

وقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ أي: معلمين الناس ما ينفعهم ويضرهم شرعا لتقوم حجة الله على عباده.

وقوله: ﴿فِيهِ يَفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ أي: في ليلة القدر يفصل من اللوح المحفوظ إلى الكتبة أمر السنة، وما يكون فيها من الآجال والأرزاق، وما يكون فيها إلى آخرها، وهكذا روي عن ابن عمر، وأبي مالك، ومجاهد، والضحاك، وغير واحد من السلف، وقوله: حكيم. أي: محكم لا يبدل ولا يغير. اهـ

ثانياً: إن صاحب الفيض قال أولاً: فمنها تقدير أزل، ومنها محدث، ومنها ما كتب قبل الخ، ثم قال: ومنه ما يكون في ليلة البراءة، ومنه هذا الذي في رحم أمه. فقد أعاد الضمير على التقدير، أو على ما كتب قبل الخ.

(باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين... الخ)

١٣٢٥ - قال: وإنما وضع له لفظ السؤال والدعاء في اللغة (بكارنا) ﴿أَتَعَا رَبَّكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَمَا تَعَا الْكَافِرِينَ﴾ الخ فاعلمه. اهـ (١/ ٣٨٧)
أقول: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ اتَّعُوا لَكُمْ﴾ والاستشهاد بآية: ﴿وَمَا تَعَا الْكَافِرِينَ﴾ الخ في غير محله.

يقول أولاً: إن مقصود صاحب الفيض إن لفظ الدعاء قد شاع الآن في الدعاء بالصورة المعهودة، وليس له في اللغة أصل، ولم يوضع له لفظ الدعاء، وإنما وضع لفظ الدعاء للسؤال، والطلب (بكارنا) ولا ريب أن عبارة الفيض لا تساعد هذا المقصود والمفهوم.

ثانياً: إن قول صاحب الفيض في الباب: فالفتوى أن لا تخرج الشواهد لا في الجمعة، ولا في الجماعات، وهكذا ينبغي، لظهور الفساد في البر والبحر، وقلة الحياء، والتواني في أمور الدين يخالف قوله بعد: أما على أصل المذهب فيصح

للحيض أن يحضرن دعوة المسلمين كما يحضرن عرفة . اهـ

ولا ريب أن غير الحيض أيضا يحضرون عرفة، فتخصيص الحيض في أصل المذهب كما ترى. وأيضا قول صاحب الفيض: فالفتوى أن لا تخرج الخ يخالف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تمنعوا إماء الله مساجد الله. أخرجه البخاري.

١٣٢٦- قال: ثم إن المصلي في الزمان القديم لم يكن له أحكام المساجد، أما الآن فينبغي أن يكون في حكم المسجد لإحاطته بالجدران، وبنائه على هيئة المساجد، فينبغي أن لا يدخلنه. اهـ (٣٨٧/١)

يقول أولاً: إن ضعف هذا الكلام ظاهر، فإن إحاطة المصلي للعيد بالجدران لا تستدعي أن يكون مصلي العيد في حكم المسجد، وأما هيئة المساجد الموجودة فلم تثبت في الكتاب، ولا في السنة.

ثانياً: إن كان مصلي العيد الآن مسجداً، أو في حكم المسجد فينبغي أن لا يصلي فيه الرجال العيد، فإن صلاة العيد في المسجد، أو في موضع يكون في حكم المسجد لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

١٣٢٧- قال: وكان يرسل إليه الهدايا أيضاً، ومع ذلك لم يزل خلاف البخاري مع الحنفية كما كان. اهـ (٣٨٨/١)

يقول: لأن البخاري كان يوافق الحنفية إذا وافقوا الكتاب، والسنة في علمه، ويخالفهم إذا خالفوا الكتاب، أو السنة في علمه، وكتابه الجامع الصحيح شاهد صدق لذلك.

١٣٢٨- قال: قوله: والعواتق أي: من قاربن البلوغ، والأصل أنهن بنات معتقة عن خدمة والديهن، ولعله كان في عرفهم أنهم لم يكونوا يستخدمون. اهـ (٣٨٨/١)

أقول: بل عن الخدمة في خارج البيت.

يقول: قال الحافظ في الباب: قوله: عواتقنا العواتق جمع عاتق، وهي من بلغت الحلم، أو قاربت، أو استحقت التزويج، أو هي الكريمة على أهلها، أو التي عتقت عن الامتهان في الخروج للخدمة، وكأنهم كانوا يمنعون العواتق من الخروج لما حدث بعد العصر الأول من الفساد، ولم يلاحظ الصحابة ذلك، بل رأيت استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ وفي قوله: وكأنهم كانوا... إلى قوله: من الفساد نظر ظاهر لا يخفى، فإن لفظ العواتق لم يحدث بعد العصر الأول.

١٣٢٩ - **قال:** قوله: الحيض يعني أنهن إذا كن حيضا، فما يفعلن بحضورهن المصلى؟ فقال العلماء: لإراءة شوكة المسلمين. اهـ (٣٨٨/١)

يقول: لا حاجة إلى قول العلماء هذا وغيره، فإن الحديث نفسه قد ورد فيه: يخرج العواتق، وذوات الخدور والحيض، ويشهدن الخير ودعوة المؤمنين، ويعتزل الحيض المصلى. اهـ

﴿باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق... الخ﴾

١٣٣٠ - **قال:** وجمع الحافظ - رحمه الله تعالى - طرقه، وأخرج لمذهبه مخرجا، فأتى برواية من الدارمي، وفيها: خمسا وثلاثين يوما بدل الشهر، وادعى أن الراوي حذف الكسر، فاستراح منه. قلت: وإذا تسومح في حذف الخمس فليكن هينا لينا في حق الأربعة أيضا، وليقل: أن الراوي حذف تسعة أيام، ولا عجب. اهـ (٣٨٨/١)

أقول: والحافظ أيد ما ذكر برواية من الدارمي، فهي قرينة لحذف الخمس، فكيف يجوز حذف تسع مع قرينة مخالفة لها؟!

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب: قال الدارمي: أخبرنا يعلى بن عبيد حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عامر، هو الشعبي قال: جاءت امرأة إلى علي، تخاصم زوجها طلقها، فقالت: حضت في شهر ثلاث حيض فقال علي لشريح: اقض بينهما قال: يا أمير المؤمنين وأنت ههنا؟ قال: اقض بينهما قال: إن جاءت من بطانة أهلها ممن يرضى دينه وأمانته، تزعم أنها حاضت ثلاث حيض، تطهر عند كل قرء، وتصلّي، جاز لها، وإلا فلا، قال علي: قالون قال: وقالون بلسان الروم: أحسنت. اهـ

وقال الحافظ في الباب: وقال الشافعي: القرء الطهر، وأقله خمسة عشر يوم، وأقل الحيض يوم وليلة، فتتقضي عنده في اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين، وهو موافق لقصة علي وشريح المتقدمة إذا حمل ذكر الشهر فيها على إلغاء الكسر، ويدل عليه رواية هشيم عن إسماعيل فيها بلفظ: حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوماً. اهـ

ثانياً: إن شيخنا ضرب على قول صاحب الفيض: كمالك - رحمه الله تعالى - في آخر قوله في مبدء الباب: وهذه الترجمة لا تستقيم على مذهب أحد إلا على مذهب من اختار عدم التوقيت في الحيض كمالك - رحمه الله تعالى - اهـ وأشار بهذا الضرب إلى ما ذكره العيني في العمدة قال: النوع الرابع في أن الأثر يطابق الترجمة في قوله: وما يصدق النساء إلى آخره، لأن المراد ما يصدق النساء فيما يمكن من المدة، والشهر يمكن فيه ثلاث حيض خصوصاً على مذهب مالك، والشافعي، فإن أقل الحيض عند مالك في حق العدة ثلاثة أيام، وفي ترك الصلاة والصوم وتحريم الوطي دفعة... الخ

١٣٣١ - قال: وقال: إنه من باب التعليق بالمحال، لأن حرف: إن، تستعمل

في المحالات أيضاً... إلى قوله: وهو كما ترى. اهـ (١ / ٣٨٨ - ٣٨٩)

أقول: وحمل أقوال الصحابة والتابعين على اصطلاح المتأخرين تحريف لها.
 ١٣٣٢ - **قال:** على أن في الفقه أنها لا تصدق عند الخصومة إلا بالشهرين
 كذا في الدر المختار من باب الرجعة... إلى قوله: ولهذا جزمتم بأن ما في الكتب
 مسألة القضاء دون الديانة. اهـ (٣٨٩ / ١)

أقول: قال في حاشية الهداية نقلاً عن الكفاية: وأدنى هذه المدة عند أبي
 حنيفة شهران، إن أقرت بمضي الأقرء، وعندهما تسعة وثلاثون يوماً كأنه طلقها
 في الطهر، وحيضها ثلاثة، وطهرها خمسة عشر، فيمضي عدتها بطهرين ثلاثين
 يوماً، وثلاثة أقرء تسعة أيام للإمكان.
 وعلل في شرح الكنز لقولهما أن المرأة أمينة، فيقبل قولها إذا أمكن، وقد
 وجد الإمكان، ولأبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أن أحكام الشرع تبتني على الأعم
 والأغلب.

فعلم مما ذكرنا أن ما في المتن ليس بمسألة الأمانة والديانة فقط، لأنهم
 عللوا بأن بناء أحكام الشرع على الأعم والأغلب، وليس في مسألة تعيين الأقل
 والأكثر، وبناء الحكم على الأعم تناقض.

١٣٣٣ - **قال:** وحينئذ محط الشهر في فتوى شريح ليس نفي الكسر، بل نفي
 الشهرين، فجاز أن يكون الكسر خمسة كما قال الحافظ - رحمه الله تعالى -:
 رواية: أو تسعة، كما قلنا. اهـ (٣٨٩ / ١)

يقول أولاً: ليس المحط ما ذكره، فإن الكسر لا يتم شهرين، ولو كان تسعة
 أيام فإن الأيام التسعة والثلاثين ليست بشهرين، ثم إن شريحا لم يقل: إن العدة لا
 تنقضي بأقل من شهرين حتى يقال: وحينئذ محط... الخ على أن الفرق بين الديانة
 والقضاء في مسألة العدة لا يستدعي أن يكون محط الشهر في فتوى... الخ.
 ثانياً: إن رواية هشيم دليل لحذف كسر الخمسة، ولا مبرر لحذف كسر

التسعة، وانظر لذلك كلام شيخنا: والحافظ أيد ما ذكره... الخ.

١٣٣٤- قال: وحاصله أن شريحا حكم بالديانة دون القضاء، وحينئذ المقصود أنه لم يحكم بالشهرين الذين كانا حكم القضاء، ولذا حذف الكسر ولم يتعرض إليه... إلى قوله: جاز له أن يحكم بالديانة. اهـ (١/ ٣٩٠)

أقول: والظاهر أن قول شريح قضاء، لأنه علق تصديقها بشهود من أهلها، فلو كان فتوى لما علق القول بها.

يقول: إن قول علي - رضي الله عنه - في القصة لشريح اقض بينهما. يرد ما ذكره صاحب الفيض من أنه أفتى ديانة ولم يحكم قضاء. ثم إن قوله: أنه لم يحكم بالشهرين الذين كانا حكم القضاء. فيه أنه مبني على أن العدة عند شريح لا تنقضي بأقل من شهرين، ولم يثبت ذلك، بل القصة ترد هذا ردا شديدا.

١٣٣٥- قال: كما في الدر المختار (ص: ٢٢): ويفتي القاضي ولو في مجلس القضاء، وهو الصحيح الخ (١/ ٣٩٠)

أقول: وقد مر في (ص: ١٨٨): أن القاضي لا يجوز له أن يحكم بالديانة ما دام قاضيا، وجالسا في مجلس القضاء.

يقول: قال في (١/ ١٨٨): وعند الطحاوي (ص: ٢٥٠ ج ٢) ما يدل على أن هذا الفرق كان دائرا في السلف أيضا: حدثنا سليمان بن شعيب عن أبيه عن أبي يوسف عن عطاء عن السائب قال: سألت شريحا، فقال: إنما أقضي، ولست أفتي. وهذا صريح في أن القضاء غير الإفتاء، وأن القاضي لا يجوز له أن يحكم بالديانة ما دام قاضيا، وجالسا في مجلس القضاء، فإذا تحول عنه والتحق بسائر الناس فإنه مفتي كسائرهم ويسوغ له ما يسوغ لهم. اهـ

قوله: عن عطاء عن السائب. كذا في الفيض في (ج ١ ص ١٨٨) والذي في (ص: ٣٩٠) هو عطاء بن السائب. اهـ وكان قد اختلط، وأبو يوسف ليس

ممن سمعوا منه قبل الاختلاط، وقوله: فإنه مفتي كذا في الفيض، والصواب: فإنه مفت.

١٣٣٦- قال: وفي الطحاوي في باب الصدقات الموقوفات (ص: ٢٥٠ ج ٢) عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب قال: سألت شريحا عن رجل جعل داره حبسا على الآخر فالآخر من ولده قال: إنما أقضي ولست أفتي. قال: فناشدته. فقال: لا حبس على فرائض الله الخ (١/ ٣٩٠)

أقول: ولا فرق في المسألة في حكم الديانة وحكم القضاء، ثم القضاء يكون عند الخصومة، ولا خصومة في مسألة الحبس.

١٣٣٧- قال: فهذا شريح القاضي أنكر أولا أن يفتي بحكم الديانة، ثم إذا ناشده أفتى بها، فهذا دليل على أن للقاضي أن يحكم بالديانة أيضا. اهـ (١/ ٣٩٠) أقول: لكن في الاستفتاء، لا في الخصومة.

١٣٣٨- قال المحشي: قلت: ويمكن أن يؤيد للحنيفة بما أخرجه الحافظ- رحمه الله تعالى- من الدارمي بإسناد صحيح إلى إبراهيم قال: إذا حاضت المرأة في شهر، أو أربعين ليلة ثلاث حيض. فذكر نحو أثر شريح رحمه الله تعالى وعلي رضي الله عنه. اهـ (١/ ٣٩٠)

أقول: وهذا لا يسمن ولا يغني من جوع، لأنه وقع فيه الشك، ثم هو فتوى من إبراهيم فلا يعارض قول علي- رضي الله عنه-

يقول: قال الحافظ في الباب: قوله: وبه قال إبراهيم، يعني النخعي أي: قال بما قال عطاء، ووصله عبد الرزاق أيضا عن أبي معشر عن إبراهيم نحوه، وروى الدارمي أيضا بإسناد صحيح إلى إبراهيم قال: إذا حاضت المرأة في شهر، أو أربعين ليلة ثلاث حيض، فذكر نحو أثر شريح وعلي هذا، فيحتمل أن يكون الضمير في قول البخاري وبه يعود على أثر شريح، أو في النسخة تقديم وتأخير، أو لإبراهيم

في المسألة قولان. اهـ

ولا ريب أن أقل ما تنقضي به العدة عند الحنفية ستون يوماً، أو تسعة وثلاثون يوماً على اختلاف فيما بينهم، ولا تأييد لهم في هذا في أقوال إبراهيم، ولا في أثر علي وشريح، كما لا يخفى على من أمعن النظر في مذهب الحنفية، وآثار إبراهيم وعلي وشريح.

١٣٣٩- قال: قوله: وقال معتمر الخ ولا ينحل مراد ابن سيرين إلا بعد مراجعة أبي داود مفصلاً، قال أبو داود: وروى يونس عن الحسن الحائض إذا مد بها الدم. الخ (١/ ٣٩٠ - ٣٩١)

يقول: قال البخاري في ترجمة الباب: وقال معتمر عن أبيه سألت ابن سيرين عن المرأة ترى الدم بعد قرءها بخمسة أيام؟ قال: النساء أعلم بذلك. اهـ وقال الحافظ: قوله: وقال معتمر يعني ابن سليمان التيمي، وهذا الأثر وصله الدارمي أيضاً عن محمد بن عيسى عن معتمر. اهـ وقال الدارمي في سننه المسند (باب في غسل المستحاضة) أخبرنا محمد بن عيسى حدثنا معتمر عن أبيه قال: قلت لقتادة: امرأة كان حيضها معلوماً فزادت عليه خمسة أيام، أو أربعة أيام، أو ثلاثة أيام؟ قال: تصلي. قلت: يومين؟ قال: ذلك من حيضها. وسألت ابن سيرين؟ قال: النساء أعلم بذلك. اهـ ولا ريب أن مراد ابن سيرين بقوله: النساء أعلم بذلك ينحل قبل مراجعة أبي داود، وبعدها، ولا يتوقف على مراجعة أبي داود، ولا يقتصر عليها.

﴿باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض﴾

١٣٤٠- قال: وبالجملة لكلامه ثلاثة شروح: الأول: أنا لم نكن نعتبر الألوان

في مدة الحيض... إلى قوله: والثالث: عدم عبرتها مطلقاً. اهـ (١/ ٣٩٢)

يقول: قال المحشي: قلت: في تذكرة أخرى عندي: قال الشيخ- رحمه الله تعالى:- أن البخاري أقرب إلينا، ثم قرره بعده إلا أنني ما تحصلت مراده، وكانت مسودتي مشكوكة أيضا، والظاهر أنه حمل عبارته في تلك السنة على الشرح الأول، وفي السنة الأخرى على الثانية، ولا بدع فيه، لأن العبارة تحتملهما، فتارة ذكر هذا وتارة هذا. اهـ

يقول: إن عبارة البخاري في ترجمة الباب: الصفرة والكدر في غير أيام الحيض تحتمل، وأما إذا لاحظنا ما في ضوء الحديث الذي أخرجه البخاري في الباب: كنا لا نعد الكدر والصفرة شيئا فلا تفيد إلا أن الصفرة، والكدر في غير أيام الحيض لا تعد شيئا، ولا يخفى هذا على من أدرك أغراض البخاري في تراجمه، ومنها تخصيص حديث الباب كما ههنا.

قال الحافظ في الباب: باب الصفرة، والكدر في غير أيام الحيض. يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها: حتى ترين القصة البيضاء وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب، بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة، أو الكدر في أيام الحيض، وأما في غيرها فعلى ما قالت أم عطية. اهـ وقال في الباب: قوله: شيئا أي: من الحيض، ولأبي داود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية: كنا لا نعد الكدر، والصفرة بعد الطهر شيئا وهو موافق لما ترجم به البخاري، والله أعلم. اهـ

فانظر إلى صاحب الفيض كيف قال قبل: ولا ينحل مراد ابن سيرين إلا بعد مراجعة أبي داود الخ، وقد كان مراد ابن سيرين ينحل بدون مراجعة أبي داود، ولم يلتفت ههنا إلى أبي داود، وحديث أم عطية عند أبي داود ههنا يوضح ترجمة الباب وحديثه.

وقال العيني في الباب: وقال ابن بطلال: ذهب جمهور العلماء في معنى هذا

الحديث إلى ما ذهب إليه البخاري في ترجمته، فقال أكثرهم: الصفرة، والكدرية حيض في أيام الحيض خاصة، وبعد أيام الحيض ليس بشيء. روي هذا عن علي، وبه قال سعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، وابن سيرين، وربيعة، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأبو حنيفة، ومحمد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقال أبو يوسف: ليس قبل الحيض حيض، وفي آخر الحيض حيض. وهو قول أبي ثور، وقال مالك: حيض في أيام الحيض وغيرها. وأظن أن حديث أم عطية لم يبلغه. اهـ

فعليك أن تنظر مذهب الحنفية، والشافعية الذي ذكره صاحب الفيض في ضوء ما نقل العيني عن أبي حنيفة والشافعي -رحمهما الله تبارك وتعالى-

﴿باب إذا رأت المستحاضة الطهر﴾

١٣٤١ - قال: وهذا يشعر بأن المراد من التطهر في النفس عند ابن عباس - رضي الله عنه - هو الغسل، وعند الحنفية مضي الوقت قدر الاغتسال في حكم الاغتسال، فتحل لزوجها بعد مضي الوقت أيضا. اهـ (٣٩٣/١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب: (قوله) قال ابن عباس: تغتسل وتصلّي ولو ساعة. قال الداودي: معناه إذا رأت الطهر ساعة ثم عادها دم فإنها تغتسل وتصلّي. والتعليق المذكور وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس أنه سأل عن المستحاضة فقال: أما ما رأت الدم البحراني فلا تصلّي، وأما إذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلّي. وهذا موافق لاحتمال المذكور أولاً لأن الدم البحراني هو دم الحيض. اهـ

وقال: قوله: إذا صلت، شرط محذوف الجزاء، أو جزاءه مقدم، وقوله: الصلاة أعظم أي: من الجماع، والظاهر أن هذا بحث من البخاري أراد به بيان الملازمة، أي إذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع. اهـ

وقال: وذكر بعض الشراح أن قوله: الصلاة أعظم من بقية كلام ابن عباس، وعزاه إلى تخريج ابن أبي شيبة، وليس هو فيه. نعم، روى عبد الرزاق والدارمي من طريق سالم الأفطس أنه سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة أتجامع؟ قال: الصلاة أعظم من الجماع. اهـ

ثانياً: لا دليل في الكتاب، ولا في السنة أن مضي وقت قدر الاغتسال في حكم الاغتسال ومعلوم أن معنى التطهر الاغتسال، فاحفظ هذا رحمك الله الكبير المتعال.

باب الصلاة على النفساء وسنتها

١٣٤٢ - قال: على أن لفظ الوسط لا يتعين في القيام بحذاء العجيزة، لأن الساكن منه متحرك، والمتحرك ساكن... إلى قوله: ثم عند أبي داود (ص: ٩٩ ج ٢) قال: عند عجيزتها، فاندفع التأويل المذكور، ولا حاجة إلى الجواب، فإنه أيضاً رواية عن إمامنا الأعظم - رحمه الله تعالى - اهـ (١/ ٣٩٣ - ٣٩٤)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب: قوله: فقام وسطها، بفتح السين في روايتنا، وكذا ضبطه ابن التين، وضبطه غيره بالسكون وللشميهني: فقام عند وسطها. اهـ وقال في كتاب الجنائز (باب أين يقوم من المرأة والرجل) وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة، وأشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذي من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل، فقام عند رأسه، وصلى على امرأة فقام عند عجيزتها. فقال له العلاء بن زياد: أهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل؟ قال: نعم. اهـ

وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في حاشية فتح الباري: وأخرجه أحمد وابن ماجه، ولفظهما ولفظ الترمذي: عند رأس الرجل، ووسط المرأة.

وإسناده جيد، وهو حجة قائمة على التفرقة بين الرجل والمرأة في الموقف، ودليل على أن السنة الوقوف عند رأس الرجل، ووسط المرأة، والله أعلم. اهـ

ثانياً: إن قوله: ولا حاجة إلى الجواب فإنه أيضاً رواية عن إمامنا الأعظم - رحمه الله تعالى - يشعر بمفهومه أنه لو لم يكن رواية عن الإمام الأعظم - رحمه الله تعالى - لكان لهم حاجة إلى الجواب، وقد قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ وهذا عام يتناول أن يكون رواية عن الإمام الأعظم - رحمه الله تعالى - وأن لا يكون رواية عنه.

﴿باب﴾

١٣٤٣ - قال: وإنما لم يترجم لأن هذا الحديث ليس من تلك السلسلة التي وضعها، وإن كان مناسباً في الجملة، وفيه عبد الله بن شداد صحابي صغير، و تابعي كبير، يروي حديث قراءة الإمام له قراءة. اهـ (٣٩٤/١)

يقول أولاً: قال الحافظ: باب. غير مترجم، وكذا في نسخة الأصيلي، وعادته في مثل ذلك أنه بمعنى الفصل من الباب الذي قبله، ومناسبتة له أن عين الحائض والنفساء طاهر، لأن ثوبه صلى الله عليه وسلم كان يصيبها إذا سجد، وهي حائض، ولا يضره ذلك. اهـ

وقال العيني: أي: هذا باب إن قرئ بالتثنية، وإلا فبالسكون، لأن الإعراب لا يكون إلا بعد العقد والتركيب، ولما كان حكم الحديث الذي في هذا الباب خلاف حكم حديث الباب الذي قبله فصل بينهما بقوله: باب، ولكنه ما ترجم له. وهذا في رواية أبي ذر، وفي رواية الأصيلي وغيره لم يذكر لفظ: باب بل أدخل حديث ميمونة الآتي في الباب الذي قبله، ووجه مناسبة وذكر حديث ميمونة فيه هو التنبيه، والإشارة إلى أن عين الحائض والنفساء طاهرة، لأن ثوب النبي صلى الله عليه

وسلم كان يصيب ميمونة- رضي الله عنها- إذا سجد، وهي حائض ولا يضره ذلك، فلذلك لم يكن يمتنع منه صلى الله عليه وسلم. اهـ

ثانياً: إن الوجه الذي ذكره صاحب الفيض لكون البخاري لم يترجم الباب متناقض، لأن قوله: هذا الحديث ليس من تلك السلسلة التي وضعها ينفي أن يكون هذا الحديث من تلك الخ وقوله: وإن كان مناسباً في الجملة يثبت أن يكون هذا الحديث من تلك الخ ولا ريب أن هذا تناقض وتناف، فالوجه لكون البخاري لم يترجم الباب ليس ما ذكره.

ثالثاً: قال صاحب المنتقى في (باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته إذا سمع إمامه) من أبواب صفة الصلاة: وروى عبد الله بن شداد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة. رواه الدارقطني، وقد روي مسنداً من طرق كلها ضعاف، والصحيح أنه مرسل. اهـ

وقال صاحب نيل الأوطار: الحديث قال الدارقطني: لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسن بن عمار، وهما ضعيفان. وقال: وروى هذا الحديث سفيان الثوري، وشعبة، وإسرائيل، وشريك، وأبو خالد الدالاني، وأبو الأحوص، وسفيان بن عيينة، وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب. قال الحافظ: وهو مشهور عن جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة. وقال في الفتح: إنه ضعيف عند جميع الحفاظ، وقد استوعب طرقه وعلله الدارقطني. وقد احتج به القائلون بأن الإمام يتحمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها، والجواب أنه عام لأن القراءة مصدر مضاف، وهو من صيغ العموم، وحديث عبادة المتقدم خاص فلا معارضة، وقد تقدم الكلام على ذلك. قال صاحب الفيض في مبحث تحقيق كون الحديث على شرطه من

المقدمة: وعلى هذا ينبغي أن يحكم على حديث من كان له إمام الخ أنه على شرط الشيخين كما حكم به الشيخ ابن الهمام- رحمه الله تعالى- وأصاب، لكنه نسبته إلى المسند لأحمد بن منيع، وقال الحافظ: إني لم أجده فيه. فلم أزل مضطرباً فيه حتى رأيت من قلم الحافظ أن الأجزاء الكثيرة من هذا المسند غائبة، فاطمأنت وسكنت إلى نفسي. اهـ (٣٦/١)

وقال شيخنا- رحمه الله تعالى-: ونسخة مسند أحمد بن منيع موجودة عند بير جهنذا، وليس فيه ذكر جابر، لعل مراد الحافظ بقوله: إني لم أجده فيه. إني لم أجده موصولاً فيه.

وقال مسلم في مقدمة صحيحه: فلما رأيتهم استجازوا رواية الحديث بينهم هكذا على الإرسال من غير سماع، والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة، احتجت لما وصفت من العلة إلى البحث عن سماع راوي كل خبر عن راويه. اهـ

فقد ظهر مما تقدم أن حديث: من كان له إمام... الخ ضعيف موصولاً، وأنه على أعلى أحواله مرسل، والمرسل ليس بحجة عند البخاري، ومسلم وغيرهما من أهل العلم بالأخبار والأحاديث، فأني يكون على شرط الشيخين؟ فادعاء أنه على شرط الشيخين ادعاء ضعف وشين، لا ادعاء قوة وزين، فاحفظ هذا رحمك الله رب المشرقين ورب المغربين.

١٣٤٤- قال: قوله: حمرة. وهي التي تحفظ الجبهة عن التراب، وفهم الروافض أنها بهذا القدر فقط، وليس كذلك... إلى قوله: لاختمار لحمته من سداه. اهـ (٣٩٤/١)

يقول أولاً: قال العيني: قوله: على حمرة. بضم الخاء المعجمة وسكون الميم، وهي سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل تنسج بالخطيوط، وسميت

بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها، وإذا كانت كبيرة سميت حصيراً. اهـ

وقال الحافظ: والخمرة بضم الخاء المعجمة وسكون الميم، قال الطبري: هو مصلى صغير يعمل من سعف النخل، سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها، فإن كانت كبيرة سميت حصيراً، وكذا قال الأزهري في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد الهروي وجماعة بعدهم، وزاد في النهاية: ولا تكون خمرة إلا في هذا المقدار، وقال: وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها. وقال الخطابي: هي السجادة يسجد عليها المصلي. ثم ذكر حديث ابن عباس في الفأرة التي جرت الفتيلة حتى ألقتها على الخمرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً عليها. الحديث، قال: ففي هذا تصريح بإطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه. وقال: وسميت خمرة لأنها تغطي الوجه، وستأتي الإشارة إلى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى. اهـ

ثانياً: إن الصواب في قوله: وإنما سمي خمرة لاختمار لحمته من سداها. وسميت خمرة لاختمار سداها بلحمته. وهو المناسب لقول صاحب النهاية: وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها.

ثالثاً: حق قوله: خمرة، وهي التي تحفظ... الخ أن يكون بعد قوله: مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعني به مسجد البيت. كما في الفتح والعمدة. ١٣٤٥ - قال: قوله: مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعني به مسجد البيت. اهـ (٣٩٤ / ١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب: قوله: بحذاء بكسر الحاء المهملة، بعدها ذال معجمة، ومدة، أي: بجانب مسجده، والمراد بالمسجد مكان سجوده. اهـ وقال العيني: قوله: مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أي: موضع

سجوده في بيته، وليس المراد منه المسجد المعروف المعهود. اه
ومعلوم أن بين موضع السجود في البيت، وبين مسجد البيت فرقا، فتدبر تكن
مكتسبا حذقا.

ثانياً: حق قوله: مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون قبل قوله:
خمرة. وهي التي تحفظ الخ كما في الفتح والعمدة.
١٣٤٦- قال: قوله: أصابني بعض ثوبه، وفي الفقه أن النجاسة المفسدة ما يعد
المصلي حاملاً لها، وما لا يحملها فليست بمفسدة... إلى قوله: بطلت صلاته. اه
(٣٩٤/١)

يقول: لا دليل في الكتاب، ولا في السنة أن النجاسة المفسدة إنما هي ما يعد
المصلي حاملاً لها أو يتحرك... الخ وقد قال صلى الله عليه وسلم: لا تقبل صلاة
بغير طهور. وهو عام يتناول الصورتين المذكورتين أيضاً.
قال العيني في الباب في فصل استنباط الأحكام: منها: أن فيه دليلاً على أن
الحائض ليست بنجسة، لأنها لو كانت نجسة لما وقع ثوبه صلى الله تعالى عليه وسلم
على ميمونة، وهو يصلي، وكذلك النفساء، ومنها أن الحائض إذا قربت من المصلي لا
يضر ذلك صلاته. اه

وقال الحافظ في الباب: ومناسبتة له أن عين الحائض والنفساء طاهرة لأن
ثوبه صلى الله عليه وسلم كان يصيبها إذا سجد وهي حائض، ولا يضره ذلك. اه
فتدبر وتفكر، وثيابك فطهر ولربك فاصبر.

﴿كتاب التيمم﴾

١٣٤٧- قال: والتيمم القصد لأمر وقيع، والصعيد من الصعود ما ارتفع من
الأرض سواء كان منبتاً أو لا، ووافق فيه صاحب القاموس أبا حنيفة- رحمه الله

تعالى - مع أنه يراعي مذهبه في بيان اللغة أيضا إلا أنه لم يجد ههنا بدا من موافقته.
 اهـ (٣٩٥/١)

يقول أولاً: قال الحافظ: والتيمم في اللغة: القصد، قال امرؤ القيس:

تيممتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي

أي قصدتها، وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها. وقال ابن السكيت: قوله: فتيمموا صعيدا. أي: اقصدوا الصعيد، ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب. اهـ فعلى هذا هو مجاز لغوي، وعلى الأول هو حقيقة شرعية، واختلف في التيمم هو عزيمة أو رخصة؟ وفصل بعضهم، فقال: هو لعدم الماء عزيمة، وللعذر رخصة. اهـ

قال العيني: الرابع في معنى التيمم، وهو مصدر تيمم يتيمم تيمما من باب التفعّل، وأصله من الأم، وهو القصد، يقول: أمه يؤمه أما إذا قصده، وذكر أبو محمد في الكتاب الواعي: يقال: أم وتأمم ويمم وتيمم بمعنى واحد، والتيمم أصله من ذلك، لأنه يقصد التراب، فيتمسح به. وفي الجامع عن الخليل: التيمم يجري مجرى التوخي، يقول: تيمم أطيب ما عندك فأطعمنا منه. أي: توخاه، وأجاز أن يكون التيمم العمد والقصد، وهذا الاسم كثر حتى صار اسما للتمسح بالتراب. وقال الفراء: ولم أسمع يممتم بالتخفيف. وفي التهذيب لأبي منصور: التيمم التعمد، وهو ما ذكره البخاري في التفسير في سورة المائدة، ورواه ابن أبي حاتم وابن المنذر عن سفيان. قلت: التيمم في اللغة: مطلق القصد، قال الشاعر:

ولا أدري إذا تيممت أرضا أريد الخير أيهما يليني

وفي الشرع: قصد الصعيد الطاهر، واستعماله بصفة مخصوصة، وهو مسح اليدين والوجه لاستباحة الصلاة وامتنال الأمر. اهـ

قال صاحب القاموس: أمه قصده كائتمه، وأممه، وتأممه ويممه، وتيممه،

والتيمم التوضؤ بالتراب إبدال أصله التأمم... اهـ

فقد رأيت أن أهل اللغة قالوا: التيمم القصد والتوخي. ولم يقولوا: التيمم القصد لأمر وقيع، فتدبر حتى لا تقع في أمر فظيع شنيع.

ثانياً: قال العيني: قوله: (صعيدا طيبا). أي: أرضا طاهرة. قال الأصمعي: الصعيد وجه الأرض، فعيل بمعنى مفعول أي: مصعود عليه، وحكاه ابن الأعرابي، وكذلك قاله الخليل وثلعب، وفي الجمهرة: وهو التراب الذي لا يخالطه رمل ولا سبخ. هذا قول أبي عبيدة، وقيل: وهو الظاهر من وجه الأرض. وقال الزجاج في المعاني: الصعيد وجه الأرض، ولا تبالي أكان في الموضع تراب أم لم يكن، لأن الصعيد ليس اسما للتراب، إنما هو وجه الأرض، ترابا كان أو صخرًا لا تراب عليه، قال تعالى: ﴿فَتَصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ علمك أن الصعيد يكون زلقا، وعن قتادة أن الصعيد الأرض التي لا نبات فيها، ولا شجر، ومعنى طيبا: طاهرا، وقال أبو إسحاق: الطيب النظيف. وقيل: الحلال. وقيل: الطيب ما تستطيعه الناس. وأكثر العلماء أن معناه طاهرا. اهـ

وقال صاحب القاموس: والصعيد التراب أو وجه الأرض ج صعد وصعدت. اهـ ومن راجع أقوال أهل اللغة في معنى الصعيد علم أن صاحب القاموس قد أنصف ههنا كما أنصف في مواضع أخر من كتابه، وأما قول صاحب الفيض: ووافق فيه صاحب القاموس أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - مع أنه يراعي مذهبه في بيان اللغة... الخ ففيه أن العيان يكذب البيان، والله تعالى ندعو أن يوفقنا أن نتقي البهتان.

١٣٤٨ - قال: قلت وهو الأظهر عندي (وإن ذهب ابن كثير إلى أنها آية النساء) وجزم به لأن ما تمسك به في إسناده ربيع بن بدر، وهو يمساقط، وأخرجه الطحاوي أيضا. اهـ (٣٩٥/١)

يقول أولاً: إنا ننقل لك ما قال الحافظ ابن كثير- رحمه الله العليم الخبير- فاستمع فإنه قال في تفسير آية النساء: (ذكر سبب نزول مشروعية التيمم) وإنما ذكرنا ذلك هاهنا لأن هذه الآية التي في النساء متقدمة النزول على آية المائدة، وبيانه أن هذه نزلت قبل تحتم تحريم الخمر، والخمر إنما حرم بعد أحد، يقال: في محاصرة النبي صلى الله عليه وسلم لبني النضير بعد أحد بيسير، وأما المائدة فإنها من أواخر ما نزل، ولا سيما صدرها، فناسب أن يذكر السبب ههنا، وبالله الثقة.

قال الإمام أحمد: حدثنا ابن نمير، حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة، فهلكت، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا في طلبها، فوجدوها، فأدركتهم الصلاة، وليس معهم ماء، فصلوا بغير وضوء، فشكوا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله آية التيمم، فقال أسيد بن الحضير لعائشة: جزاك الله خيرا، فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك وللمسلمين فيه خيرا.

طريق أخرى: قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، أنبأنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره، حتى إذا كنا في البيداء، أو بذات الجيش، انقطع عقد لي، فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر، فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فجاء أبو بكر، ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء! قالت عائشة: فعاتبني أبو بكر، وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعن بيده في خاصرتي، ولا يمتنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله

عليه وسلم على فخذي، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصبح على غير ماء، فأنزل الله آية التيمم، فتيّموا، فقال أسيد بن الحضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، قالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فوجدنا العقد تحته. وقد رواه البخاري أيضا عن قتيبة وإسماعيل، ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك.

حديث آخر: قال الإمام أحمد: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي عن صالح قال: قال ابن شهاب: حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمار بن ياسر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس بأولات الجيش، ومعه عائشة زوجته، فانقطع عقد لها من جزع ظفار، فحبس الناس ابتغاء عقدها، وذلك حتى أضاء الفجر، وليس مع الناس ماء، فأنزل الله عز وجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة التطهر بالصعيد الطيب، فقام المسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضربوا بأيديهم الأرض، ثم رفعوا أيديهم، ولم يقبضوا من التراب شيئا، فمسحوا بها وجوههم، وأيديهم إلى المناكب، ومن بطون أيديهم إلى الآباط.

وقد رواه ابن جرير: حدثنا أبو كريب، حدثنا صيفي، عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي اليقظان قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهلك عقد لعائشة، فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أضاء الفجر، فتغيظ أبوبكر على عائشة، فنزلت عليه الرخصة المسح بالصعيد الطيب، فدخل أبوبكر، فقال لها: إنك لمباركة، نزلت فيك رخصة، فضربنا بأيدينا ضربة لوجوهنا، وضربة لأيدينا إلى المناكب والآباط.

حديث آخر: قال الحافظ أبوبكر بن مردويه: حدثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم، حدثنا الحسن بن أحمد بن الليث، حدثنا محمد بن مرزوق، حدثنا العلاء بن أبي سوية، حدثني الهيثم بن رزيق المالكي - من بني مالك بن كعب بن سعد،

وعاش مائة وسبع عشرة سنة. عن أبيه عن الأسلع بن شريك قال: كنت أرحل ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأصابتنى جنابة في ليلة باردة، وأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الرحلة، فكرهت أن أرحل ناقته وأنا جنب، وخشيت أن أغتسل بالماء البارد فأموت أو أمرض، فأمرت رجلا من الأنصار، فرحلهاء، ثم رصفت أحجارا فأسخنت بها ماء، فاغتسلت، ثم لحقت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فقال: يا أسلع ما لي أرى رحلتك تغيرت؟ قلت: يا رسول الله لم أرحلهاء، رحلها رجل من الأنصار، قال: ولم؟ قلت: إني أصابتنى جنابة، وخشيت القر على نفسي، فأمرته أن يرحلهاء، ورفضت أحجارا، فأسخنت بها ماء، فاغتسلت به،

فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ روي من وجه آخر عنه. اهـ

وقال في تفسير آية المائدة: وقوله: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ هنك ذلك قد تقدم الكلام عليه في تفسير آية النساء، فلا حاجة بنا إلى إعادته لئلا يطول الكلام، وذكرنا سبب نزول آية التيمم هناك، لكن البخاري روى ههنا حديثا خاصا بهذه الآية الكريمة، فقال:

حدثنا يحيى بن سليمان، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه، عن أبيه، عن عائشة: سقطت قلادة لي بالبيداء، ونحن داخلون المدينة، فأناخ رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل، فثنى رأسه في

حجري راقدا، وأقبل أبوبكر، فلكزني لكزة شديدة، وقال: حبست الناس في قلادة؟ فتمنيت الموت لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أوجعني، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ، وحضرت الصبح، فالتمس الماء، فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ هذه الآية، فقال أسيد بن الحضير: لقد بارك الله للناس فيكم يا آل أبي بكر ما أنتم إلا بركة لهم. انتهى كلام الحافظ ابن كثير. رحمه الله العليم الخبير.

فأمعن النظر والفكر فيما ذكره الحافظ ابن كثير في تفسير آية النساء، وفي تفسير آية المائدة يظهر لك ما في قول صاحب الفيض: وجزم به.

ثانياً: إن قوله: لأن ما تمسك به في إسناده ربيع بن بدر فيه أن الحافظ ابن كثير ذكر في سبب مشروعية نزول التيمم ثلاثة أحاديث: حديث عائشة عن البخاري، و مسلم، وأحمد، وحديث عمار بن ياسر عن أحمد، و ابن جرير الطبري، وحديث الأسلع بن شريك عن الحافظ أبي بكر بن مردويه، وليس في إسناده واحد منها من الأسانيد التي ذكرها الحافظ ابن كثير ربيع بن بدر، فتنبه ولا تكن من الغافلين، رحمك الله رب العالمين.

ثالثاً: إن حديث الأسلع بن شريك في التيمم عن الحدث الأكبر، ولا ذكر في آية النساء للوضوء كذكره في آية المائدة، ولكون التيمم قائماً مقام الوضوء كآية المائدة، وحديث أم المؤمنين عائشة، وعمار بن ياسر في التيمم عن الحدث الأصغر، وفي آية المائدة دلالة على أن التيمم ينوب مناب الوضوء والغسل، فلا معارضة ولا إعضال، رحمنا الله الكبير المتعال.

رابعاً: قال الحافظ: قوله: فأنزل الله آية التيمم قال ابن العربي: هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء، لأننا لا نعلم أي الآيتين عنت عائشة؟ قال ابن بطال: هي آية النساء أو آية المائدة. وقال القرطبي: هي آية النساء، ووجهه بأن آية المائدة

تسمى آية الوضوء، وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء، فيتجه تخصيصها بآية التيمم. وأورد الواحدي في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا، وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري من أن المراد بها آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله: فنزلت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة. الآية. اهـ

وقال العيني: قوله: فأنزل الله آية التيمم، قال ابن العربي: هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء..... فذكر ما ذكر الحافظ لفظا بلفظ إلى قوله: وأورد الواحدي في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا. ثم قال: وقال السفاسي كلاما طويلا، ملخصه أن الوضوء كان لازما لهم، وآية التيمم إما المائدة أو النساء، وهما مدنيتان، ولم يكن صلاة قبل إلا بوضوء، فلما نزلت آية التيمم لم يذكر الوضوء لكونه متقدما متلوا، لأن حكم التيمم هو الطاري على الوضوء. وقيل: يحتمل أن يكون نزل أولا أول الآية، وهو فرض الوضوء، ثم نزل عند هذه الواقعة آية التيمم، وهو تمام الآية، وهو: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾ ويحتمل أن يكون الوضوء كان بالسنة، لا بالقرآن، ثم أنزلا معا، فعبرته عائشة بالتيمم إذ كان هو المقصود.

قلت: لو وقف هؤلاء على ما ذكره أبوبكر الحميدي في جمعه في حديث عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة- رضي الله تعالى عنها- فذكر الحديث، وفيه: فنزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ الآية... إلى قوله: لعلكم تشكرون. لما احتاجوا إلى هذا التخرص، وكأن البخاري أشار إلى هذا إذ تلا بقية هذه الآية الكريمة. انتهى كلام العيني.

١٣٤٩- قال: وحينئذ معناها أن لا تأتوا الصلاة في حال السكر، ولا في

حال الجنابة إلا أن تكونوا عابري سبيل إلى المسجد، فالعبور ليس في المسجد، بل في الطريق إلى المسجد عند الإتيان إلى الصلاة. اهـ (٣٩٦ / ١)

يقول أولاً: قال الحافظ ابن كثير: وقوله: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِينَ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ قال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن عمار، حدثنا عبد الرحمن الدشتكي، أخبرنا أبو جعفر الرازي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس في قوله: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِينَ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾: لا تدخلوا المسجد وأنتم جنب إلا عابري سبيل، قال: تمر به مرا، ولا تجلس. ثم قال: وروي عن عبد الله بن مسعود وأنس، وأبي عبيدة، وسعيد بن المسيب، وأبي الضحى، وعطاء، ومجاهد، ومسروق، وإبراهيم النخعي، وزيد بن أسلم، وأبي مالك، وعمرو بن دينار، والحكم بن عتيبة، وعكرمة، والحسن البصري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وابن شهاب، وقتادة نحو ذلك.

وقال ابن جرير: حدثني المثنى، حدثنا أبو صالح، حدثني الليث حدثني يزيد بن أبي حبيب عن قول الله عز وجل: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِينَ سَبِيلٍ﴾ أن رجلاً من الأنصار كانت أبوابهم في المسجد، فكانت تصيهم جنابة، ولا ماء عندهم، فيريدون الماء، ولا يجدون ممراً إلا في المسجد، فأنزل الله: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِينَ سَبِيلٍ﴾

ويشهد لصحة ما قاله يزيد بن أبي حبيب - رحمه الله - ما ثبت في صحيح البخاري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: سدوا كل خوخة في المسجد إلا خوخة أبي بكر.

وهذا قاله في آخر حياته صلى الله عليه وسلم علماً منه أن أبا بكر - رضي الله عنه - سيلي الأمر بعده، ويحتاج إلى الدخول في المسجد كثيراً للأمر المهمة فيما يصلح للمسلمين، فأمر بسد الأبواب الشارعة إلى المسجد إلا باب - رضي الله

عنه-، ومن روى: إلا باب علي، كما وقع في بعض السنن فهو خطأ، والصحيح ما ثبت في الصحيح، ومن هذه الآية احتج كثير من الأئمة على أنه يحرم على الجنب اللبث في المسجد، ويجوز له المرور، وكذا الحائض والنفساء أيضا في معناه إلا أن بعضهم قال: يمنع مرورهما لاحتمال التلويت. ومنهم من قال: إن أمنت كل واحدة منهما التلويت في حال المرور جاز لهما المرور، وإلا فلا.

وقد ثبت في صحيح مسلم عن عائشة- رضي الله عنها- قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ناوليني الخمرة من المسجد، فقلت: إني حائض. فقال: إن حيضتك ليست في يدك، وله عن أبي هريرة مثله، ففيه دلالة على جواز مرور الحائض في المسجد، والنفساء في معناه، والله أعلم.

وروى أبو داود من حديث أفلت بن خليفة العامري عن جصرة بنت دجاجة عن عائشة- رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب. قال أبو سليمان الخطابي: ضعف هذا الحديث جماعة، وقالوا: أفلت مجهول. لكن رواه ابن ماجه من حديث أبي الخطاب الهجري عن محدوج الذهلي عن جصرة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم به. قال أبو زرعة الرازي: يقولون: جصرة عن أم سلمة والصحيح جصرة عن عائشة.

فأما ما رواه أبو عيسى الترمذي من حديث سالم بن أبي حفصة عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا علي، لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك. إنه حديث ضعيف لا يثبت، فإن سالما هذا متروك، وشيخه عطية ضعيف، والله أعلم.

قول آخر في معنى الآية: قال ابن أبي حاتم: حدثنا المنذر بن شاذان حدثنا عبد الله بن موسى، أخبرني ابن أبي ليلى عن المنهال عن زر بن حبيش عن علي:

﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ قال: لا يقرب الصلاة إلا يكون مسافرا تصيبه الجنابة، فلا يجد الماء، فيصلي حتى يجد الماء. ثم رواه من وجه آخر عن المنهال بن عمرو عن زر عن علي بن أبي طالب، فذكره، قال: وروي عن ابن عباس في إحدى الروايات وسعيد بن جبير، والضحاك نحو ذلك.

وقد روى ابن جرير من حديث وكيع، عن ابن أبي ليلى عن المنهال عن عباد بن عبد الله أو عن زر بن حبیش عن علي فذكره، ورواه من طريق العوفي وأبي مجلز عن ابن عباس، فذكره، ورواه عن سعيد بن جبير، وعن مجاهد والحسن بن مسلم، والحكم بن عتيبة، وزيد بن أسلم، وابنه عبد الرحمن مثل ذلك، وروي من طريق ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال: كنا نسمع أنه في السفر.

ويستشهد لهذا القول بالحديث الذي رواه الإمام أحمد، وأهل السنن من حديث أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم تجد الماء عشر حجج، فإذا وجدت الماء فأمسه بشرتك، فإن ذلك خير.

ثم قال ابن جرير بعد حكاية القولين: والأولى قول من قال: ولا جنبا إلا

عابري سبيل إلا مجتازي طريق فيه. وذلك أنه قد بين حكم المسافر إذا عدم الماء وهو جنب في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسْتَمِ الْمَيْتَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، فكان

معلوما بذلك أن قوله: ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ كان معنيا

به المسافر لم يكن لإعادة ذكره في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾

معنى مفهوم، وقد مضى حكم ذكره قبل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك فتأويل الآية:

يأيها الذين آمنوا لا تقربوا المساجد للصلاة مصلين فيها، وأنتم سكارى حتى

تعلموا ما تقولون، ولا تقربوها أيضا جنبا حتى تغتسلوا إلا عابري سبيل قال: والعابر السبيل المجتاز مرا وقطعا. يقال منه: عبرت هذا الطريق فأنا أعبره عبرا وعبورا. ومنه قيل: عبر فلان النهر، إذا قطعه وجاوزه، ومنه قيل للناقة القوية على الأسفار: هي عُبر أسفار، وعُبر أسفار. لقوتها على قطع الأسفار.

وهذا الذي نصره هو قول الجمهور، وهو الظاهر من الآية، وكأنه تعالى نهى عن تعاطي الصلاة على هيئة ناقصة تناقض مقصودها، وعن الدخول إلى محلها على هيئة ناقصة، وهي الجنابة المباحدة للصلاة، ولمحلها أيضا، والله أعلم. انتهى كلام الحافظ ابن كثير - رحمه الله العليم الخبير -

ولا ريب أن الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَ لَاجْنَبًا إِلَّا عَابِرِينَ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ الذين آمنوا أن يقربوا الصلاة، وهم سكارى حتى يعلموا ما يقولون، ولا جنبا حتى يغتسلوا إلا عابري سبيل، والصلاة في الصورتين عامة سواء أكانت في البيوت أو في المساجد، أو في غيرهما، وهذا هو الذي يظهر من الآية الكريمة، وقوله: إلا عابري سبيل. يتناول المتيممين وغيرهم وخصصهم بعد في قوله: وإن كنتم مرضى، أو على سفر الخ بالتيمنين دون غيرهم، فله بعد قوله: إلا عابري سبيل معنى مفهوم.

ثانياً: إن المعنى الذي جعله ابن جرير أولى، والمعنى الذي ذكره صاحب الفيض لا يلائم ألفاظ الآية الكريمة، فتدبر حتى تدرك معاني كتاب الله الجزلة العظيمة.

ثالثاً: إن قوله: ولا في حال الجنابة إلا أن تكونوا عابري سبيل إلى المسجد، فالعبور ليس في المسجد الخ فيه أن قوله بعد: وعد العيني - رحمه الله تعالى - هناك نحو من عشرة أنفس كانوا يقعدون في بيوتهم معطلين

فدعت الحاجة إلى الاستثناء، وأن المرور والاجتياز جائز. ينفي هذا التفسير، وذكره المحشي ههنا من أن الآتي إلى الصلاة في حكم الصلاة في نظر الشارع الخ لا يجدي.

١٣٥٠ - قال: قوله: إلا عابري سبيل. وترجم عليه البخاري، وعد العيني -رحمه الله تعالى- هناك نحواً من عشرة أنفس كانوا يقعدون في بيوتهم معطلين، فدعت الحاجة إلى الاستثناء، وأن المرور والاجتياز جائز. اهـ (٣٩٦/١)

يقول: إني لم أجد هذه الترجمة حتى الآن في صحيح البخاري لا في كتاب التيمم، ولا في كتاب الغسل، ولا في أبواب المساجد، ولا في أبواب تفسير سورة النساء.

١٣٥١ - قال: قوله: وإن كنتم مرضى. وإنما أعادها مع ذكرها في المائدة لدفع توهم نسخ ما في المائدة، فإنه لو اقتصر على قوله: حتى تغتسلوا، لتوهم نسخ تيمم الجنب المذكور في المائدة، وتعين إيجاب الغسل فقط، فأعادها ثانياً تقريراً للتيمم. اهـ (٣٩٦/١)

يقول أولاً: إن قوله هذا مبني على أن آية النساء متأخرة عن آية المائدة، والأمر ليس كذلك، بل آية النساء متقدمة على آية المائدة، قال الحافظ ابن كثير في تفسير آية النساء: (ذكر سبب نزول مشروعية التيمم)، وإنما ذكرنا ذلك هاهنا لأن هذه الآية التي في النساء متقدمة النزول على آية المائدة، وبيانه أن هذه نزلت قبل تحريم الخمر، والخمر إنما حرم بعد أحد، يقال: في محاصرة النبي صلى الله عليه وآله لبنى النضير بعد أحد بيسير وأما المائدة فإنها من أواخر ما نزل، ولا سيما صدرها فناسب أن يذكر السبب ههنا، وبالله الثقة. اهـ

ثانياً: إنه لا توهم لنسخ تيمم الجنب لا في آية النساء، ولا في آية المائدة، فإن تيمم الجنب وغيره قد ذكر في آية النساء بعد قوله: ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى

تغتسلوا. وفي آية المائدة بعد قوله: وإن كنتم جنباً فاطهروا. فلا مجال لتوهم النسخ في الموضعين.

ثانياً: إنك إن قلت: إن قوله: وإنما أعادها مع ذكرها في المائدة الخ إذا كان خطأ فما وجه ذكر قوله: وإن كنتم مرضى الخ في المائدة بعد ذكره في النساء؟ قلت: وجهه ما نقله المحشي عن تذكرة أخرى عنده، وهو: أن آية النساء إنما سيقّت لبيان حكم الحدث الأكبر والتيمم منه، وحينئذ انتظارهم إنما كان لأنهم لم يكونوا يعلمون التيمم من الحدث الأصغر كيف هو؟ فتركوا الصلاة حتى نزلت آية المائدة، وهي التي سيقّت لبيان حكم الحدث الأصغر، وأن التيمم منه كالتييمم من الحدث الأكبر، فعند ذلك فرج عنهم، وتيمموا وصلوا. والحاصل أن التيمم من الحدث الأكبر كان معلوما عندهم، وقد تعلموه من آية النساء، ولم يكونوا يعرفون التيمم من الحدث الأصغر أنه كيف هو؟ ثم إذا فقدوا الماء ولم يكونوا يعلمون صفة التيمم من الحدث الأصغر ترددوا ودهشوا حتى نزلت آية المائدة، وتعلموها منها. اهـ

وهذا صريح في أن آية النساء متقدمة على آية المائدة، وقوله: وإنما أعادها مع ذكرها في المائدة لدفع توهم نسخ ما في المائدة الخ مبني على تقدم آية المائدة على آية النساء.

قال المحشي بعد ذكر الوجه عن تذكرة أخرى عنده، وقد ذكرناه: وهذا كما ترى صريح بعكس ما اختاره البخاري والشيخ - رضي الله عنه - نفسه، فراجعت الشيخ في ذلك، وذكرت له رأيه في درسه، ورأيه في تذكرته، فقال: كلاهما صحيحان يعني به أنهما نظران، فهذا نظر، وهذا نظر، والمختار عندي ما اختاره البخاري. اهـ

وأنت تعلم أن قوله: كلاهما صحيحان أمر، وقوله: أنهما نظران أمر آخر لا

يفسر به الأمر الأول كما لا يخفى.

١٣٥٢ - قال: وهذا كالتكرار في آية الصيام حيث كرر قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ اضطررب فيه المفسرون، وكتب كل ما بدا له، وأنا أيضا كتبت فيه ما أراني ربي، وحاصله أن صدر الآية ليس في رمضان... الخ (٣٩٧/١)

يقول: إن التكرار في آتي التيمم ليس كالتكرار في آتي الصيام، فإن الأول لا يتأتى ولا يتوهم فيه النسخ الذي زعمه صاحب الفيض حتى يدفع، والثاني يتأتى فيه النسخ الذي ذهب إليه صاحب الفيض، وإن كان فيه نظر ظاهر.

١٣٥٣ - قال: قوله: وعلى سفر المراد به السفر الشرعي، ففرق القرآن بين عبور السبيل والسفر، ودل على أن السفر في نظره أمر وراء عبور السبيل، فمن أطلق... إلى قوله: اندفع إيراد التكرار أيضا. اهـ (٣٩٧/١)

يقول أولاً: إن صاحب الفيض قد أشار في قوله هذا إلى معنى عبور السبيل الذي بينه بقوله قبل: ولا في حال الجنابة إلا أن تكونوا عابري سبيل إلى المسجد، فالعبور ليس في المسجد، بل في الطريق إلى المسجد عند الإتيان إلى الصلاة، ولا ريب أن عبور الجنب خارج المسجد جائز شرعاً اغتسل أو لم يغتسل، عبر للإتيان إلى الصلاة أو للإتيان إلى غيرها، وقد عقد البخاري باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، وأخرج فيه حديث أنس بن مالك حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة، وله يومئذ تسع نسوة. وحديث أبي هريرة قال: لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جنب، فأخذ بيدي فمشيت معه حتى قعد. الحديث، وعقد باب كينونة الجنب في البيت إذا توضأ قبل أن يغتسل. وأخرج فيه حديث أبي سلمة قال: سألت عائشة أكان النبي صلى الله عليه وسلم يرقد وهو جنب؟ قالت: نعم، ويتوضأ. ولا شك أن الله تبارك

وتعالى قد نهى الجنب أن يقرب الصلاة حتى يغتسل إلا يكون عابر سبيل، فلو كان المراد بقوله: ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ما ذكره صاحب الفيض لما تأتى النهي المذكور.

ثانياً: لا يخفى على أحد من أهل العلم أن التيمم لا يختص بالسفر الشرعي، فقوله: والمراد به السفر الشرعي، كما ترى.

ثالثاً: إن قوله: فحينئذ اندفع إيراد التكرار أيضاً. فيه أن إيراد التكرار لم يندفع بما ذكره صاحب الفيض، إذ ما ذكره خطأ من أصله، ووجه اندفاع التكرار قد ذكرناه قبل، فارجع إليه.

١٣٥٤- قال: والفرق الثاني أن آية المائدة وإن سقت في الحدث الأصغر لكنها انجرت إلى حكم الحدث الأكبر أيضاً، ثم ذكر التيمم بعدهما فلم تكن صريحة في التيمم للجنب، واحتملت أن يكون التيمم فيها مقصورة على الحدث الأصغر. اهـ (١/٣٩٧)

يقول أولاً: إن آية المائدة قد سقت لبيان التيمم من الحدث الأصغر والأكبر كليهما كما يظهر من ألفاظها، وسبب نزولها لا ينفي ولا ينافي ذلك السياق، وكذلك هي صريحة في التيمم للجنب، ولا تحتل أن يكون التيمم فيها مقصورة على الحدث الأصغر، وسبب نزولها لا ينفي ولا ينافي كونها صريحة في التيمم للجنب، ولا يستدعي أن تحتل أن يكون التيمم فيها مقصورة على الحدث الأصغر.

ثانياً: إن قوله: واحتملت أن يكون التيمم فيها مقصورة على الحدث الأصغر كذا في الفيض، والصواب: واحتملت أن يكون التيمم فيها مقصورة على الحدث الأصغر. فتدبر وربك فكبر.

١٣٥٥- قال: ولذا نسب إلى عمر -رضي الله عنه- أنه كان يتردد في التيمم

للجنب، ومثله نسب إلى ابن مسعود -رضي الله عنه- بخلاف آية النساء، فإنها لما سيقّت للحدث الأكبر من أول الأمر كانت صريحة في التيمم منهما. اهـ (١/ ٣٩٧)

يقول أولاً: لم يثبت بدليل من الأدلة أن نسبة التردد في التيمم للجنب إلى عمر وابن مسعود -رضي الله عنهما- كانت لأن آية المائدة لم تكن صريحة في التيمم للجنب، واحتملت أن يكون التيمم فيها مقصوراً على الحدث الأصغر فضلاً أن تكون النسبة مقصودة على ذلك كما يفيد تقديم الظرف في قوله: ولذا نسب الخ، وقد قال أبو موسى الأشعري لعبد الله بن مسعود: لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً أما كان يتيمم ويصلي؟ فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ قال عبد الله: لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد. وفي رواية أخرى للبخاري: فقال له أبو موسى: أرايت يا أبا عبد الرحمن، إذا أجنب فلم يجد ماء كيف يصنع؟ فقال عبد الله: لا يصلي حتى يجد الماء. فقال أبو موسى: فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم: كان يكفيك. قال: ألم تر عمر لم يقنع بذلك؟ فقال أبو موسى: فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية؟ فما درى عبد الله ما يقول، فقال: إنا لو رخصنا لهم في هذا لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم. اهـ

فدلت مكالمة أبي موسى، وعبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما- هذه على أن آية المائدة صريحة في التيمم للجنب، ولا تحتل أن يكون التيمم فيها مقصوراً على الحدث الأصغر.

ثانياً: إن قوله: بخلاف آية النساء فإنها لما سيقّت للحدث الأكبر من أول الأمر... الخ يدل أن سياق آية النساء للحدث الأكبر من أول الأمر دون آخر الأمر،

وهذه الدلالة على زعمه كما ترى، إذ لا ذكر للوضوء صراحة في آية النساء، لا في أول الأمر، ولا في آخر، كما لا يخفى على من تدبر آية النساء. فتدبر، واجتنب المرء.

ثالثاً: إن قوله: كانت صريحة في التيمم منهما فيه أن السياق والسباق يقتضيان أن تكون العبارة: كانت صريحة في التيمم منه أي من الحدث الأكبر. وصواب المقال ههنا على رأيه: بخلاف آية النساء فإنها لما سقت للحدث الأكبر كانت صريحة في التيمم منه.

١٣٥٦ - قال: قوله: في بعض أسفاره أي: غزوة بني المصطلق، وفيها قصة الإفك. اهـ (٣٩٧/١)

يقول: إن صاحب الفيض قال بعد: وفي النكاح إلا جعل الله لك منه مخرجاً، وجعل للمسلمين فيه بركة. وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك الخ، وقال بعد أيضاً: والذي يظهر أنهما كانتا في سفرين لأمرين: الأول لما أخرجه الحافظ - رحمه الله تعالى - عن الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: لما كان من أمر عقدي ما كان، وقال أهل الإفك ما قالوا، خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى، فسقط أيضاً عقدي... إلى قوله: فالرواية صحيحة عندي. اهـ

فإذا كانت هذه القصة عنده بعد قصة الإفك كان تفسيره لقوله: في بعض أسفاره. بقوله: أي: غزوة بني المصطلق، وفيها قصة الإفك. خطأ بينا.

١٣٥٧ - قال: وفي إسناد محمد بن حميد الرازي، وفيه مقال، قلت: ولكنه

يعد في طبقة الحفاظ فالرواية صحيحة عندي. اهـ (٣٩٨/١)

يقول: قال صاحب الميزان: محمد بن حميد (د، ت، ق) الرازي الحافظ عن يعقوب القمي، وابن المبارك، من بحور العلم، وهو ضعيف. قال يعقوب بن شيبة:

كثير المناكير. وقال البخاري: فيه نظر. وكذبه أبو زرعة، وقال فضلك الرازي: عندي من ابن حميد خمسون ألف حديث، ولا أحدث عنه بحرف.

وروى محمد بن شاذان عن إسحاق الكوسج قال: قرأ علينا ابن حميد كتاب المغازي عن سلمة الأبرش، فقضى أني صرت إلى علي بن مهران، فرأيتته يقرأ كتاب المغازي عن سلمة، فقلت له: قرأه عليه ابن حميد يعني عن سلمة، فتعجب علي، وقال: سمعه محمد بن حميد مني، وعن الكوسج، قال: أشهد أنه كذاب.

وقال صالح جزرة: كناهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا، ما رأيت أجراً على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس، فيقلب بعضه على بعض. وقال ابن خراش: حدثنا ابن حميد وكان والله يكذب. وجاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث.

وقال النسائي: ليس بثقة. وقال صالح جزرة: ما رأيت أحذق بالكذب من ابن حميد، ومن ابن الشاذكوني.

وقال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه قال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثني عليه أصلاً.

وقال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك الرازي يقول: دخلت على محمد بن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون.

قلت: ولم يكن يحفظ القرآن، فقد قال محمد بن جرير الطبري فيما صح له عنه قال: قرأ علينا محمد بن حميد الرازي: ليثبتوك، أو يقتلوك، أو يخرجوك.

وقال أبو بكر الصغاني: حدثنا محمد بن حميد. فقيل له: أتحدث عنه؟ فقال:

وما لي لا أحدث عنه، وقد حدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. اهـ

وقال صاحب التقريب: ومحمد بن حميد بن حيان الرازي حافظ ضعيف،

وكان ابن معين حسن الرأي فيه. اهـ

فقد تبين أن كون الرجل حافظاً، وبحراً من بحور العلم، ومن طبقة الحفاظ لا يجعله ثقة، ولا قويا، وإلا لم يضعفه من ضعفه، ولا كذبه من كذبه من المحدثين المذكورين، ولا معتبر بكون ابن معين حسن الرأي فيه في جنب أقوال الأئمة السابقين، وإلا لم يقل صاحب الميزان، ولا صاحب التقريب: ضعيف. فقول صاحب الفيض: ولكنه يعد من طبقة الحفاظ لا يجعل ابن حميد ثقة ولا قويا، فالرواية ضعيفة، وليست بصحيحة.

١٣٥٨ - قال: فهذا أيضا يدل على أن قصة فقدان القلادة وقعت مرتين، وفي إسناده ابن لهيعة، ولكن اختلاطه يؤثر فيما يروي عن حفظه، وظني أن روايته هذه عن الصحيفة... الخ (٣٩٨/١)

يقول أولاً: إن هذه الرواية لا تدل أن فقدان القلادة وقع مرتين وإنما يدل سياق القصة في هذه الرواية أن وقعت غير وقعة رواية الباب، وهذا أمر، والدلالة على أن قصة فقدان القلادة وقعت مرتين أمر آخر.

ثانياً: تقدم حال ابن لهيعة تفصيلاً في رقم الفقرة (١٠٢) وحاصل ما تقدم أن ابن لهيعة ضعيف، ليس بقوي، مدلس عن الضعفاء، لا يحتج بحديثه، ولا نور على حديثه، وهو في ذلك كله سواء قبل احتراق بعض كتبه، وبعده، ضعيف في الحاليتين، كما صرح به ابن معين وغيره.

وقال صاحب الفيض قبل: وابن لهيعة عالم كبير، احترقت كتبه، ثم كان يروي عن حفظه، فاختلط فيها، فرواياته قبل الاحتراق مقبولة. وقال ههنا: ولكن اختلاطه يؤثر فيما يروي عن حفظه، وظني أن روايته هذه عن الصحيفة لأنه يروي ههنا عن أبي الأسود، وكان عنده صحيفة منه... الخ

ولا قيمة لقوليه هذين في جنب ما تحقق من أن ابن لهيعة ضعيف لا يحتج

بحديثه في الحالتين قبل احتراق كتبه وبعده سواء حدث من الكتاب أو من الحفظ.

ثم قوله: وظني أن روايته هذه الخ يدلنا أن صاحب الفيض ليس على علم بهذا، وإلا لم يقل: وظني أن... الخ، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ فرواية ابن لهيعة هذه أيضا ضعيفة.

ثالثاً: في شرح معاني الآثار للطحاوي: عن ابن لهيعة عن أبي الأسود حدثه... الخ، وظاهره أن رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود هذه ليست من الصحيفة. ١٣٥٩ - قال: قوله: يطعن بفتح العين بمعنى الطعن باليد أو غيرها، فهوا الطعن حساً، وبضم العين للطعن معنى. اهـ (٣٩٨/١)

يقول: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: يطعني، هو بضم العين، وكذا هو في جميع ما هو حسي، وأما المعنوي فيقال: يطعن، بالفتح، هذا هو المشهور فيهما، وحكي فيهما الفتح معاً في المطالع وغيرها، والضم فيهما حكاه صاحب الجامع. اهـ

وقال العيني في الباب من العمدة: قوله: يطعني. بضم العين وكذلك جميع ما هو حسي، وأما المعنوي فيقال: يطعن. بالفتح، هذا هو المشهور فيهما، وحكي الفتح فيهما معاً كذا في المطالع، وحكى صاحب الجامع الضم فيهما. اهـ هذا، وكان الشرحان: الفتح، والعمدة، أمام عيني صاحب الفيض صباح مساء، فتدبر يرحمك الله الذي خلق الأرض والسماء.

١٣٦٠ - قال: قوله: وأعطيت خمسا ومفهوم العدد غير معتبر عند الكل، فلا تكون الخصائص منحصرة في هذا العدد فقط، حتى أن السيوطي... الخ (١/٣٩٩)

يقول أولاً: إن الحافظ قال ههنا في شرح قوله صلى الله عليه وسلم: أعطيت

خمسا لم يعطهن أحد قبل ومفهومه: أنه لم يختص بغير الخمس المذكورة، لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: فضلت على الأنبياء بست فذكر أربعاً من هذه الخمس، وزاد ثنتين كما سيأتي بعد، وطريق الجمع أن يقال: لعله اطلع أولاً على بعض ما اختص به، ثم اطلع على الباقي، ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الإشكال من أصله. اهـ

وكلام الحافظ هذا صريح في أن من أهل العلم من يرى مفهوم العدد حجة، ومنهم من لا يراه حجة، فقول صاحب الفيض: ومفهوم العدد غير معتبر عند الكل خطأ بمرّة.

ثانياً: قد قدمنا شيئاً من التفصيل في مفهوم العدد في الفقرة (٥٩٦) عند قول صاحب الفيض: فإن مفهوم العدد لا يعتبر إجماعاً فارجع إليه، وطالعه هناك.

١٣٦١ - قال: وعند الدارمي: ويصلون ولو في الكناسة قلت: وهذا لا ينافي الطهارة لأنه أخرج منخرج المبالغة، والمعنى أنهم يراقبون الأوقات، فيصلون أينما أدركتهم الصلاة، ولو في الكناسة. اهـ (٣٩٩ / ١)

يقول أولاً: قال الدارمي: أخبرنا زيد بن عوف ثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن ذكوان أبي صالح عن كعب في الشطر الأول: محمد رسول الله، عبدي المختار، لا فظ ولا غليظ، ولا صخاب في الأسواق، ولا يجزي بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، مولده بمكة، وهجرته بطيبة، وملكه بالشام.

وفي الشطر الثاني: محمد رسول الله، أمته الحمادون، يحمدون الله في السراء والضراء، يحمدون الله في كل منزلة، ويكبرونه على كل شرف، رعاة الشمس يصلون الصلاة إذا جاء وقتها، ولو كانوا على رأس كناسة، ويأتزون على أوساطهم، ويوضئون أطرافهم، وأصواتهم بالليل في جو السماء كصوت النحل. اهـ

ثانياً: قال صاحب الميزان: زيد بن عوف أبو ربيعة، ولقبه فهد، عن حماد بن سلمة، تركوه، وقال الدارقطني: ضعيف. وكتب منه أبو حاتم، وقال: ويعرف وينكر. وقال الفلاس: متروك. وذكره أبو زرعة، واتهمه بسرقة حديثين. اهـ

وقال محقق الدارمي أبو سليم الداراني: إسناده فيه زيد بن عوف، وهو متروك، وقد اتهمه أبو زرعة بالسرقة، وهو موقوف على كعب، وانظر حلية الأولياء (٣٨٧/٥) والحديث المتقدم برقم (٥). اهـ

ثالثاً: إن الدارمي أخرج قول كعب هذا بإسنادين آخرين ليس فيه جملة: رعاة الشمس يصلون الصلاة إذا جاء وقتها، ولو كانوا على رأس كناسة.

فالأول أنه قال: أخبرنا مجاهد بن موسى حدثنا معن بن عيسى حدثنا معاوية بن صالح عن أبي فروة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سأل كعب الأحمار كيف تجد نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة؟ فقال كعب: نجده محمد بن عبد الله، يولد بمكة، ويهاجر إلى طابة، ويكون ملكه بالشام، وليس بفحاش، ولا صخاب في الأسواق، ولا يكافي بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، أمته الحمادون يحمدون الله في كل سراء، ويكبرون الله على كل نجد، يوضئون أطرافهم، ويأتررون في أوساطهم، يصفون في صلاتهم كما يصفون في قتالهم، دويهم في مساجدهم كدوي النحل، يستمع مناديتهم في جو السماء.

والثاني أنه قال: أخبرنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن أبي صالح قال: قال كعب: نجده مكتوباً محمد رسول الله، لا فظ ولا غليظ، ولا صخاب بالأسواق، ولا يجزي بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، وأمته الحمادون يكبرون الله - عز وجل - على كل نجد، ويحمدونه في كل منزلة، يتأزرون على أنصافهم، ويتوضئون على أطرافهم، مناديتهم يناديتهم في جو السماء، صفهم في القتال وصفهم في الصلاة سواء، لهم بالليل دوي كدوي النحل، مولده بمكة،

ومهاجره بطيبة، وملكه بالشام.

رابعاً: إنه قد اختلف على عبد الملك بن عمير الذي يروي جملة: رعاة الشمس الخ، فقال زيد بن عوف ثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن ذكوان أبي صالح عن كعب الخ كما تقدم بحواله الدارمي، وقال أبو المحياة: عن عبد الملك بن عمير عن ابن أخي كعب قال: قال كعب الخ، وقال محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب: ثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن رجل عن ذكوان عن كعب الخ أخرجهما أبو نعيم في الحلية.

خامساً: قال صاحب الميزان: عبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي الثقة، أبو عمرو القبطي، عرف بذلك لفرس كان له اسمه قبطي، رأى علياً، وروى عن جابر بن سمرة، وجندب البجلي وخلق، وعنه زائدة وإسرائيل، وجريز، وخلق، وكان من أوعية العلم، ولي قضاء الكوفة بعد الشعبي، ولكنه طال عمره، وساء حفظه. قال أبو حاتم: ليس بحافظ تغير حفظه. وقال أحمد: ضعيف يخلط. وقال ابن معين: مخلط.

وقال ابن خراش: كان شعبة لا يرضاه. وذكر الكوسج عن أحمد: أنه ضعيف جداً. ووثقه العجلي. وقال النسائي وغيره: ليس به بأس. قال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن عبد الملك بن عمير، وعاصم بن أبي النجود، فقال: عاصم أقل اختلافاً عندي، وقدم عاصم.

قلت: لم يورده ابن عدي، ولا العقيلي، ولا ابن حبان وقد ذكروا من هو أقوى حفظاً منه، وأما ابن الجوزي فذكره فحكي الجرح، وما ذكر التوثيق، والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها، وكان عبد الملك ممن جاوز المائة، ومات في آخر سنة ست وثلاثين ومائة. اهـ

وقال الحافظ في التقريب: عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي، ويقال له الفرسي بفتح الراء والفاء ثم مهملة، نسبة إلى فرس له سابق، يقال له القبطي بكسر القاف وسكون الموحدة، وربما قيل ذلك أيضا لعبد الملك، ثقة فقيه تغير حفظه، وربما دلس، من الثالثة مات سنة ست وثلاثين، وله مائة وثلاث سنين. اهـ

فالقلب لا يطمئن إلى ثبوت جملة: ولو على الكناسة

وقال البغوي في شرح السنة: أخبرنا الإمام الحسين بن محمد القاضي، أنا أبو العباس الطيفوني، أنا أبو الحسن الترابي، نا أبو بكر البسطامي، أنا أحمد بن سيار القرشي، نا عبد الله بن عثمان عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي صالح عن عبد الله بن ضمرة عن كعب قال: إني أجد في التوراة مكتوبا: محمد رسول الله، لا فظ ولا غليظ، ولا سخاب في الأسواق، ولا يجزي السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويصفح، أمته الحمادون يحمدون الله في كل منزلة، ويكبرونه على كل نجد، يأتزرون إلى أنصافهم، ويوضئون أطرافهم، صفهم في الصلاة وصفهم في القتال سواء، مناديهم ينادي في جو السماء، لهم في جوف الليل دوي كدوي النحل، مولده بمكة، ومهاجره بطابة، وملكه بالشام. (٣٦٢٨)

وقال البغوي: وروي عن أبي صالح ذكوان عن كعب يحكي عن التوراة قال: نجد مكتوبا: محمد رسول الله، عبدي المختار، لا فظ ولا غليظ، ولا سخاب في الأسواق، ولا يجزي بالسيئة السيئة، ولكن يعفو، ويغفر، مولده بمكة، وهجرته بطيبة، وملكه بالشام، وأمته الحمادون يحمدون الله في السراء، والضراء، يحمدون الله في كل منزلة، ويكبرونه على كل شرف، رعاة الشمس يصلون الصلاة إذا جاء وقتها، يتأزرون على أنصافهم، ويتوضئون على أطرافهم، ومناديهم ينادي في جو السماء، صفهم في القتال، وصفهم في الصلاة سواء، لهم بالليل

دوي كدوي النحل. اه وليس فيه جملة: ولو على الكناسة. وقد أخرجه ابن سعد في طبقاته من ثلاث طرق عن كعب، وليس في واحدة منها جملة: ولو على الكناسة.

سادساً: الكناسة ما يكنس، والكساحة ما يكسح، وتطلقان على السباطة، والموضع الذي يلقي فيه الكناسة، والكساحة، وقد لا تكون الكناسة والكساحة والسباطة نجساً، فالنجاسة ليست من لوازم الكناسة، فلا حاجة إلى قوله: لأنه أخرج مخرج المبالغة.

سابعاً: إن الصلاة في موضع ولو كانت على وجه المبالغة يقتضي طهارته، وتنافي نجاسته لأن الطهارة من شروط الصلاة فقول صاحب الفيض: لأنه أخرج مخرج المبالغة كما ترى.

ثامناً: إنه ليس عند الدارمي: ويصلون ولو في الكناسة. وإنما عند الدارمي: يصلون الصلاة إذا جاء وقتها ولو كانوا على رأس كناسة. وبينهما فرق بين كما لا يخفى.

١٣٦٢ - قال: وهو قوله صلى الله عليه وسلم: صلوا في مراتب الغنم فالصلاة في مراتب الغنم كان لهذا، لا لظاهرة أزال مأكل اللحم، كما فهمه الذهابون إليها، وقد مر تفصيله، فتذكره. اه (١/ ٣٩٩)

يقول أولاً: إن بين جملة: يصلون الصلاة إذا جاء وقتها، ولو كانوا على رأس كناسة. وبين قول النبي صلى الله عليه وسلم: صلوا في مراتب الغنم. لفرقا بينا كما لا يخفى على أهل العلم، فقول صاحب الفيض: وهو قوله صلى الله عليه وسلم: صلوا في مراتب الغنم، كما ترى، فإن قول: يصلون الصلاة إذا جاء الخ ليس قول النبي صلى الله عليه وسلم: صلوا في مراتب الغنم. ولا كقول النبي صلى الله عليه وسلم: صلوا في مراتب الغنم. إذ لا يحتوي قول النبي صلى الله

عليه وسلم هذا على جملة: ولو في مراتب الغنم. ولا على ما يفيد مفادها.
وأما قول صاحب الفيض في باب أبواب الإبل: فهذا بمنزلة الترقى يعني أنه
كان يحب الصلاة ولو أدركته، وهو في المراتب، فيصلّي فيها أيضاً فليس عليه
أثارة من علم على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم: صلوا في مراتب الغنم أمر
للأمة، وليس بعمل له بلا غمة.

ثانياً: فالصلاة في مراتب الغنم كانت لهذا، أو لغير هذا تستدعي طهارة
مراتب الغنم، وكذا الأمر بالصلاة في مراتب الغنم لأن طهارة المكان والثياب
والبدن من شروط الصلاة.

ثالثاً: والصواب في قوله: فالصلاة في مراتب الغنم كان لهذا الخ فالصلاة في
مراتب الغنم كانت لهذا الخ.

رابعاً: تقدم تفصيل طهارة مراتب الغنم في (باب أبواب الإبل) من كتاب
الوضوء، فراجع هناك.

١٣٦٣ - قال: قوله: طهروا. واستدل به المالكية أن الماء لا يكون مستعملاً
أبداً لأن الله تعالى وصفه بالطهور، فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾
والطهور ما يطهر مرة بعد أخرى... الخ اهـ (١/٣٩٩)
يقول أولاً: إن قول النبي صلى الله عليه وسلم: وجعلت لي الأرض مسجداً
وطهوراً. لم يستدل به المالكية، ولا غيرهم أن الماء لا يكون مستعملاً أبداً.
فقول صاحب الفيض طهروا. واستدل به المالكية أن الماء لا يكون مستعملاً أبداً
خطأ محض.

ثانياً: لم يستدل المالكية، ولا غيرهم بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ أن الماء لا يكون مستعملاً أبداً، فقول صاحب الفيض: لأن الله تعالى
وصفه بالطهور كما ترى، إذ وصفه تعالى للماء بالطهور لا يستدعي أن لا يكون

الماء مستعملاً وقتاً ما، فضلاً أن لا يكون الماء مستعملاً أبداً، والحل أن صاحب الفيض جعل المستعمل، وغير المطهر شيئاً واحداً، وبينهما فرق واضح، وإن ذهب بعض الناس إلى أن الماء المستعمل غير مطهر.

ثالثاً: قال الحافظ في الباب: قوله: (وطهوراً) استدل به على أن الطهور هو المطهر لغيره، لأن الطهور ولو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية، والحديث إنما سيق لإثباتها، وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً: جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً. ومعنى طيبة طاهرة، فلو كان معنى طهوراً طاهراً لزم تحصيل الحاصل. اهـ

وروى أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين. الحديث، وهو يدل أن الصعيد الطيب مطهر، وإلا لم يكن وضوء المسلم، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الصعيد الطيب وضوء المسلم. وقال صاحب القاموس: والطهور المصدر، واسم ما يتطهر به، أو الطاهر المطهر. اهـ فالاستدلال بالطهور على المطهريّة صحيح لا غبار عليه.

رابعاً: قال صاحب الهداية: والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث خلافاً لمالك والشافعي. رحمهما الله. هما يقولان: إن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع. اهـ

وقال ابن الهمام في فتح القدير: ولا يخفى انتهاض الوجه على مالك في قوله: (إن الطهور يطهر مرة بعد أخرى) وقوله: (هو كالقطوع) لا يجديهِ شيئاً، وكشفه أنه ليس من مفهوم الطهور أن يطهر مرة واحدة فضلاً عن التكرار، فإن مفهومه ليس إلا المبالغة في الطاهر كذا كل ما كان على صيغة فعول فإنه لا يفيد سوى المبالغة في ذلك الوصف، والمبالغة فيه لا تستلزم تطهير غيره، بل رفع مانع الغير

ليس إلا أمرا شرعيا لو لا استفادته من قوله تعالى: ﴿مَاءٌ لِّيَطَهِّرَ كُمْ﴾ لما أفاده الماء أخذنا من صيغة فعول. اهـ

وقال الراغب في المفردات: والظهور قد يكون مصدرا فيما حكى سيبويه في قولهم: (تطهرت طهورا، وتوضأت وضوءا) فهذا مصدر على فعول، ومثله وقدت وقودا، ويكون اسما غير مصدر كالظهور في كونه اسما لما يفطر به، ونحو ذلك الوجور، والسعوط، والدور، ويكون صفة كالوصول، ونحو ذلك من الصفات، وعلى هذا: ﴿وَسَقَّيْهُمْ رَبَّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ أنه بخلاف ما ذكره في قوله: ويسقى من ماء صديد. وأنزلنا من السماء ماء طهورا، قال أصحاب الشافعي -رضي الله عنه- الظهور بمعنى المطهر. وذلك لا يصح من حيث اللفظ لأن فعولا لا يبنى من أفعال وفعل، وإنما يبنى ذلك من فعل. وقيل: إن ذلك اقتضى التطهير من حيث المعنى، وذلك أن الطاهران ضربان ضرب لا يتعداه الطهارة كطهارة الثوب فإنه طاهر غير مطهر به، وضرب يتعداه، فيجعل غيره طاهرا به فوصف الله تعالى الماء أنه ظهور تنبيها على هذا المعنى. اهـ

والحاصل أن الماء الطاهر مطهر سواء كان وصفه هذا مستفادا من قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ من قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَ كُمْ﴾ أو من المعنى، وأيا ما كان يكون الماء الطاهر مطهرا لا محالة، وإلا لم يكن ماء، أو لم يكن طاهرا، أو لم يكن ماء ولا طاهرا، فقول صاحب الهداية: والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث لا وجه له نقلا، ولا عقلا.

خامساً: إن قول صاحب الفيض: إنه لا يطهر بعد الاستعمال وإن بقي طاهرا... الخ صريح في أن الماء المستعمل طاهر، وقد قال قبل في (باب استعمال فضل وضوء الناس) والحاصل أن الماء المستعمل طاهر بالإقرار بأن الماء المستعمل ماء طاهر إقرار بأنه مطهر، لأن التطهير من ذاتيات الماء الطاهر أو من

لوازمه، وإلا لم يكن ماء طاهراً، فنفي تطهير الماء المستعمل بعد تسليم طهارته غير معقول أيضاً كما أنه غير منقول.

١٣٦٤ - قال: وأوزان صيغ المبالغة أربعة في الصرف، والذي وضعت لمعنى التكرار هو وزن فعال كضراب الذي يضرب مرة بعد أخرى، والفعل وضع للقوة، فالطهور ما يكون قويا في الطهارة... الخ (٣٩٩ / ١)

يقول أولاً: قال ابن الحاجب في بحث اسم الفاعل من الكافية: وما وضع منه للمبالغة كضراب، وضروب، ومضرب، وعليم وحذر مثله. اه فعَد ابن الحاجب في كلامه هذا خمسة أوزان للمبالغة، وأشار بقوله: كضراب الخ أن أوزان المبالغة لا تنحصر في الخمسة فضلاً أن تنحصر في الأربعة.

وقال صاحب الفصول الأكبرية: اسم الفاعل وزنه من الثلاثي المجرد فاعل فاعلان فاعلون فاعلة فاعلتان فاعلات، وللمبالغة فعل، فَعِيل، فَعُول، فَعَال، فُعَال مفعَل، مفعال، مفعيل، فُعِيل، فُعَلَة، فُعَل، ونحو ذلك، ويزاد التاء للتأكيد نحو علامة، وفروقة وفجرامة. اه

فقد عد صاحب الفصول الأكبرية في قوله هذا من أوزان المبالغة أحد عشر وزناً، وقال بعد ذلك: ونحو ذلك منها على أن أوزان المبالغة لا تقتصر على الأوزان المذكورة في الكتاب، بل تزيد عليها، وكان الكتابان الكافية والفصول الأكبرية أمام عيني صاحب الفيض، والمحشي الجامع صباح مساء، فالعجب منهما كيف قالاً: وأوزان صيغ المبالغة أربعة في الصرف؟ رحمهما الله الذي خلق الأرض والسماء.

ثانياً: إن قوله: والذي وضعت لمعنى التكرار هو وزن فعال كضراب الخ فيه أن ضروباً، ومضرباً كضراب يقالان على الذي يضرب مرة بعد أخرى، فالتخصيص الذي في قوله: والذي وضعت الخ كما ترى، بل يتعدى هذا المعنى إلى أوزان

أخرى للمبالغة.

ثالثاً: إن الطهور من طهر، وهو قاصر لازم، والضراب من ضرب، وهو متعد، فالفرق الذي بينهما نشأ من اللزوم والتعدية، وخصوص المادة، ألا ترى أن الذهاب يقال على الذي يذهب مرة بعد أخرى، وكذا الطهور على الذي يطهر مرة بعد أخرى، أو الذي يطهر طهارة قوية كما ذهب إليه البعض كابن الهمام، والراغب.

قال ابن الهمام في فتح القدير: وتكرر القطع لما يطلق عليه قطوع ليس إلا لخصوص المادة التي وقعت فيها المبالغة، وذلك لأن القطع تأثير في الغير بالإبانة، وهذا يستفاد من صيغة فاعل، فإن صحة إطلاق ما دام قائماً كان ثبوت القطع قائماً، ويلزمه تكرار القطع، فقد ثبت التكرار بدون صيغة فعول، فإن المبالغة المستفادة منه حينئذ ليس إلا باعتبار كثرتة وجودته.

والحاصل أن فعولا للمبالغة في ذلك الوصف، فإن كان ذلك الوصف متعدياً كان المبالغة فيه باعتبار تعلقه بالغير، وإن كان قاصراً في نفسه كان باعتباره في نفسه، لا أنه يصير متعدياً، وصفة طاهر قاصرة فالمبالغة فيه باعتبار جودته في نفسه، أما إفادة المبالغة تعلقه بالغير فلا لغة ولا عرفاً، وانظر إلى قول جرير: عذاب الثنايا ريقهن طهور في صفة أهل الجنة، وليس هو برافع. انتهى كلام ابن الهمام.

رابعاً: قوله: والذي وضعت لمعنى التكرار الصواب فيه: والذي وضع لمعنى التكرار. فتدبر يرحمك الله العزيز الغفار. اللهم إلا أن يقال: إنه أراد أن الذي وضعته اللغة لمعنى التكرار. فأرجع ضمير الفاعل إلى اللغة، وحذف ضمير المفعول. فصارت العبارة: والذي وضعت لمعنى التكرار فاحفظ هذا يا برا من الأبرار.

١٣٦٥ - قال: قوله: فأينما رجل من أمتي أدركته الصلاة الخ قال الحنفية: إنه

من قبيل أفراد الخاص بحكم العام، فلا يكون مفيدا للتخصيص، ويكون الحاصل أن المسجد إن كان... الخ (٣٩٩ / ١)

يقول أولاً: لفظ الحديث: فأیما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل. لا، فأینما رجل... الخ.

ثانياً: قوله: إنه من قبيل أفراد الخاص بحكم العام كذا قال، والصواب: إنه من قبيل إرادة الخاص بالعام. وأما الفرق بين إرادة الخاص بالعام، والتخصيص فقد بين في كتب أصول الفقه.

ثالثاً: قال: والحاصل أن المسجد إن كان قريبا فالمطلوب الصلاة فيها، والاهتمام لها كذا قال، والصواب: والحاصل أن المسجد إن كان قريبا فالمطلوب الصلاة فيه، والاهتمام له. فإن الضمير يرجع إلى المسجد، وهو مذكر ألا ترى أنه قال: أن المسجد إن كان قريبا الخ وقال: وإن لم يكن قريبا الخ، فقد التبس عليه اللغة العربية باللغة الأردنية، والبنجابية.

رابعاً: قال العيني- وهو من الحنفية أيضا- في الباب من العمدة: وقال القاضي عياض: من كان قبله من الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام- إنما أیح لهم الصلاة في مواضع مخصوصة كالبيع، والكنائس. وقيل: في موضع يتيقنون طهارته من الأرض. وخصت هذه الأمة بجواز الصلاة في جميع الأرض إلا في المواضع المستثناة بالشرع، أو موضع تيقنت نجاسته. اهـ

١٣٦٦- **قال:** قوله: بعثت إلى الناس عامة قيل: إن دعوة نوح عليه السلام أيضا كانت عامة لجميع من في الأرض، وإلا لما أهلكوا لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مَعْبُودِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ جواب... الخ (٣٩٩ / ١)

يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر هذا: وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة وقال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا

النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ **جَوَابًا** قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ورسالة نوح - عليه السلام - كانت إلى قومه خاصة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قال يا قوم، إني لكم نذير مبين، وقد جاء هذا في مواضع أخرى من القرآن المجيد، فكان نوح - عليه السلام - أيضا بعث إلى قومه خاصة، ولم يأت في الكتاب، ولا في السنة ما يدل على أنه بعث إلى الناس عامة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ يدل على أن نوحا - عليه السلام - كان بعث إلى الناس عامة، ولا دليل في الكتاب، ولا في السنة على أنه أغرق في طوفان نوح عليه السلام من لم يرسل هو إليهم من غير قومه، فلا حاجة إلى الجواب الذي ذكره صاحب الفيض، ولا إلى الجواب الذي ذكره المحشي.

باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا

١٣٦٧ - قال: دخل المصنف في مسألة فاقد الطهورين، واختار أنه يصلي كذلك، وهو أحد وجوه الشافعية، ذكرها النووي - رضي الله عنه - وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - يتشبه بالمصلين... الخ (١ / ٤٠٠)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب: ففيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين، ووجه أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك، ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لأنكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم، وبهذا قال الشافعي، وأحمد وجمهور المحدثين، وأكثر أصحاب مالك، لكن اختلفوا في وجوب الإعادة، فالمنصوص عن الشافعي وجوبها، وصححه أكثر أصحابه، واحتجوا بأنه عذر

نادر، فلم يسقط الإعادة، والمشهور عن أحمد، وبه قال المزني، وسحنون، وابن المنذر لا تجب، واحتجوا بحديث الباب، لأنها لو كانت واجبة لبينها لهم النبي صلى الله عليه وسلم إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وتعقب بأن الإعادة لا تجب على الفور، فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة، وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة . وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما: لا يصلي. لكن قال أبو حنيفة وأصحابه: يجب عليه القضاء. وبه قال الثوري والأوزاعي، وقال مالك فيما حكاه عنه المدنيون: لا يجب عليه القضاء. وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسألة، وحكى النووي في شرح المذهب عن القديم: تستحب الصلاة، وتجب الإعادة. وبهذا تصير الأقوال خمسة، والله أعلم. اهـ

وقال عبد العزيز بن عبد الله بن باز متعباً على قول الحافظ (وتعقب بأن الإعادة لا تجب على الفور): ليس هذا التعقيب بجيد، والصواب وجوب الإعادة على الفور عند وجود مقتضيها، فلما لم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة دل على عدم وجوبها. اهـ

ثانياً: إن مذهب أبي حنيفة على ما قاله الحافظ: إنه لا يصلي ويجب عليه القضاء. وقال العيني في الباب أثناء بيان الأقوال الأربعة في هذه المسألة: والثالث: تحرم عليه الصلاة لكونه محدثاً، وتجب عليه الإعادة. وهو قول أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - وقال العيني بعد هذا: وقال أبو حنيفة في المحبوس في المصر: إذا لم يجد ماء ولا تراباً نظيفاً لم يصل، وإذا وجدته صلى. اهـ

فمذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أن فاقد الطهورين تحرم عليه الصلاة، ولا يصلي، ويجب عليه القضاء، والإعادة كما صرح به الشارحان العظيمان العسقلاني، والعيني، وظاهر ألفاظهما يستدعي أنه تحرم عليه الصلاة،

ولا يصلي لأحققة، ولا تشبها.

ثالثاً: إن قول صاحب الفيض: ثم التشبه إنما هو في الركوع والسجود فقط دون القراءة. تفلسف محض ليس عليه دليل من نقل ولا عقل.

١٣٦٨ - قال: وهذا استدلال من فعلهم، ومن التبادر ببلوغ خبرهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفي كليهما نظر. اهـ (١/ ٤٠٠)

يقول أولاً: إن هذا استدلال بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم، ففي حديث الباب: فأدركتهم الصلاة، وليس معهم ماء فصلوا، فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي حديث (باب استعارة القلائد من كتاب اللباس): فحضرت الصلاة، وليسوا على وضوء، ولم يجدوا ماء، فصلوا وهم على غير وضوء، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فكل من: فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، و: فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم نص صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم علم ذلك، واطلع عليه، فالاستدلال بهذا ليس من الاستدلال بفعلهم، وبالتبادر ببلوغ خبرهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم في شيء.

وقال العيني في الباب: والرابع: تجب الصلاة، ولا تجب الإعادة وهو مذهب المزني، وهو أقوى الأقوال دليلاً، ويعضده هذا الحديث فإنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم إيجاب إعادة مثل هذه الصلاة. اهـ

ثانياً: إن هذا إذا كان استدلالاً بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق لقول صاحب الفيض: وفي كليهما نظر معنى، ولا قيمة.

١٣٦٩ - قال: ولنا في ترك الصلاة ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه أجنب ولم يصل. اهـ (١/ ٤٠٠)

يقول أولاً: قال البخاري في (باب المتيمم هل ينفخ فيهما؟) حدثنا آدم قال:

حدثنا شعبة حدثنا الحكم عن زر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: إني أجنبت فلم أصب الماء فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت، فصليت، فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: كان يكفيك هكذا، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه، قال الحافظ في الفتح: وفي تركه أمر عمر أيضا بقضائها متمسك لمن قال: إن فاقد الطهورين لا يصلي، ولا قضاء عليه كما تقدم. اهـ

وقال عبد العزيز بن عبد الله بن باز في حاشية الفتح: لكنه قول ساقط مخالف لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَتَّقِمِ فِي قِصَّةِ الْقِلَادَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: كان يكفيك هكذا، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض الخ إشارة إلى أن ما فعله عمار من الصلاة وغيرها هو الصواب سوى ما زاد في فعله على التيمم، وأن ما فعله عمر من ترك الصلاة ليس بصواب، فليس فعل عمر هذا من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم في شيء، فلا دلالة في فعل عمر هذا على ترك الصلاة لفاقد الطهورين.

ثانياً: إن هذا استدلال بترك عمر، أو بفعل عمر الذي هو الترك و بالتبادر ببلوغ خبره إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفي كليهما نظر، وإنما قلنا هذا على منوال قوله: وهذا استدلال من فعلهم ومن التبادر الخ.

ثالثاً: إن عمر رضي الله عنه لم يصل في ذلك السفر أصلاً، لا حقيقة ولا تشبهاً، فكيف ثبتت الصلاة في هذه الصورة تشبهاً بالمصلين؟ فأنى يثبت التشبه في الركوع والسجود دون القراءة؟.

١٣٧٠ - قال: على أنه قياس لنادر الوقوع على كثير الوقوع فإن فقدان الماء مما يكثر وقوعه بخلاف فقدان الطهورين. اهـ (١/ ٤٠١)

يقول أولاً: قال المحشي: ولعله لا يرد على البخاري لأنه لم ينزل إذ ذاك طهورية التراب، فكان الماء هو الطهور، ففقد الطهور الواحد حال كونه طهوراً فقط كفقد الطهورين عند مشروعية الطهارة بهما، ولا أفهم بينهما فرقا، والله تعالى أعلم. اهـ

ثانياً: إن قياس نادر الوقوع على كثير الوقوع موجود في فعل عمر الذي هو الترك، ولا سيما إذ كان هذا بعد نزول الطهورية بالتراب والصعيد كما يفهم من سياق حديث عمار وعمر بن الخطاب الذي ذكرناه قبل.

ثالثاً: إنه لا مضايقة في قياس نادر الوقوع على كثير الوقوع، ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري. ويقاس التغوط في هذا على البول مع أن التغوط في الماء الدائم نادر الوقوع والبول فيه كثير الوقوع.

﴿ باب التيمم في الحضر ﴾

١٣٧١ - قال: أما حديث أبي الجهم ففيه أن رجلاً سلم عليه، وهو مقبل من نحو بئر جمل، فكان السلام فيه بعد البول لا حال البول، وفيه رده صلى الله عليه وسلم بعد التيمم، وليس فيه ذكر العلة. اهـ (١/ ٤٠٢)

يقول: قال البخاري: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال: سمعت عميراً مولى ابن عباس قال: أقبلت أنا، وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أقبل النبي صلى الله عليه وسلم

من نحو بثر جمل، فلقية رجل، فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار، فمسح بوجهه ويديه، ثم رد عليه السلام. اهـ

١٣٧٢ - قال: وأما حديث ابن عمر - رضي الله عنه - ففيه أنه سلم عليه حال البول، وفيه أنه لم يرد عليه السلام، وفيه عند الطحاوي، وأبي داود جواب السلام بعد التيمم مع ذكر التعليل، والاختلاف في أن السلام كان بعد خروجه من غائط أو بول، فاختلف حديثه، ففي الترمذي، و مسلم، والطحاوي في طريق أن السلام كان حال البول، وعند الطحاوي من طريق آخر، وأبي داود أنه كان بعد الخروج من الغائط أو البول. اهـ (٤٠٢/١)

يقول أولاً: قال مسلم: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، قال نا أبي قال: نا سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً مر، و رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول، فسلم فلم يرد عليه.

وقال أبو داود: حدثنا أحمد بن إبراهيم الموصلي أبو علي أنا محمد بن ثابت العبدي نا نافع قال: انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس، فقضى ابن عمر حاجته، وكان من حديثه يومئذ أن قال: مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك، وقد خرج من غائط أو بول، فسلم عليه، فلم يرد عليه، حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكة فضرب بيديه على الحائط، ومسح بهما وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى، فمسح ذراعيه، ثم رد على الرجل السلام، وقال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنني لم أكن على طهر.

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم، قال ابن داسة: قال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورووه فعل ابن عمر.

قال صاحب عون المعبود: قال الخطابي في المعالم: حديث ابن عمر لا

يصح لأن محمد بن ثابت العبدي ضعيف جدا، لا يحتج بحديثه. قال المنذري: قال الخطابي: قد أنكر محمد بن إسماعيل البخاري على محمد بن ثابت رفع هذا الحديث وقال البيهقي: ورفع غير منكر. انتهى

وقال الترمذي: حدثنا نصر بن علي و محمد بن بشار قالوا: نا أبو أحمد عن سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر أن رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول، فلم يرد عليه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وقال الطحاوي: حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا محمد بن بشار قال: ثنا أبو أحمد الزبيري قال: ثنا سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر أن رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول، فلم يرد عليه حتى أتى حائطاً فتيّم.

وقال الطحاوي: حدثنا ربيع المؤذن قال: ثنا أسد قال: ثنا محمد بن ثابت العبدي ح وحدثنا حسين بن نصر، و سليمان بن شعيب قالوا: ثنا يحيى بن حسان قال: ثنا محمد بن ثابت قال: ثنا نافع قال: انطلقت مع ابن عمر إلى ابن عباس في حاجة لابن عمر، فقضى حاجته، فكان من حديثه يومئذ أنه قال: مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك، وقد خرج من غائط أو بول، فسلم عليه، فلم يرد عليه السلام حتى كاد الرجل أن يتوارى في السكة، فضرب يديه على الحائط فتيّم لوجهه، ثم ضرب ضربة أخرى فتيّم لذراعيه، قال: ثم رد عليه السلام، وقال: أما إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنني كنت لست بطاهر. اهـ

وحديث ابن عمر بهذه الطريق ضعيف لأجل محمد بن ثابت العبدي فإنه ضعيف جدا كما ذكرنا قبل.

ثانياً: إن لحديث ابن عمر هذا طريقين: الأول طريق الضحاك بن عثمان عند مسلم، والترمذي، والطحاوي وغيرهم أن رجلاً سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فلم يرد عليه، وزاد الطحاوي: حتى أتى حائطاً فتيّم. والثاني: طريق محمد بن ثابت العبدي، وفيه أنه مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك، وقد خرج من غائط أو بول. الحديث، وهذا الطريق ليس بثابت كما عرفت.

وله طريق ثالث، وهو طريق ابن الهاد عند أبي داود، والدارقطني وغيرهما، ولفظه: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائط، فلقيه رجل عند بئرجمل، فسلم عليه، فلم يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الحائط، فوضع يده على الحائط، ثم مسح وجهه ويديه، ثم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرجل السلام.

١٣٧٣- **قال:** وأما حديث مهاجر ففيه اختلاف أيضاً، فعند ابن ماجه أنه سلم عليه، وهو يتوضأ، فلم يرد عليه السلام حتى فرغ من وضوئه مع ذكر التعليل، وهكذا عند الطحاوي في طريق وعنده من طريق آخر، وأبي داود أنه سلم عليه وهو يبول وعلى الأول فيه استدلال الطحاوي، وعلى الثاني يعني إذا كان لفظه: وهو يبول. تحول إلى مسألة أخرى، وهي ما في حديث ابن عمر- رضي الله عنه- اهـ (٣٠٢ / ١)

يقول: قال أبو داود: حدثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الأعلى ثنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن حنظلة بن المنذر أبي ساسان عن المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يبول، فسلم عليه، فلم يرد عليه، حتى توضأ، ثم اعتذر إليه، فقال: إني كرهت أن أذكر الله تعالى ذكره إلا على طهر أو قال على طهارة.

وقال النسائي: أخبرنا محمد بن بشار حدثنا معاذ بن معاذ قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن حنين أبي ساسان عن المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يبول، فلم يرد عليه السلام، حتى توضأ، فلما توضأ رد عليه.

وقال ابن ماجه: حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي وأحمد بن سعيد الدارمي ثنا روح بن عبادة عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن حنين بن المنذر بن الحارث بن ولة أبي ساسان الرقاشي عن المهاجر بن قنفذ بن عمرو بن جذعان قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يتوضأ، فسلمت عليه، فلم يرد عليه، فلما فرغ من وضوئه قال: إنه لم يمنعني من أن أرد عليك إلا أنني كنت على غير وضوء. قال أبو الحسن بن سلمة: ثنا أبو حاتم ثنا الأنصاري عن سعيد بن أبي عروبة، فذكر نحوه.

وقال الدارمي: أخبرنا إسحاق ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن الحسن عن الحنين عن المهاجرين قنفذ أنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يبول، فلم يرد عليه السلام حتى توضأ، فلما توضأ رد عليه.

وقال أبو جعفر الطحاوي: حدثنا علي بن معبد قال: ثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن حنين أبي ساسان عن المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يتوضأ، فلم يرد عليه، فلما فرغ من وضوئه قال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهارة.

حدثنا محمد خزيمة قال: ثنا حجاج قال: ثنا حماد قال: أنا حميد وغيره عن الحسن عن المهاجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول أو قال: مررت به، وقد بال، فسلمت عليه فلم يرد علي حتى فرغ من وضوئه، ثم رد علي. انتهى كلام

الطحاوي.

وقال الألباني في الصحيحة (٨٣٤): إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر، أو قال: على طهارة. أخرجه أبو داود (٤ / ١) والنسائي (١٦ / ١) والدارمي (٢ / ٢٨٧) وابن ماجه (١٤٥ / ١) والحاكم (١٦٧ / ١) وعنه البيهقي (٩٠ / ١) وأحمد (٨٠ / ٥) عن قتادة عن الحسن عن حنظلة بن المنذر أبي ساسان عن المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول، فسلم عليه فلم يرد عليه، حتى توضأ، ثم اعتذر إليه فقال..... فذكره. وليس عند النسائي والدارمي المتن المذكور أعلاه. اهـ

والذي يظهر أن لفظ: وهو يبول . في حديث المهاجر بن قنفذ هو الصواب، والله أعلم.

١٣٧٤ - قال: والذي تبين لي أن قصة أبي الجهم، وقصة ابن عمر - رضي الله عنه - واحدة لما عند الدارقطني، وكنز العمال في قصة ابن عمر - رضي الله عنه - كما في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - يعني أن السلام كان حال البول، وما في حديث أبي الجهم ففيه تقديم وتأخير في سرد القصة... الخ (٤٠٢ / ١) - (٤٠٣)

يقول أولاً: إن قصة حديث أبي الجهم قد رواها ابن عمر كما في طريق ابن الهاد عند أبي داود، والدارقطني وغيرهما، ولفظه: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائط، فلقيه رجل عند بئر جمل، فسلم عليه، فلم يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى أقبل على الغائط، فوضع يده على الغائط، ثم مسح وجهه ويديه، ثم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرجل السلام، وقصة حديث المهاجر بن قنفذ قد رواها ابن عمر أيضاً كما في طريق الضحاك بن عثمان عند مسلم، وأبي داود، والترمذي، والطحاوي وغيرهم، بقي أمر، وهو أن في

حديث المهاجر بن قنفذ ذكر الوضوء، وفي طريق الضحاك عن نافع عن ابن عمر ذكر التيمم، وذاك لا يصعب عليك فإن التيمم وضوء وطهور.

ولك أن تقول: إن قصة حديث ابن عمر من طريق الضحاك غير قصة حديث أبي الجهم، وحديث ابن عمر من طريق ابن الهاد، إذ فيهما سلام الرجل بعد البول، وفي الأول سلام الرجل حال البول، وغير قصة حديث المهاجر بن قنفذ إذ فيه الوضوء، وفي الأول التيمم، فلا حاجة إلى التمحلات والتكلفات التي ارتكبتها صاحب الفيض بدون دليل، ولا علم.

ثانياً: إن ما عند الدارقطني، وكنز العمال في قصة ابن عمر قد ذكره المحشي بقوله: وسياقه عند الدارقطني هكذا: عن ابن الهاد أن نافعاً حدثه عن ابن عمر -رضي الله عنه- قال: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم..... فذكر اللفظ الذي ذكرناه قبل، ثم قال: ونحوه في الكنز أيضاً (ص: ٥٣ ج) ففيه دليل على أن القصة في حديث ابن عمر -رضي الله عنه- هي القصة عند بئر جمل، وتلك القصة ليست إلا لأبي الجهم، فظهر أن القصة في حديثي ابن عمر -رضي الله عنه- وأبي الجهم واحدة... الخ.

قوله: فظهر أن القصة... الخ كذا في الحاشية، والصواب فظهر أن القصتين... الخ.

فسلام الرجل على النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الجهم كان بعد البول، لا حال البول، قال صاحب الفيض نفسه قبل: أما حديث أبي الجهم ففيه أن رجلاً سلم عليه، وهو مقبل من نحو بئر جمل، فكان السلام فيه بعد البول، لا حال البول وفي حديث ابن عمر من طريق ابن الهاد: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائط، فلقى رجلاً عند بئر جمل، فسلم عليه. فسلام الرجل على النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر بطريق ابن الهاد كان بعد البول، لا

حال البول.

فصاحب الفيض تفتن لفظ: بئر جمل في هذا الطريق حين استدل على اتحاد القصة، وغفل عن لفظ: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائط، فلقية رجل الخ في هذا الطريق، فقال: يعني أن السلام كان حال البول وما في حديث أبي الجهم الخ فلا تقديم، ولا تأخير في حديث أبي الجهم، ولا في حديث ابن عمر بطريق ابن الهاد.

وأما حديث ابن عمر بطريق الضحاك بن عثمان فيتعلق بقصة حديث المهاجر بن قنفذ، وكان فيها سلام الرجل على النبي صلى الله عليه وسلم حال البول، لا بعد البول، فلا اختلاف ولا إشكال، وإنما طرأ على بعض الأفهام تفريط وإغفال، وبهذا اندفع التعارض بين حديثي ابن عمر بطريق الضحاك وطريق ابن الهاد، وارتفع التخالف، وحصل التآلف.

قال الألباني في الإرواء (٥٤): قول ابن عمر: مر رجل بالنبي صلى الله عليه وسلم، فسلم عليه وهو يبول، فلم يرد عليه. رواه مسلم.

صحيح أخرجه مسلم (١/ ١٩٤) وكذا أبو عوانة (١/ ٢١٥) وأبو داود (١/ ٤) والترمذي (١/ ١٥٠) وصححه، والنسائي (١/ ١٥) وابن ماجه (١/ ١٤٦) من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع عنه.

قلت: وهذا سند حسن كما بينته في صحيح سنن أبي دود (رقم: ١٢) وله فيه شاهد من حديث المهاجر بن قنفذ، وفيه أنه هو المسلم، وزاد: حتى توضأ، ثم اعتذر إليه، فقال: إني كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهر أو قال: على طهارة. وصححه الحاكم والذهبي والنووي. اهـ

ثالثاً: إن قوله: لما عند الدارقطني الخ فيه إبعاد النجعة، فإن حديث ابن عمر بطريق ابن الهاد بلفظ: بئر جمل. موجود في سنن أبي داود أيضاً كما ذكرنا قبل.

رابعاً: إن قوله: في قصة ابن عمر- رضي الله عنه- كما في حديث ابن عمر- رضي الله عنه- خطأ كما يظهر من السياق والسباق، ولم يستدرك في جدول الأخطاء الملحق بأول الجزء الأول، ولا بآخر الجزء الرابع من الفيض.

١٣٧٥- قال: وما تحرر عندي في هذا الباب أن السلام كان حال البول، والجواب بعد التيمم مرة، وبعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أقبل من نحو بئرجمل كما ذكره أبو الجهم. اهـ (١/٤٠٣-٤٠٤)

يقول أولاً: إن مقصود صاحب الفيض أن حديث ابن عمر، وحديث أبي الجهم يخبران عن قصة واحدة، وقد أوضح مراده قبل بقوله: يعني كان النبي صلى الله عليه وسلم يبول، فلقيه ذلك الرجل، وسلم عليه، فلم يرد عليه حتى إذا أقبل من نحو بئرجمل بعد البول تيمم، ورد عليه السلام. اهـ لكن ألفاظ قوله: وما تحرر عندي في هذا الباب الخ لا توضح هذا المقصود والمراد.

ثانياً: إن سياقي الحديثين: حديث أبي الجهم، وحديث ابن عمر من طريق ابن الهاد يردان هذا المقصود فإن سياق حديث أبي الجهم على ما ذكره المحشي: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئرجمل، فلقيه رجل، فسلم عليه الخ، وسياق حديث ابن عمر من طريق ابن الهاد على ما ذكره المحشي: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائط، فلقيه رجل عند بئرجمل، فسلم عليه الخ فالسياقان صريحان أن سلام ذلك الرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بعد أن بال رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا حال البول.

وأما حديث ابن عمر من طريق الضحاك أن رجلاً سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبول الخ فحكاية عن قصة أخرى غير قصة بئرجمل كما أوضحناه قبل.

١٣٧٦- قال: بقي الاختلاف بكون السلام بعد البول عند أبي الجهم، وحال البول عند ابن عمر- رضي الله عنه- فالأمر فيه سهل، ويحمل على توسع الرواة، ويقال: إن الواقعة على صرافتها الوضوء أخرى. اهـ (١/ ٤٠٤)

يقول أولاً: قد رأيت أنه لا اختلاف بين بيان أبي الجهم، وبيان ابن عمر من طريق ابن الهاد في شأن سلام الرجل إذ بيانهما صريح أنه كان بعد البول، وقد تقدم تفصيله.

ثانياً: إن قوله: ويحمل على توسع الرواة. مبني على الاختلاف الذي زعمه، فإذا لا اختلاف لا حاجة إلى قوله هذا.

ثالثاً: إن قوله: ويقال: إن الواقعة على صرافتها الوضوء أخرى. مما لا أدرك معناه.

١٣٧٧- قال: وقد روي عنه من غير وجه أنه لم يكن يحجزه عن قراءة القرآن شيء غير الجنابة. اهـ (١/ ٤٠٤)

يقول: قال صاحب المشكاة: وعن علي قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من الخلاء، فيقرئنا القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولم يكن يحجبه، أو يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة. رواه أبو داود، والنسائي، وروي ابن ماجه نحوه. اهـ قال الألباني في تعليقه على المشكاة: إسناده ضعيف كما حققته في ضعيف السنن (رقم ٣١) وقد ضعفه جماعة، وصححه آخرون، والحق ما ذكرته، وقد شاع الاستدلال به على تحريم قراءة القرآن على الجنب، وهو لو صح لم يدل على ذلك لأنه فعل، بل ترك، وذلك مما لا يدل على ما زعموا، كما هو ظاهر. اهـ

١٣٧٨- قال: ولعلك لو نظرت على هذه الأجزاء بالغور والإمعان سهل عليك الأمر، وعلمت أن المسألة المشهورة لا تخالف الأحاديث. اهـ (١/ ٤٠٤)

يقول أولاً: قال المحشي: قال السيوطي- رحمه الله- في حاشيته على ابن

ماجه: إنه ينبغي لمن سلم عليه في تلك الحال أن يدع الرد حتى يتوضأ أو يتيمم، ثم يرد، وهذا إذا لم يخش فوت المسلم، أما إذا خشي فوته، فالحديث لا يدل على المنع لأن النبي صلى الله عليه وسلم تمكن من الرد بعد أن توضأ، أو تيمم على اختلاف الرواية. انتهى

قلت: ولعله - رحمه الله تعالى - أراد منه التوجيه للمسألة المشهورة من أن رد السلام جائز بدون الطهارة، فقال: ما نطق به النص هو أن الطهارة مستحبة لرد السلام، وهذا مسلم، أما أنه لا يجوز، وإن لم يتمكن من الطهارة، فالحديث ساكت عنه لأن النبي صلى الله عليه وسلم تمكن من الطهارة، وعلمنا من الخارج أنه جائز، فلم يخالف الحديث. قلت: ولعل معنى قوله: إلا أنى كرهت. عنده يعني عند التمكن بها. انتهى كلام المحشي (٤٠٥/١)

وأنت خبير بأنه ليس على علم بما قال، كما يرشدك قوله: ولعله رحمه الله الخ، وقوله: ولعل معنى قوله: إلا أنى... الخ. ثانياً: إن آثار العجمية تلوح على قوله: لو نظرت على هذه الأجزاء بالغور والإمعان الخ.

١٣٧٩ - قال المحشي: ولم أجد هاتين غير عند ابن ماجه، ولا سمعت فيها شيئاً من شيخي، والذي لا أشك فيه - والله تعالى أعلم - أنها قصة مهاجر - رضي الله عنه - أو ما ذكره ابن عمر - رضي الله عنه - وإذن تحصل من مجموع الروايات ثلاث قصص مع مغايرات فيها. اهـ (٤٠٢/١)

يقول أولاً: إن صاحب الفيض قال: واعلم أن في الباب ثلاث وقائع الخ (١/٤٠١) وقال بعد: وحينئذ تحصل أنهما قصتان الخ (١/٤٠٣) وقال المحشي هنا: وإذن تحصل من مجموع الروايات ثلاث قصص الخ وقال بعد: وإذن تحصل من المجموع قصتان فقط قصة أبي الجهم، وقصة مهاجر الخ (١/٤٠٣)

فالشيخ جعل الوقائع ثلاثاً في موضع، واثنين في موضع آخر، وكذا التلميذ جعل القصص ثلاثاً في مقام، وقصتين فقط في مقام آخر.

والحل أنها ثلاث باعتبار الروايات: رواية أبي الجهم، ورواية ابن عمر، ورواية مهاجر بن قنفذ، وقصتان باعتبار نفس الأمر، فإن قصة رواية ابن عمر من طريق ابن الهاد هي قصة رواية أبي الجهم، وقصة رواية ابن عمر من طريق الضحاك بن عثمان هي قصة رواية مهاجر بن قنفذ.

وفي هذا الحل أن المحشي أتى بخمس روايات: الثلاث المذكورة، والرابعة رواية أبي هريرة، والخامسة رواية جابر بن عبد الله. وأما قول المحشي: والذي لا أشك... الخ جزم من غير دليل ما.

ثانياً: إن قوله: ولم أجد هاتين غير عند ابن ماجه. انقلب على الكاتب، وكان في الأصل: ولم أجد هاتين عند غير ابن ماجه.

ثالثاً: إن الضمير في قوله: ولا سمعت فيها الخ، وفي قوله: أنها. يرجع إلى هاتين، ولا يخفى ما في هذا الكلام على من له أدنى مراس بالعربية.

١٣٨٠ - قال: قوله: ولا يجد من يناوله الخ، وعندنا يتيّم، وإن كان يجده، لأن القدرة بالغير غير معتبرة عندنا. اهـ (١/٤٠٥)

يقول: لم يأت بدليل من الكتاب، ولا من السنة على أن القدرة بالغير غير معتبرة، ثم الإعانة على نوائب الحق من شمائل عباد الله سبحانه وتعالى، وقال الله تعالى: ﴿وَتَصَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ فإذا ناوله رجل ماء كان قادراً بالذات، لا قادراً بالغير، والله أعلم.

١٣٨١ - قال المحشي: والذي يدور بالبال وإن لم يكن له بال أن الطهارة لرد السلام كالوضوء مما مست النار، ومن لحوم الإبل، ومن مس الفرج، ومس المرأة، فكما حمله الشيخ - رحمه الله تعالى - على مستحب الخواص كذلك

فليحملها على مستحب الخواص ليتسع الأمر، ويقرب بمسائل الفقه والأحاديث الواردة في التوسيع فيه، والله تعالى أعلم. اهـ (٤٠٥/١)

يقول: وهذا الذي ذهب إليه صاحب الفيض، وتلميذه في هذه المسائل لا دليل عليه في الكتاب، ولا في السنة، وقد تقدم الكلام على أمر مستحب الخواص في كتاب الموضوع، فارجع إليه.

﴿باب المتيمم هل يتفخ فيهما؟﴾

١٣٨٢ - قال: وواقعة عمار مع عمر - رضي الله عنهما - هذه ما علمت متى هي؟ مع أنني تتبعت لذلك كثيرا، وبوب عليه النسائي باب التيمم في الحضر، وعنده واقعة أخرى في السفر في قصة فقدان القلادة، وعبارة الترمذي تشعر باتحاد القصتين، وذهب الطحاوي إلى تعدد القصتين لأن روايته بالمسح قبل روايته بالكفين. اهـ (٤٠٥/١)

يقول أولاً: إن واقعة عمار مع عمر كانت في السفر لقول عمار في حديث الباب لعمر: أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت. ولقول عمار في الحديث الذي ذكره النسائي في باب التيمم في الحضر: يا أمير المؤمنين، أما تذكر إذ أنا وأنت في سرية. ز

وعقد النسائي عليه (باب التيمم في الحضر) لا يستدعي أن النسائي يقول بأن واقعة عمار مع عمر كانت في الحضر دون السفر، فإن النسائي يفهم معنى قول عمار: أما تذكر إذ أنا، وأنت في سرية، وإنما استدلال النسائي بحديث عمار هذا على التيمم في الحضر بقول النبي صلى الله عليه وسلم فيه: إنما كان يكفئك، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم الخ، وفي حديث الباب: كان يكفئك هكذا فضرب النبي صلى الله عليه وسلم الخ، وفي حديث الباب الآتي: يكفئك الوجه والكفان. ومعلوم أن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

ثانياً إن تمعك عمار - رضي الله عنه - يرشدنا إلى أن عماراً كان يعلم التيمم، ولكن كان لا يعلم أن التيمم يقوم مقام الغسل حين لا يوجد الماء، قال العيني في فصل استنباط الأحكام: الثاني: فيه دليل على صحة القياس لقول عمار: أما أنا فتمعكت. اجتهد في التيمم ظناً منه أن حالة الجنابة تخالف حالة الحدث الأصغر، فقاسه على الغسل، وهذا يدل على أنه كان عنده علم من أصل التيمم، ثم إنه لما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم علمه صفة التيمم فإنه للجنابة والحدث سواء. اهـ

فواقعة عمار مع عمر كانت بعد نزول آية التيمم، وعبرة الترمذي يرشدنا إلى ذلك، كما سيأتي إن شاء الله سبحانه وتعالى.

ثالثاً: إن الإمام الترمذي قال: (باب ما جاء في التيمم) حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس نا يزيد بن زريع نا سعيد عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالتيمم للوجه والكفين. وفي الباب عن عائشة وابن عباس، قال أبو عيسى: حديث عمار حديث حسن صحيح، وقد روي عن عمار من غير وجه. اهـ وقال الترمذي: وقد روي هذا الحديث عن عمار في التيمم أنه قال: الوجه والكفين. من غير وجه، وقد روي عن عمار أنه قال: تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب والآباط. فضعف بعض أهل العلم حديث عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم للوجه والكفين لما روي عنه حديث المناكب والآباط.

قال إسحاق بن إبراهيم: حديث عمار في التيمم للوجه والكفين هو حديث صحيح، وحديث عمار: تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب والآباط ليس بمخالف لحديث الوجه والكفين، لأن عماراً لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك، وإنما قال: فعلنا كذا وكذا. فلما سأل النبي صلى الله

عليه وسلم أمره بالوجه والكفين، والدليل على ذلك ما أفتى به عمار بعد النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم أنه قال: الوجه والكفين. ففي هذا دلالة على أنه انتهى إلى ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم. انتهى كلام الترمذي.

وليس فيه أدنى أدنى إشعار باتحاد قصة تمعك عمار، وقصة فقدان القلادة، بل هو صريح في تعدد القصتين، والحديثين، حديث عمار في التمعك، وهو حديث الوجه والكفين، وحديثه في فقد ان القلادة، وهو حديث المناكب والآباط.

وأما تضعيف بعض أهل العلم لحديث عمار في التيمم للوجه والكفين بحديثه في التيمم إلى المناكب والآباط فقد رده الترمذي بقوله: قال إسحاق بن إبراهيم النخ، فلا إشعار فيه عند الترمذي، ولو سلم الإشعار فيه عند بعض أهل العلم، والله أعلم.

رابعاً: إن قوله: لأن روايته بالمسح قبل روايته بالكفين. خطأ ولم يستدرك في جدول الأخطاء، والصواب: لأن روايته للمسح إلى المناكب قبل روايته للمسح بالكفين.

باب التيمم للوجه والكفين

١٣٨٣ - قال: وضعف الحافظ أحاديث المسح إلى نصف العضد، ونصف

الساعد، قلت: ولعل الوجه فيه... الخ (١/٤٠٦)

يقول أولاً: إن الحافظ قال: قوله: (باب التيمم للوجه والكفين) أي: هو الواجب المجزئ، وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار، وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه، فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملاً، وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في

الصحيحين، وبذكر المرفقين في السنن، وفي رواية: إلى نصف الذراع، وفي رواية: إلى الآباط. فأما رواية المرفقين، وكذا نصف الذراع ففيهما مقال. اهـ

ثانياً: إن قوله: ولعل الوجه فيه الخ يرشدنا إلى أنه ليس على علم بهذا الوجه، ثم قد علمت أن الروايات التي ورد فيها ذكر غير اليدين، والكفين، والآباط ضعيفة، فلا حاجة إلى بيان الوجه، ولو بغير علم.

١٣٨٤- قال: وحسن الحافظ أحاديث المسح إلى المرفقين أيضاً. اهـ

(٤٠٦/١)

أقول: قال في الفتح: فأما رواية المرفقين، وكذا نصف الذراع ففيهما مقال. وقال قبل ذلك: وما عداهما فضيف أو مختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه. اهـ

يقول: قال الحافظ في الدراية: وأخرج الدارقطني، والحاكم نحو حديث ابن عمر المذكور من حديث جابر بإسناد حسن قال الدارقطني: رواه ثقات. وهو من رواية عثمان بن محمد الأنماطي عن حرمي بن عمار عن عذرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر، وخالفه يحيى بن حكيم ومحمد بن معمر فقالا عن حرمي بن عمار عن حريش بن الخريت عن ابن أبي مليكة عن عائشة أخرجه البزار، وقال: الحريش هو أخو الزبير بن الخريت. قلت: قال البخاري: وفيه نظر. وذكره ابن عدي في الكامل، وقال: لم أعتبر حديثه. وفي الباب عن الأسلع بن شريك أخرجه الطبراني والدارقطني والبيهقي. وعن عمار بن ياسر قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة، فأمرنا، فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين. أخرجه البزار بإسناد حسن، ولكن أخرجه أبو داود، فقال: إلى المناكب، وذكر أبو داود علته والاختلاف فيه. اهـ

وأنت خبير بأن حسن إسناد الحديث أمر، وحسن الحديث أمر آخر، وكذا

صحة إسناد الحديث شيء، وصحة الحديث شيء آخر، ولا يستلزم الأول الثاني، فلا معارضة بين كلام الحافظ في الفتح، وبين كلامه في الدراية.

١٣٨٥- قال المحشي: وكأنني أرى القرآن يهيم الأمر ليختلفوا فيه، واختلاف أمتي رحمة، ولذلك خلقهم، ويبقى الناس في فسحة من الأمر، وإنما يريد الله بكم اليسر، فصرح في الموضوع بالغاية الخ (١/٤٠٦)

يقول أولاً: إن حديث: اختلاف أمتي رحمة. لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال الألباني في المجلد الأول من السلسلة الضعيفة (٥٧): (اختلاف أمتي رحمة) لا أصل له، ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند، فلم يوفقوا، حتى قال السيوطي في الجامع الصغير: ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا. وهذا بعيد عندي، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه صلى الله عليه وسلم، وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده، ونقل المناوي عن السبكي أنه قال: وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح، ولا ضعيف، ولا موضوع. وأقره الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على تفسير البيضاوي. (ق ٩٢/٢)

ثم إن معنى هذا الحديث مستنكر عند المحققين من العلماء فقال العلامة ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (٥/٦٤) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث: وهذا من أفسد قول يكون، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطاً، وهذا ما لا يقوله مسلم، لأنه ليس إلا اتفاق، أو اختلاف، وليس إلا رحمة، أو سخط. وقال في مكان آخر: باطل مكذوب. كما سيأتي في كلامه المذكور عند الحديث (٦١) وإن من آثار هذا الحديث السيئة أن كثيراً من المسلمين يقرون بسببه الاختلاف الشديد الواقع بين المذاهب الأربعة، ولا يحاولون الرجوع بها إلى الكتاب، والسنة الصحيحة كما أمرهم بذلك أئمتهم -رضي الله عنهم- بل إن

أو لئلا يرون مذاهب هؤلاء الأئمة - رضي الله عنهم - كشرائع متعددة، يقولون هذا مع علمهم بما بينها من اختلاف، وتعارض لا يمكن التوفيق بينها إلا برد بعضها المخالف للدليل، وقبول بعضها الآخر الموافق له، وهذا ما لا يفعلون! وبذلك فقد نسبوا إلى الشريعة التناقض وهو وحده دليل على أنه ليس من الله عز وجل، لو كانوا يتأملون قوله تعالى في حق القرآن: لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا. فالآية صريحة في أن الاختلاف ليس من الله، فكيف يصح إذن جعله شريعة متبعة، ورحمة منزلة؟

وبسبب هذا الحديث ونحوه ظل أكثر المسلمين بعد الأئمة الأربعة إلى اليوم مختلفين في كثير من المسائل الاعتقادية، والعملية، ولو أنهم كانوا يرون أن الخلاف شر كما قال ابن مسعود وغيره - رضي الله عنهم - ودلت على ذمه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الكثيرة، لسعوا إلى الاتفاق، ولأمكنهم ذلك في أكثر هذه المسائل بما نصب الله تعالى عليها من الأدلة التي يعرف بها الصواب من الخطأ، والحق من الباطل، ثم عذر بعضهم بعضا فيما يختلفون فيه، ولكن لماذا هذا السعي، وهم يرون أن الاختلاف رحمة، وأن المذاهب على اختلافها كشرائع متعددة؟

وإن شئت أن ترى أثر هذا الاختلاف والإصرار عليه فانظر إلى كثير من المساجد تجد فيها أربعة محاريب يصلي فيها أربعة من الأئمة، ولكل منهم جماعة ينتظرون الصلاة مع إمامهم كأنهم أصحاب أديان مختلفة، وكيف وعالمهم يقول: إن مذاهبهم كشرائع متعددة. يفعلون ذلك وهم يعلمون قوله صلى الله عليه وسلم: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، رواه مسلم وغيره، ولكنهم يستجيزون مخالفة هذا الحديث وغيره محافظة منهم على المذاهب فإن المذهب معظم عندهم ومحفوظ أكثر من أحاديثه عليه الصلاة والسلام.

وجملة القول أن الاختلاف مذموم في الشريعة، فالواجب محاولة التخلص منه ما أمكن، لأنه من أسباب ضعف الأمة، كما قال تعالى: ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم. أما الرضا به وتسميته رحمة فخلافاً للآيات الكريمة المصروفة بدمه، ولا مسند له إلا هذا الحديث الذي لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا وقد يرد سؤال، وهو أن الصحابة قد اختلفوا. وهم أفاضل الناس. أفيلحقهم الذم المذكور؟ وقد أجاب عنه ابن حزم. رحمه الله تعالى. فقال (٦٧/٥-٦٨): كلا ما يلحق أولئك شيء من هذا، لأن كل امرئ منهم تحرى سبيل الله، ووجهته الحق، فالمخطئ منهم مأجور أجراً واحداً لنيته الجميلة في إرادة الخير، وقد رفع عنهم الإثم في خطئهم لأنهم لم يتعمدوه، ولا قصدوه، ولا استهانوا بطلبهم، والمصيب منهم مأجور أجريين، وهكذا كل مسلم إلى يوم القيامة فيما خفي عليه من الدين، ولم يبلغه، وإنما الذم المذكور، والوعيد المنصوص لمن ترك التعلق بحبل الله تعالى، وهو القرآن، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد بلوغ النص إليه، وقيام الحجة عليه، وتعلق بفلان وفلان مقلداً عامداً للاختلاف داعياً إلى عصبية، وحمية الجاهلية قاصداً للفرقة متحرياً في دعواه برد القرآن، والسنة إليها، فإن وافقها النص أخذ به، وإن خالفها تعلق بجاهليته، وترك القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، فهؤلاء هم المختلفون المذمومون.

وطبقة أخرى، وهم قوم بلغت بهم رقة الدين وقلة التقوى إلى طلب ما وافق أهواءهم في قول كل قائل، فهم يأخذون ما كان رخصة في قول كل عالم مقلدين له غير طالبين ما أوجبه النص عن الله، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم. اهـ ويشير في آخر كلامه إلى التلويح المعروف عند الفقهاء، وهو أخذ قول العالم

بدون دليل، وإنما اتباعاً للهوى، أو الرخص، وقد اختلفوا في جوازه، والحق تحريمه لوجه لا مجال الآن لبيانها، وتجويزه مستوحى من هذا الحديث، وعليه استند من قال: من قلد عالماً لقي الله سالماً. وكل هذا من آثار الأحاديث الضعيفة، فكن في حذر منها إن كنت ترجو النجاة. اهـ ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ - إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾

وكلام ابن حزم الذي أشار إليه الألباني بقوله: كما سيأتي في كلامه المذكور عند الحديث (٦١) هو أنه قال: وإنما الفرض علينا اتباع ما جاء به القرآن عن الله تعالى الذي شرع لنا دين الإسلام، وما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أمره الله تعالى ببيان الدين... فصح أن الاختلاف لا يجب أن يراعى أصلاً، وقد غلط قوم فقالوا: الاختلاف رحمة. واحتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم. قال: وهذا الحديث باطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجه ضرورية: أحدها: لم يصح من طريق النقل.

والثاني: أنه صلى الله عليه وسلم لم يجوز أن يأمر بما نهى عنه، وهو عليه السلام قد أخبر أن أبا بكر قد أخطأ في تفسير فسرته، وكذب عمر في تأويل تأوله في الهجرة، وخطأ أبا السنابل في فتيا أفتى بها في العدة، فمن المحال الممتنع الذي لا يجوز البتة أن يكون عليه السلام يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ، فيكون حينئذ أمر بالخطأ، تعالى الله عن ذلك، وحاشا له صلى الله عليه وسلم من هذه الصفة، وهو عليه الصلاة والسلام قد أخبر أنهم يخطئون، فلا يجوز أن يأمرنا باتباع من يخطئ إلا أن يكون عليه السلام أراد نقلهم لما روي عنه، فهذا صحيح لأنهم - رضى الله عنهم - كلهم ثقات، فمن أيهم نقل فقد اهتدى الناقل.

والثالث: أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول الباطل، بل قوله الحق، وتشبيه المشبه للمصيين بالنجوم فاسد، وكذب ظاهر لأنه من أراد جهة مطلع الجدي فأم جهة مطلع السرطان لم يهتد، بل قد ضل ضلالا بعيدا، وأخطأ خطأ فاحشا، وليس كل النجوم يهتدى بها في كل طريق، فبطل التشبيه المذكور، ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحا ضروريا. اهـ

وقال ابن حزم بعد ذلك: فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلا بل لا شك أنها مكذوبة لأن الله تعالى يقول في صفة نبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ كان كلامه عليه الصلاة والسلام في الشريعة حقا كله، وواجبا فهو من الله تعالى بلا شك، وما كان من الله تعالى فلا يختلف فيه، لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ وقد نهى تعالى عن التفرق والاختلاف بقوله: ولا تنازعوا. فمن المحال أن يأمر رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع كل قائل من الصحابة. رضي الله عنهم. وفيهم من يحلل الشيء، وغيره يحرمه، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالا اقتداء بسمرة بن جندب، ولكان أكل البرد للصائم حلالا اقتداء بأبي طلحة، وحراما اقتداء بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجبا اقتداء بعلي وعثمان وطلحة، وأبي أيوب، وأبي بن كعب، وحراما اقتداء بعائشة وابن عمر، وكل هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة. اهـ

وإذا أتقنت كلام ابن حزم هذا ظهر لك أن التنازع والاختلاف ليس برحمة لأن الله تعالى نهى عن التنازع، والاختلاف، وأمر إن وقع التنازع في شيء برده إلى الله ورسوله، وظهر لك أن كون نصوص القرآن والسنة عامة، ومطلقة ليس ليختلفوا كما قال المحشي: كأني أرى القرآن ييهم الأمر ليختلفوا فيه الخ ثم قوله: كأني. يدلنا أنه ليس على علم بما قال، وبقوله هذا عن الجادة قد مال.

ثانياً: إن قوله: ولذلك خلقهم. بعد قوله: اختلاف أمتي رحمة. يرشدنا أنه ذهب أن الإشارة في قوله تعالى: ولذلك خلقهم. إلى الاختلاف في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ وهو قول بعض أهل العلم لكن مقصودهم ما يدل عليه قوله تعالى: ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس. مع قوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُوتُهَا النَّاسُ وَالْجَارَةُ أَعَتَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ وليس مقصودهم ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ مع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ذهب قوم من أهل العلم أن الإشارة في قوله تعالى: ولذلك خلقهم إلى الرحم في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ﴾.

ثالثاً: إن قوله: ويبقى الناس في فسحة من الأمر، وإنما يريد الله بكم اليسر. إن كان بيان غاية الاختلاف والتنازع، ففيه أنه لو كان الأمر كذلك لما نهى الله تعالى عن التنازع والاختلاف، وقد نهى الله تعالى عنه كما عرفت، وإنما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ بعد قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُوْمُواْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَى﴾ ليس هذا من الاختلاف في شيء. وكلمة "إنما" ليست في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾.

١٣٨٦ - قال: ولنا ما أخرجه البغوي في قصة أبي الجهم أنه رد علي السلام بعد ما مسح بوجهه وذراعيه، وحسنه، ثم اطلعت على إسناده بعد زمان، فوجدت فيه راويًا ساقطًا، وهو إبراهيم بن محمد. اهـ (١/٤٠٦ - ٤٠٧)

يقول: قال البغوي في شرح السنة (٢/١١٤، ٣١٠): أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكسائي، أنا عبد العزيز بن أحمد الخلال نا أبو العباس الأصم (ح) وأخبرنا

أحمد بن عبد الله الصالحي ومحمد بن أحمد العارف، قالوا: أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري، نا أبو العباس الأصم، أنا الربيع، أنا الشافعي، أنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عن الأعرج عن ابن الصمة قال: مررت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول، فسلمت عليه، فلم يرد علي حتى قام إلى جدار فحتمه بعضاً، كانت معه، ثم وضع يده على الجدار فمسح وجهه وذراعيه، ثم رد علي. هذا حديث حسن. اهـ

قال محقق شرح السنة: بل ضعيف، وهو في مسند الشافعي (٥/١) ورواه البيهقي في سننه (٢٥/١) وأعله بالانقطاع، وبأن إبراهيم بن محمد، وهو الأسفي، وأبا الحويرث وهو عبد الرحمن بن معاوية قد اختلف الحفاظ في عدالتهما. قلت: وروى أحمد والشيخان من حديث ابن الصمة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح وجهه ويديه، فالثابت لفظة: يديه. لا ذراعيه، فإنها منكورة. اهـ

ثم العجب أن صاحب الفيض وجد في شرح السنة للبغوي أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح وجهه وذراعيه، ووجد فيه أن البغوي حسن هذا الحديث، ولم يطلع على إسناده إلى زمان مع أن الإسناد فيه في هذا الحديث قبل المتن إلا أن يقال: إنه سمع الحديث بحوالة البغوي من عالم، أو قرأه في كتاب من غير إسناد ثم اطلع بعد زمان على إسناده.

١٣٨٧- قال: ولنا أيضاً ما رواه الدارقطني عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: التيمم ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين... إلى قوله: ولعل الدارقطني أيضاً متردد فيه، ولذا صوب الوقف على الهامش، ولم يدخله في الصلب. اهـ (٤٠٧/١)

أقول: وفي الدارقطني المطبوعة (٦٦-٦٧) قوله: والصواب موقوف. في المتن، لعل النسخ اختلفت أو المنقول في الحاشية لعدم نقله في المتن بسبب السهو

والغفلة فادكر بعد أمة.

يقول أولاً: قال الدارقطني: حدثنا محمد بن مخلد، وإسماعيل بن علي وعبد الباقي بن قانع قالوا: نا إبراهيم بن إسحاق الحربي نا عثمان بن محمد الأنماطي ثنا حرمي بن عمارة عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: التيمم ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين. رجاله كلهم ثقات، والصواب موقوف.

وقال: حدثنا محمد بن مخلد، وإسماعيل بن علي، وعبد الباقي بن قانع قالوا: نا إبراهيم الحربي نا أبو نعيم نا عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر قال: جاء رجل، فقال: أصابتني جنابة، وإنني تمعكت في التراب قال: اضرب فضرِب بيده فمسح وجهه ثم ضرب بيده أخرى، فمسح بهما يديه إلى المرفقين. اهـ وقال صاحب التعليق المغني: قوله: رجاله كلهم ثقات. وقال الحاكم أيضاً: صحيح الإسناد. وقال ابن الجوزي في التحقيق: وعثمان بن محمد متكلم فيه. وتعقبه صاحب التنقيح تابعا للشيخ تقي الدين في الإمام، وقال ما معناه: إن هذا الكلام لا يقبل منه لأنه لم يبين من تكلم فيه. وقد روى عنه أبو داود، وأبو بكر بن أبي عاصم وغيرهما، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، وقال الذهبي: فيه لين. اهـ

وإنما قال صاحب التعليق: وقال الحاكم أيضاً: صحيح الإسناد. نظراً إلى أن الإسناد لا يكون صحيحاً إلا أن يكون رجاله ثقات، فرجال الإسناد عند الحاكم أيضاً ثقات كما أنهم عند الدارقطني ثقات، ولم يقل: أيضاً. نظراً إلى أن الإسناد، أو الحديث عند الدارقطني صحيح، فإن كون رجال الحديث ثقات أمر، وكون الحديث، أو إسناده صحيحاً أمر آخر، ولا يستلزم الأول الثاني.

ثانياً: إن قوله: ما جربت عليه أنه يخفي شيئاً الخ فيه أن صاحب الفيض نفسه

قال بعد: فعلمت أنه نقل ما كان في الصلب، وترك ما كان في الهامش. ومعلوم أن ترك نقل ما كان في الهامش إخفاء واضح، ويصدق عليه المثل السائر: لأمر ما جدع قصير أنفه، وإن شئت أمثلة الإخفاء والبتير فعليك أن تدرس نصب الراية بإتقان، ثم تنظر بإمعان ما ينقله الزيلعي في الأصول التي ينقل هو منها.

ثالثاً: إن قوله: ولعل الدارقطني أيضاً متردد فيه. فيه أن الدارقطني ليس بمتروك فيه، بل هو موقن بأن حديث جابر هذا موقوف، ولذا قال: والصواب موقوف، ولم يقل كأنه موقوف، أو لعله موقوف، أو أظن أنه موقوف، أو لفظاً يفيد التردد. وأما كون قوله هذا في الهامش أو الحاشية، فليس دليلاً للتردد، ولا أمانة له، ولولم يكن في صلب نسخة من نسخ السنن فكيف، وقد وجد في صلب نسخة منها.

نعم، صاحب الفيض نفسه متردد في قوله هذا حيث أتى بكلمة لعل، وقال: ولعل الدارقطني الخ وقد سار المثل: المرء يقيس على نفسه! رابعاً: إن قوله: ولذا صوب الوقف الخ يدل أن تصويب الوقف في الهامش، وعدم إدخاله في الصلب مقصوران على التردد لا يتعدان إلى غير التردد كما هو مقتضى تقديم الظرف، وقد عرفت أنه لا تردد، فكيف الحصر؟

١٣٨٨ - قال: وأخرجه الطحاوي أيضاً عن جابر - رضي الله عنه - ... إلى قوله: والذي يقع في الخاطر أنه مرفوع، ومن صوب وقفه إنما حملة على ذلك إرجاع الضمير إلى جابر - رضي الله عنه - وعندى مرجعه النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ (٤٠٧/١)

أقول: وكيف يكون هذا حاملاً مع ورود التصريح باسم النبي صلى الله عليه وسلم في حديث قبله، وقوله بعده: رجاله كلهم ثقات، والصواب أنه موقوف. وقد صرح ابن دقيق العيد أيضاً كما في التلخيص أن أبا نعيم رواه عن عزرة

موقوفا.

يقول أولاً: إن الدارقطني قد صرح، واستيقن، ولم يتردد أن الصواب في حديث جابر هذا أنه موقوف، وليس بمرفوع، وسياقه لحديث الحربي عن عثمان بن محمد الأنماطي الخ وعن أبي نعيم الخ في السنن يدل على ذلك.

وقال الحافظ في التلخيص: ورواه الدارقطني، والحاكم من طريق عثمان بن محمد الأنماطي عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: التيمم ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين. ومن طريق أبي نعيم عن عزرة بسنده المذكور قال: جاء رجل، فقال: أصابتنى جنابة، وإنى تمعكت في التراب، فقال: اضرب، فضرب بيده الأرض، فمسح وجهه، ثم ضرب يديه فمسح بهما إلى المرفقين. ضعف ابن الجوزي هذا الحديث بعثمان بن محمد، وقال: إنه متكلم فيه، وأخطأ في ذلك، قال ابن دقيق العيد: لم يتكلم فيه أحد، نعم روايته شاذة لأن أبا نعيم رواه عن عزرة موقوفاً أخرجه الدارقطني والحاكم أيضاً. قلت: وقال الدارقطني في حاشية السنن عقب حديث عثمان بن محمد: كلهم ثقات، والصواب موقوف. انتهى كلام الحافظ من التلخيص.

قوله: ورواه الدارقطني، والحاكم من طريق عثمان بن محمد الأنماطي عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير الخ كذا في نسخة التلخيص التي بيدي وفي سنن الدارقطني: نا عثمان بن محمد الأنماطي ثنا حرمي بن عمار عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير الخ، وقد ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب على الصواب، فقال: ورأيت في حاشية سنن الدارقطني عقب حديث أخرجه من طريق إبراهيم الحربي عن عثمان بن محمد الأنماطي عن حرمي بن عمار عن عون بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر في التيمم، كلهم ثقات، والصحيح موقوف. اه قوله: عن عون بن ثابت. كذا في نسخة تهذيب التهذيب التي بيدي، والصواب: عن عزرة بن ثابت،

كما تقدم.

وسياق الطحاوي في شرح معاني الآثار يدل أن حديث أبي نعيم عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر موقوف، قال الطحاوي: وقد روي ذلك عن ابن عمر و جابر، حدثنا يونس قال: ثنا علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن نافع قال: سألت ابن عمر عن التيمم، فضرب بيديه إلى الأرض، ومسح بهما يديه ووجهه، وضرب ضربة أخرى، فمسح بهما ذراعيه. حدثنا علي بن شيبه قال: ثنا محمد بن عبد الله الكناسي قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مثله. حدثنا روح بن الفرغ قال: ثنا سعيد بن كثير بن عفير قال: حدثني يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة عن نافع عن ابن عمر مثله. حدثنا يونس قال: أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن نافع أن عبد الله بن عمر أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد، تيمم صعيدا طيبا، فمسح بوجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى. حدثنا فهد قال: ثنا أبو نعيم قال: ثنا عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر قال: أتاه رجل فقال: أصابتني جنابة، وإني تمعكت في التراب، فقال: أصرت حمارا؟ وضرب بيديه إلى الأرض، فمسح وجهه، ثم ضرب بيديه إلى الأرض فمسح بيديه إلى المرفقين، وقال: هكذا التيمم. وقد روي مثل ذلك أيضا عن الحسن، حدثنا محمد بن خزيمة قال: ثنا حجاج قال: ثنا حماد عن قتادة عن الحسن أنه قال: ضربة للوجه والكفين، وضربة للذراعين إلى المرفقين. حدثنا محمد قال: ثنا حجاج قال: ثنا أبو الأشهب عن الحسن مثله، ولم يقل: إلى المرفقين. انتهى كلام الطحاوي.

ثم لا يخفى عليك أن في حديث عثمان بن محمد الأنماطي المرفوع، وفي حديث أبي نعيم الموقوف كليهما عنعنة أبي الزبير، وليس من حديث الليث عن أبي الزبير.

فمرجع الضمير في حديث أبي نعيم عن عزرة عند الدارقطني، وابن دقيق العيد، والطحاوي، والحافظ هو جابر - رضي الله عنه - فحديث أبي نعيم عن عزرة عن أبي الزبير عن جابر - رضي الله عنه - موقوف عند هؤلاء الأئمة وغيرهم. ثانياً: قال صاحب بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: قال البيهقي: إسناده صحيح إلا أنه لم يبين الأمر له بذلك. وقال العيني: أتاه رجل. أي: النبي صلى الله عليه وسلم. فالحديث مرفوع. اهـ

قال العيني في باب المتيّم هل ينفخ فيهما: ومنها حديث جابر - رضي الله عنه - رواه الدارقطني من حديث أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: التيمم ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين، وأخرجه البيهقي أيضاً، والحاكم أيضاً من حديث إسحاق الحربي، وقال: هذا إسناده صحيح. وقال الذهبي أيضاً: إسناده صحيح. ولا يلتفت إلى قول من يمنع صحته، وأخرجه الطحاوي وابن أبي شيبة موقوفاً. اهـ

فلو كان العيني فسر قوله: أتاه رجل. بقوله: أي النبي صلى الله عليه وسلم. لما قال: وأخرجه الطحاوي وابن أبي شيبة موقوفاً. قول العيني: من حديث إسحاق الحربي. كذا في نسخة العمدة التي بيدي، وإنما هو إبراهيم بن إسحاق الحربي.

وأما قوله: ولا يلتفت إلى قول من يمنع صحته. فمما لا يلتفت إليه أصلاً لما بينا قبل من أن صحة إسناده حديث لا يستلزم صحة الحديث، وقد عرفت أن أبا نعيم وقفه، وأن في المرفوع والموقوف عننة أبي الزبير، وما ذهب إليه هؤلاء صاحب الفيض، وغيره فلا دليل عليه في العقل، ولا في النقل.

١٣٨٩ - قال المحشي: ورأيت بعض القاصرين يقول: وكيف يصح إرجاع الضمير إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه ليس بمذكور في طريق من الطرق. قلت: وكأن هذا القائل... إلى قوله: وكان في أذهانهم حاضراً كل أوان. (١/

(٤٠٧)

يقول أولاً: هب أن القاصر القائل غافل عن طريق الصحابة رضي الله عنهم وعن طريق سنن الكلام لكن الدارقطني، والطحاوي والعيني، وابن دقيق العيد ليسوا بغافلين عن طريق الصحابة - رضي الله عنهم - ولا عن طريق سنن الكلام، وقد جعلوا حديث أبي نعيم عن عزرة عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً، ولم يرجعوا الضمير إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم تفصيلاً.

ثانياً: ثم ليس ما ذهب إليه المحشي وشيخه طريق الصحابة - رضي الله عنهم - ولا سنن الكلام كما لا يخفى على من له مراس بكتب الأدب واللغة والعربية، ودواوين السنة، والحديث، وأما كون النبي صلى الله عليه وسلم حاضراً في أذهان الصحابة كل أوان فلا يستدعي أن يكون ضمير جملة: أتاه رجل. راجعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: سلمنا أن هذا القاصر القائل ليس عنده إلا مسائل هداية النحو، أفمن العلم والعقل أن يقال: ليس عند الدارقطني، والطحاوي، وابن دقيق العيد، والعيني إلا مسائل هداية النحو؟ كلا، ثم كلا!

رابعاً: إنه لا ضيق في هذا عند القرينة الدالة، ولا قرينة ههنا إلا رأي هؤلاء الكاملين بزعمهم الذين أرجعوا الضمير إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الأصل عود الضمير على ما في اللفظ ولو ضمناً، وأما عود الضمير على غير ما في اللفظ فيحتاج إلى قرينة.

١٣٩٠ - قال المحشي: ثم ليس عند جابر - رضي الله عنه - صفة التيمم عن النبي صلى الله عليه وسلم على لفظ الدارقطني، وكأنه أخذها عما كان في الطحاوي من الواقعة... إلى قوله: ثم أخذ عنه صفة التيمم، واكتفى بروايتها. (١/

(٤٠٧)

يقول أولاً: لفظ الدارقطني في حديث أبي نعيم عن عذرة عن أبي الزبير عن جابر هكذا قال: جاء رجل، فقال: أصابتني جنابة، وإني تمعكت في التراب. قال: اضرب. فضرب بيده فمسح وجهه، ثم ضرب بيده أخرى فمسح بهما يديه إلى المرفقين. فعلى هذا اللفظ عند المحشي أيضاً ليس عند جابر صفة التيمم عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهو عنده موقوف على هذا اللفظ في الظاهر.

ثانياً: إن قوله: وكأنه أخذها عما كان في الطحاوي الخ عجيب، فإن لفظ الطحاوي لفظ فهد عن أبي نعيم، ولفظ الدارقطني لفظ الحربي عن أبي نعيم، فكيف يأخذ جابر - رضي الله عنه - صفة التيمم عما كان في الطحاوي الخ ولا يصدر مثل هذا الكلام عمن كان صنعة الحديث ديدنه.

ثالثاً: إن كلمة "كأن" في قوله: وكأنه أخذها الخ ترشدنا إلى أنه ليس على علم بما قال، وإلا لم يقل: وكأنه أخذها الخ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْفُؤَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾

رابعاً: لا ريب عند المحشي في أن الأظهر أن لفظ الطحاوي مرفوع، وجعل هذا اللفظ دليلاً لكون لفظ الدارقطني مرفوعاً مع أنه موقوف في بادئ النظر، والحال أن هذا الأظهر لم يظهر على الدارقطني، وابن دقيق العيد، والعيني، حتى على الطحاوي نفسه، فإنهم جعلوه موقوفاً على جابر - رضي الله عنه - كما عرفت، فلا ريب أن لفظ الطحاوي أيضاً ليس بمرفوع على الأظهر، ولا على الظاهر، بل هو موقوف ظاهراً وباطناً.

خامساً: إن قوله: ولذا لما نقل عنه صفة التيمم عند الدارقطني صرح بالرفع. يقصر سبب التصريح بالرفع عند الدارقطني على ما ذكره مع أنه ليس بسبب فضلاً أن تقصر السببية عليه، لأن سبب الرفع هو عثمان بن محمد الأنماطي، فإنه رفعه كما تقدم.

سادساً: إن قوله: مع أن سند ما رواه الدارقطني، والطحاوي متحد. فيه أن سند المرفوع في سنن الدارقطني وسند الموقوف في الطحاوي ليسا بمتحدين، فإن الأول سند عثمان بن محمد الأنماطي، والثاني سند أبي نعيم. نعم، سند الموقوف في الدارقطني والطحاوي متحد، هو سند أبي نعيم يروي عنه إبراهيم الحربي عند الدارقطني، وفهد عند الطحاوي، وقد قدمنا ألفاظهما.

سابعاً: إن أراد بقوله: فحديثه المختصر عند الدارقطني. حديث عثمان بن محمد الأنماطي المرفوع، ففيه أنه ليس مختصراً من حديث أبي نعيم عند الطحاوي، والدارقطني، ولا قرينة على أن حديث أبي نعيم مرفوع، وإلا لم يقل الدارقطني: والصواب موقوف. ولا وقفه ابن دقيق العيد، والعيني وغيرهما فضلاً أن يكون من أجل القرائن.

وإن أراد به حديث أبي نعيم، ففيه أنه ليس قرينة على أن ما عند الطحاوي مرفوع فضلاً أن يكون من أجل القرائن، فإن المحشي نفسه قال قبل: ليس عند جابر - رضي الله عنه - صفة التيمم عن النبي صلى الله عليه وسلم على لفظ الدارقطني. فحديث أبي نعيم عند الدارقطني قرينة على أن ما عند الطحاوي موقوف، ويؤيده قول الدارقطني: والصواب موقوف. وصنيع الطحاوي في شرح معاني الآثار، وتصريح العيني بأن الطحاوي، وابن أبي شيبه أخرجاه موقوفاً، وتنصيب ابن دقيق العيد بأن أبا نعيم رواه عن عزرة موقوفاً.

ثامناً: إن قول جابر - رضي الله عنه - في حديث أبي نعيم عند الطحاوي: وهكذا التيمم. ليس بمرفوع، ولا في حكم المرفوع، إذ فيه مجال للرأي والقياس، قال الطحاوي: ثبت بذلك أن التيمم في اليدين إلى المرفقين قياساً، ونظراً على ما بينا من ذلك. اهـ

تاسعاً: إن قوله: لأن ما يتبادر إلى الذهن الخ فيه ما قد تقدم في الوجه الثاني

من أن لفظ الطحاوي لفظ فهد عن أبي نعيم الخ .

١٣٩١ - قال المحشي: كما قالوا في رواية عمار أن قوله: إنما يكفيك الوجه والكفين. رواية بالمعنى، وحديثه على وجهه هو الذي فيه إنما يكفيك هكذا. الخ (٤٠٨/١)

يقول: إن ما نحن فيه هو أن عثمان بن محمد الأنماطي رفع حديث جابر هذا، وأبا نعيم وقفه، وليس هذا من الرواية بالمعنى في شيء، فإن الرفع ليس معناه الوقف، والوقف ليس معناه الرفع، فالتشبيه في قوله: كما قالوا في رواية عمار الخ كما ترى.

﴿تنبيه هام﴾

قال: صاحب تحفة الأحوذى: قال صاحب العرف الشذي: وقفها الطحاوي، وعندى أنها مرفوعة، واختلط على الموقفين لفظ: أتاه، فإنهم زعموا أن مرجع الضمير المنصوب هو جابر بن عبد الله، والحال أن المرجع هو النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الحافظ العيني. انتهى

قلت: قوله: إن المرجع هو النبي صلى الله عليه وسلم. باطل جداً، فإنه ليس في هذه الرواية ذكر النبي صلى الله عليه وسلم، لا قبل الضمير، ولا بعده، ولذلك لم يقل به أحد من المحدثين، بل أوقفوه، وأرجعوا الضمير إلى جابر، وقوله: كما قال الحافظ العيني، ليس بصحيح، فإن العيني لم يقل به، بل قال في شرح البخاري بعد ذكر حديث جابر المرفوع ما لفظه: وأخرجه الطحاوي، وابن أبي شيبة موقوفاً.

فإن قلت: عثمان بن محمد ثقة، لم يخالفه أحد من أصحاب عزرة غير أبي نعيم، وزيادة الثقة مقبولة، فكيف يكون روايته المرفوعة شاذة؟

قلت: عثمان بن محمد وإن كان ثقة لكن أبا نعيم أو ثق منه، وأتقن، وأحفظ، قال الحافظ في التقریب في ترجمة عثمان بن محمد: مقبول. وقال الذهبي في الميزان في ترجمته: شيخ حدث عنه إبراهيم الحلبي، صويلح، قد تكلم فيه. انتهى، وقال الحافظ في ترجمة أبي نعيم: ثقة ثبت. وقال الخزرجي في الخلاصة في ترجمة أبي نعيم: قال أحمد: ثقة يقظان، عارف بالحديث. وقال الفسوي: أجمع أصحابنا على أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان. انتهى، فظهر أن رواية محمد بن عثمان المرفوعة شاذة. اهـ (١٣٤/١)

قوله: حدث عنه إبراهيم. كذا في نسخة التحفة التي بيدي، وفي الميزان: حدث عنه إبراهيم الحربي. وهو الصواب.

قوله: فظهر أن رواية محمد بن عثمان المرفوعة شاذة. كذا في نسخة التحفة التي عندي، والصواب: فظهر أن رواية عثمان بن محمد المرفوعة شاذة.

١٣٩٢ - قال: ولنا ما رواه البزار عن عمار في قصة، وفيها: أمرنا فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين. وحسنه الحافظ في الدراية. اهـ (٤٠٨/١)

يقول أولاً: قال صاحب تحفة الأحوذى: ومنها حديث عمار، قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب، إذا لم نجد الماء، فأمرنا فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين. رواه البزار، قال الحافظ في الدراية: بإسناد حسن، وفيه أن الحافظ قال في الدراية (ص: ٣٧) بعد قوله: بإسناد حسن، ولكن أخرجه أبوداود، فقال: إلى المناكب، وذكر أبو داود علته، والاختلاف فيه، ثم ذكر الحافظ حديث أبي هريرة في الضربتين، وقال: سيأتي الكلام عليه، ثم قال: ويعارضه ما ثبت في الصحيحين عن عمار قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض، ثم تنفخ، ثم

تمسح بها وجهك وكفيك. وفي رواية: ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه، ووجهه. وروى أحمد من طريق أخرى عن عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في التيمم: ضربة للوجه والكفين. انتهى ما قال الحافظ في الدراية.

قلت: فظهر من كلام الحافظ أن حديث عمار الذي رواه البزار لا يصلح للاحتجاج، وإن كان سنده حسنا، وقد تقرر أن حسن الإسناد، أو صحته لا يستلزم حسن الحديث، أو صحته، وقد استدل صاحب آثار السنن بحديث عمار الذي رواه البزار، ونقل من الدراية قول الحافظ: بإسناد حسن. ولم ينقل قوله الباقي الذي يثبت منه ضعفه، وكذلك فعل صاحب العرف الشذي، وليس هذا من شأن أهل العلم. اهـ (١/١٣٣)

ونذكر لك الاختلاف الذي أشار إليه الحافظ بقوله: وذكر أبو داود علته والاختلاف فيه. فقال أبو داود في سننه: حدثنا أحمد بن صالح نا عبد الله بن وهب حدثني يونس عن ابن شهاب قال: إن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حدثه عن عمار بن ياسر أنه كان يحدث أنهم تمسحوا، وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصعيد لصلاة الفجر، فضربوا بأكفهم الصعيد، ثم مسحوا وجوههم مسحة واحدة، ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى، فمسحوا أيديهم كلها إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم.

حدثنا سليمان بن داود المهدي وعبد الملك بن شعيب عن ابن وهب نحو هذا الحديث قال: قام المسلمون فضربوا أكفهم التراب، ولم يقبضوا من التراب شيئا، فذكر نحوه، ولم يذكر المناكب والآباط. قال ابن الليث: إلى ما فوق المرفقين.

حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف، ومحمد بن يحيى النيسابوري في

آخرين قالوا: نا يعقوب نا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس بأولات الجيش، ومعه عائشة، فانقطع عقد لها من جزع ظفار، فحبس الناس ابتغاء عقدها ذلك حتى أضاء الفجر، وليس مع الناس ماء، فتغيظ عليها أبو بكر، قال: حبست الناس، وليس معهم ماء. فأنزل الله تعالى ذكره على رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة التطهر بالصعيد الطيب، فقام المسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضربوا بأيديهم إلى الأرض، ثم رفعوا أيديهم، ولم يقبضوا من التراب شيئا، فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب، ومن بطون أيديهم إلى الآباط. زاد ابن يحيى في حديثه: قال ابن شهاب في حديثه: ولا يعتبر بهذا الناس.

قال أبو داود: وكذلك رواه ابن إسحاق قال فيه: عن ابن عباس. وذكر ضربتين كما ذكر يونس، ورواه معمر عن الزهري ضربتين، وقال مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار، وكذلك قال أبو أويس عن الزهري، وشك فيه ابن عيينة قال مرة عن عبيد الله عن أبيه، أو عن عبيد الله عن ابن عباس. مرة قال: عن أبيه، ومرة قال: عن ابن عباس. اضطرب ابن عيينة فيه، وفي سماعه عن الزهري، ولم يذكر أحد منهم في هذا الحديث الضربتين إلا من سميت. انتهى كلام أبي داود.

قال صاحب عون المعبود: (اضطرب ابن عيينة فيه) فمرة قال: عن أبيه، ومرة أسقطه، وجعل مكانه: عن ابن عباس. (وفي سماعه عن الزهري) أيضا اضطرب، فمرة رواه عن الزهري بنفسه، ومرة جعل بينه وبين الزهري واسطة عمرو بن دينار، والاضطراب في اصطلاح المحدثين: هو الذي يروى على وجه مختلف متقاربة من راو واحد مرتين، أو أكثر، أو من راويين، أو رواة، ويقع الاضطراب في الإسناد تارة، وفي المتن أخرى، ويقع في الإسناد والمتن معا من راو واحد، أو راويين، أو

جماعة، والاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط من رواته، الذي هو شرط في الصحة، والحسن، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها مثلاً، أو كثرة صحبة المروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة، ولا يكون الحديث مضطرباً (ولم يذكر أحد منهم) أي: من رواية الزهري في هذا الحديث (الضربتين إلا من سميت) أي: ذكرت اسمه، وهم يونس، وابن إسحاق، ومعمّر، فإنهم رووا عن الزهري لفظ الضربتين، وما عداهم كصالح بن كيسان، والليث بن سعد، وعمرو بن دينار، ومالك، وابن أبي ذئب، وغيرهم فكلهم رووه، ولم يذكر أحد من هؤلاء ضربتين، وأما لفظ المناكب، والآباط فقد اتفق الكل في رواياتهم عن الزهري على هذه اللفظة غير ابن إسحاق فإنه قال في روايته: المرفقين. اهـ (١/ ١٢٦)

فالترجيح من حيث العلم، والصناعة الحديثية لرواية الزهري التي فيها الضربة الواحدة، والمناكب والآباط، فرواية الزهري لحديث عمار التي فيها الضربتان والمرفقان ضعيفة.

قال الزيلعي في نصب الراية بعد ما نقل كلام أبي داود المذكور بالأعلى: وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي، وأبازرعة عن حديث رواه صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عباس عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم، فقالا: هذا خطأ، رواه مالك وابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار، وهو الصحيح، وهما أحفظ. قلت: قد رواه يونس وعقيل وابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله، عن عمار، وهم أصحاب الكتب. فقالا: مالك صاحب كتاب، وصاحب حفظ. وقال الأثرم في هذا الحديث: إنما حكى فيه فعلهم دون النبي صلى الله عليه وسلم كما حكى في الآخر: أنه أجنب فعله عليه السلام. انتهى كلام الزيلعي.

قوله: رواه صالح بن كيسان وعبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، كذا في نسخة نصب الراية التي بيدي، وعلق عليه صاحب بغية الألمعي بقوله: كذا في العلل لكن يجب المراجعة، بل هو محمد بن إسحاق، أو عبد الرحمن . اه
قوله: عن عباس عن عمار، كذا في نسخة نصب الراية التي عندي، والصواب: عن ابن عباس عن عمار، وقد ذكره صاحب نصب الراية قبل في مواضع على الصواب، فلفظة "ابن" سقطت من الكاتب.

ثانياً: إن قوله: وحسنه الحافظ في الدراية. فيه أن الحافظ لم يحسنه في الدراية، ولا في غيرها، بل ضعفه لما ذكرنا في الوجه الأول، وقال الحافظ نفسه في الدراية عينها: أخرجه البزار بإسناد حسن، ولكن أخرجه أبوداود فقال: إلى المناكب. وذكر أبوداود علته والاختلاف فيه. اه

فكلام الحافظ نص صريح بأن ما أخرجه البزار ورواه عن عمار بن ياسر قال: كنت في القوم الخ ليس بصحيح ولا حسن بل هو ضعيف للعلة والاختلاف اللذين ذكرهما أبوداود، وإن كان إسناده حسناً، ولا يخفى على أهل العلم أن حسن إسناده الحديث لا يحسن الحديث، فما صنعه صاحب الفيض في قوله: وحسنه الحافظ في الدراية. ليس بحسن، ولا هو من شأن أهل العلم.

ثالثاً: قال الزيلعي في نصب الراية: حديث آخر أخرجه البزار في مسنده من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمار قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب، إذا لم نجد الماء، فأمرنا فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين. انتهى

قال البزار: وقد روى هذا الحديث جماعة عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمار، فتابعوا ابن إسحاق، ورواه غير واحد عن الزهري عن عبيد الله

عن عمار، ولم يقل: عن ابن عباس عن عمار. انتهى كلام الزيلعي.
وقال صاحب بغية الألمعي معلقاً على قوله: أخرجه البزار في مسنده: قال الحافظ في الدراية (ص: ٣٩) بإسناد حسن، لكن الحديث أخرجه الطحاوي (ص: ٦٦) من طريق ابن إسحاق عن الزهري بهذا الإسناد، وهو من طريق صالح بن كيسان عن الزهري، وكذا أبو داود والنسائي، وغيرهم. وممن سواههما عن الزهري بلفظ: ضربة لليدين إلى المنكبين. اهـ

فصنيع صاحب البغية في نقل قول الحافظ من الدراية: بإسناد حسن. أحسن من صنيع النيموي، وصاحب الفيض في نقل قول الحافظ حيث قال بعد نقل قول الحافظ: لكن الحديث أخرجه الطحاوي الخ، وإن لم ينقل هو أيضاً قول الحافظ بعد قوله: بإسناد حسن. في الدراية: ولكن أخرجه أبو داود، فقال: إلى المناكب. وذكر أبو داود علته، والاختلاف فيه. اهـ فإن قوله: لكن الحديث أخرجه الطحاوي الخ لا يظهر منه تضعيف الحديث عند الحافظ. رحمه الله تعالى.

رابعاً: قال الطحاوي: حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا الوهبي قال: ثنا ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله عن عبد الله بن عباس عن عمار قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزلت آية التيمم، فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربنا ضربة لليدين إلى المنكبين ظهراً وبطناً.

حدثنا ابن أبي داود، ومحمد بن النعمان قالا: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال: ثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب فذكر بإسناده مثله.
حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال: أنا جويرية عن مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أنه أخبره عن أبيه عن عمار قال: تمسحنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتراب، فمسحنا وجوهنا وأيدينا إلى المناكب.

حدثنا محمد بن علي بن داود قال: ثنا سعيد بن داود قال: ثنا مالك أن ابن شهاب حدثه أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن أبيه عن عمار مثله.

حدثنا أبو بكرة قال: ثنا إبراهيم بن بشار قال: ثنا سفيان بن عيينة قال: ثنا عمرو بن دينار عن ابن شهاب عن عبيد الله عن أبيه عن عمار قال: تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب.

حدثنا علي بن شيبه قال: ثنا يزيد بن هارون قال: أنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عمار بن ياسر قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، فهلك عقد لعائشة، فطلبوه حتى أصبحوا، وليس مع القوم ماء، فنزلت الرخصة في التيمم بالصعيد، فقام المسلمون، فضربوا بأيديهم إلى الأرض، فمسحوا بها وجوههم، وظاهر أيديهم إلى المناكب، وباطنها إلى الآباط.

حدثنا محمد بن النعمان وابن أبي داود قالا: ثنا الأوسي قال: ثنا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمار بن ياسر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. انتهى كلام الطحاوي.

فليس في رواية محمد بن إسحاق عند الطحاوي لفظ: فأمرنا. بل فيها لفظ: فضربنا. ولا لفظ: إلى المرفقين. بل فيها لفظ: إلى المنكبين. وصاحب البغية نبه على الثاني، ولم ينبه على الأول، والإنصاف يقتضي التنبيه على كلا الأمرين.

وأما رواية صالح بن كيسان فقد ذكرها الطحاوي مرتين بإسناد واحد مرة بعد رواية ابن إسحاق، وقال بعد أن ساق الإسناد: مثله. وهذا عند أهل العلم بالحديث يفيد أن متن رواية صالح مثل متن رواية ابن إسحاق الذي ذكره الطحاوي قبل، فلا يكون فيه لفظ: فأمرنا. ولا لفظ: إلى المرفقين.

ومرة بعد رواية ابن أبي ذئب عن الزهري الخ، وقد سقناها بتمامها قبل، وقال

بعد أن ساق الإسناد: مثله. وهذا عند أهل المعرفة بالحديث يدل أن متن رواية صالح مثل متن رواية ابن أبي ذئب الذي أورده الطحاوي قبل، فلا يكون فيه لفظ: فأمرنا. ولا لفظ: إلى المرفقين. ولا ذكر الضربتين، فعلى هذا لا تكون رواية صالح موافقة لرواية محمد بن إسحاق عند البزار والطحاوي في المتن أصلاً.

وقال أبو داود: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف، ومحمد بن يحيى النيسابوري في آخرين قالوا: نا يعقوب نا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم. الحديث، وقد ذكرنا لفظه قبل.

وقال النسائي: أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: ثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمار قال: عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم بأولات الجيش، ومعه عائشة زوجته، فانقطع عقدها من جزع ظفار، فحبس الناس في ابتغاء عقدها ذلك حتى أضاء الفجر، وليس مع الناس ماء، فتغيظ عليها أبو بكر، فقال: حبست الناس وليس معهم ماء، فأنزل الله عز وجل رخصة التيمم بالصعيد، قال: فقام المسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضربوا بأيديهم الأرض، ثم رفعوا أيديهم ولم ينفضوا من التراب شيئاً، فمسحوا بها وجوههم، وأيديهم إلى المناكب، ومن بطون أيديهم إلى الآباط. اهـ

فقد تبين من سياق أبي داود والنسائي لرواية صالح عن الزهري أن لفظ صالح مثل لفظ ابن أبي ذئب الذي ذكره الطحاوي، وقال بعد ذلك بعد أن ساق سند صالح: مثله. وأصاب في ذلك، وليس لفظ صالح مثل لفظ محمد بن إسحاق الذي ذكره الطحاوي وقال بعد ذلك بعد أن ساق إسناد صالح: مثله. وأخطأ في ذلك، ولا مثل لفظ محمد بن إسحاق الذي ذكره البزار، ونقله الزيلعي وصاحب

الفيض، فرواية صالح لا تفيد الحنفية أصلاً إذ ليس فيها لفظ: فأمرنا. ولا لفظ: إلى المرفقين. ولا ذكر الضربتين، وكان على صاحب البغية أن ينبه على هذا.

فصالح بن كيسان إنما تابع محمد بن إسحاق في الإسناد فقط، لا في المتن، فإنهما قالاً بعد الزهري: عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمار، ومتن صالح بن كيسان غير متن ابن إسحاق كما عرفت تفصيلاً.

ومن ههنا حصص ما أخفاه صاحب البغية فإنه قال: وهو من طريق صالح بن كيسان عن الزهري، وكذا أبو داود والنسائي الخ ولم يشر أدنى إشارة إلى أنه ليس في سياق صالح لفظ: فأمرنا. ولا ذكر الضربتين.

١٣٩٣ - قال المحشي معلقاً على قول صاحب الفيض: وحسنه الحافظ في

الدراية. ورد هذا المشغوف بالخلاف في هذه الموضع. الخ (٤٠٨/١)

يقول أولاً: إن هذا الكلام سخي، وساقط في الغاية، ولا سيما في جنب قول صاحب تحفة الأحوذى الذي قدمنا ذكره، ونقله لك مرة أخرى لتنظر قوة قوله، وسخافة ما قال المحشي، فاسمع فإنه قال بعد أن نقل كلام الحافظ الذي يتعلق بحديث عمار عند البزار الذي استدل به صاحب الفيض وأصحابه: فظهر من كلام الحافظ أن حديث عمار الذي رواه البزار لا يصلح للاحتجاج، وإن كان سنده حسناً، وقد تقرر أن حسن الإسناد، أو صحته لا يستلزم حسن الحديث أو صحته، وقد استدل صاحب آثار السنن بحديث عمار الذي رواه البزار، ونقل من الدراية قول الحافظ: بإسناد حسن. ولم ينقل قوله الباقي الذي يثبت منه ضعفه، وكذلك فعل صاحب العرف الشذي، وليس هذا من شأن أهل العلم. اهـ وقد تقدم تفصيل ذلك، فراجع.

ثانياً: إن قوله: وهل يريد رجلاً أكثر جرحاً من محمد بن إسحاق فما رأيه فيه؟ فيه أنه ليس مما نحن فيه في شيء، فإن الذي نحن بصددده هو أن نقل قول

الحافظ: بإسناد حسن. وعدم نقل قوله الباقي الذي يدل على ضعف الحديث ليس من شأن أهل العلم فأنى هذا. وأنى قول المحشي: وهل يريد رجلا الخ؟ فبينهما بون بعيد.

ثالثاً: إن حديث عمار الذي رواه البزار، واستدل به صاحب الفيض وغيره، في إسناده محمد بن إسحاق، ورأي صاحب تحفة الأحوذى فيه أنه قال بعد أن نقل قول الحافظ: وأكثر ما عيب فيه التدليس، والرواية عن المجهولين، وأما هو في نفسه فصدوق، وهو حجة في المغازي عند الجمهور: الأمر كما قال الحافظ، فالحق أن محمد بن إسحاق في نفسه صدوق صالح للاحتجاج. وقال أيضاً: جروح من جرح في ابن إسحاق كلها مدفوعة، والحق أنه ثقة قابل للاحتجاج. وقال معلقاً على قول صاحب العرف الشذي: وأما البيهقي فيتكلم فيه في كتابه الأسماء والصفات، واعتمد في كتاب القراءة خلف الإمام فالعجب: وأما قول صاحب العرف الشذي: وأما البيهقي إلى قوله: فالعجب. فلم يذكر ما تكلم به البيهقي في الأسماء والصفات حتى ينظر فيه أنه قابل للعجب أم لا؟ الخ (١/ ٢٠-٢١) هذا رأي صاحب تحفة الأحوذى في ابن إسحاق، فما رأي المحشي وأصحابه فيه؟

رابعاً: إن قوله: بل هو شأن أهل العلم أن ينقل ما حكم به ثم يتبع رأيه الخ فيه أن حكم الحافظ في الدراية على حديث عمار الذي رواه البزار أن إسناده حسن ولكن أخرجه أبو داود فقال: إلى المناكب. وذكر أبو داود علته والاختلاف فيه، ولفظ: لكن في كلام الحافظ يدل أن حكمه لم يتم قبل، فنقل قول الحافظ: بإسناد حسن. وترك ما بعده من كلامه ليس نقلاً لحكم الحافظ على الحديث، ولا من شأن أهل العلم، وأما القول بأن الحافظ حسنه في الدراية فليس نقلاً لحكم الحافظ، ولا من شأن أهل العلم، بل ليس علماً أصلاً. لأن الحافظ لم يحسن

الحديث رأساً.

خامساً: إن قوله: فإن الحافظ - رحمه الله - لم يتكلم فيما بعده في إسناده الخ فيه أن صاحب التحفة لم يقل: إن الحافظ تكلم فيما بعده في إسناده. وإنما قال ولم ينقل قوله الباقي الذي يثبت منه ضعفه. يعني ضعف الحديث، لا ضعف إسناده، والدليل على هذا قول صاحب التحفة: فظهر من كلام الحافظ أن حديث عمار الذي رواه البزار لا يصلح للاحتجاج، وإن كان سنده حسناً، وقد تقرر أن حسن الإسناد، أو صحته لا يستلزم حسن الحديث أو صحته الخ وليس له جواب عند المحشي، ولا عند غيره.

سادساً: إن قوله: فالشيخ أراد النقل عن رأيه في حق الإسناد ثم مشى على رأي نفسه الخ فيه أن الشيخ قال في الفيض: ولنا ما رواه البزار عن عمار الخ وقال بعد: وحسنه الحافظ في الدراية، هل هذا نقل لرأي الحافظ في حق الإسناد؟ كلا ثم كلا، بل هو قول بأن الحافظ حسن في الدراية حديث عمار الذي رواه البزار، ولم يحسنه الحافظ في الدراية، بل ضعفه فيها بأسلوب خاص كما هو شأن أهل العلم.

سابعاً: صحيح أن تلامذة صاحب الفيض الذين جمعوا أمالي شيخهم لم يبلغوا مبلغ شيخهم، وصاحب التحفة ليس بغافل عن هذا، ولكن ليس للجامعين للأمالي أن ينسبوا إلى شيخهم ما لم يقل، فنقل هذا المحشي الجامع لهذه الأمالي أن شيخه أملى عليه: وحسنه الحافظ في الدراية. وقد علمت أن الحافظ لم يحسنه في الدراية، ولا في غيرها، فهل ترى أن القول على الشيخ ما لم يقل من العلم في شيء؟ وهل ترى أن نسبة تحسين حديث لم يحسنه الحافظ إليه من العلم في شيء؟ كلا، ثم كلا!

فليس دأب المحشي في كلامه هذا من الأول إلى الآخر إلا دأب المتعسف

العاجز عن الجواب، أعاذنا من مثل هذا الخلق الله العزيز الوهاب، فإليه المصير والمرجع والمآب.

١٣٩٤ - قال: قوله: يكفيك الوجه والكفين. والظاهر أن يكون: والكفان. وقد مر مني مفصلاً أن هذا التعبير مستفاد من قوله: وأرجلكم. على قراءة نصب. اهـ (٤٠٨/١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله في رواية محمد بن كثير: يكفيك الوجه والكفان. كذا في رواية الأصيلي وغيره بالرفع فيهما على الفاعلية، وهو واضح، وفي رواية أبي ذر وكريمة: يكفيك الوجه والكفين. بالنصب فيهما على المفعولية، إما بإضمار أعني، أو التقدير يكفيك أن تمسح الوجه والكفين، أو بالرفع في الوجه على الفاعلية، وبالنصب في الكفين، على أنه مفعول معه، وقيل: إنه روي بالجر فيهما، ووجهه ابن مالك بأن الأصل يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف المضاف، وبقي المجرور به على ما كان. اهـ

ثانياً: وما مر من صاحب الفيض مفصلاً هو قوله: والحاصل أن المعية والمصاحبة تصدق بالاقتران في الجملة، لا كما فهموه، وعند البخاري: يكفيك الوجه والكفين. بالنصب أيضاً من هذا الوادي، فإنه مفعول معه فإنه أدار الحكم على هذا المجموع، ولم يرد أن يحكم على كل واحد على حدة. اهـ (٢٣٤/١)

ثالثاً: قال صاحب الفيض قبل: وإذا تحصلت الفرق بينهما فاعلم أن قوله تعالى: وأرجلكم. بالنصب مفعول معه، وليس لإفادة الشركة، والمعنى أن للرجل معاملة مع مسح الرأس أما إنها معاملة المسح، أو الغسل فهو مسكوت عنه. اهـ (٢٣٣-٢٣٤/١)

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمار -رضي الله عنه-: يكفيك الوجه

والكفين. عند صاحب الفيض بالنصب من هذا الوادي مفعول معه، وليس لإفادة الشركة، والمعنى أن للكفين معاملة مع مسح الوجه في التيمم أما أنها أية معاملة معاملة المسح أو غيره؟ فهي مسكوتة عنها، ولا يخفى ضعف هذا المعنى، ولا سيما في جنب قوله: فإنه مفعول معه فإنه أدار الحكم على المجموع، ولم يرد أن يحكم على كل واحد على حدة.

رابعاً: وما مر منه مفصلاً هو أن: يكفيك الوجه والكفين. بالنصب أيضاً من هذا الوادي فإنه مفعول معه الخ وليس فيما مر منه مفصلاً أن هذا التعبير مستفاد من قوله: أرجلكم. على قراءة النصب. فقوله ههنا: وقد مر مني مفصلاً أن هذا التعبير مستفاد الخ كما ترى.

١٣٩٥ - قال: ولعله رواية وحكاية للفعل بالقول، وإنما كان أشار إليه كما في الرواية المارة: إنما يكفيك هكذا، وكانت تلك إشارة إلى المعهود، ولما علمت من رواية الطحاوي تعدد الواقعتين أمكن أن تجعل ما في قصة عمر وعمار - رضي الله عنهما - إشارة إلى ما تعلم من صفته من قبل. اهـ (١/٤٠٨ - ٤٠٩)

يقول أولاً: إن ما يحصل من جمع طرق حديث عمار هذا، وألفاظه أن النبي صلى الله عليه وسلم علم عمار التيمم بقوله: يكفيك هكذا. مع فعله: ضربه بكفيه الأرض ومسحه بهما وجهه وكفيه. وبقوله: يكفيك الوجه والكفين.

ثانياً: إن قوله: ولعله رواية بالمعنى وحكاية الخ يدلنا أنه ليس على علم بما قال، والرواية المتقدمة بلفظ: يكفيك هكذا. لا تستدعي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل: يكفيك الوجه والكفين. والرواية الآتية نص صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يكفيك الوجه والكفين.

ثالثاً: إن قول النبي صلى الله عليه وسلم: يكفيك هكذا. إشارة إلى ما فعله

صلى الله عليه وسلم من ضربه بكفيه الأرض، ومسحه بهما وجهه، وكفيه، أمام عمار - رضي الله عنه - لا إلى معهود علمه عمار - رضي الله عنه - فإن اسم الإشارة: ذا. موضوع للحاضر القريب المبصر.

رابعاً: إنك قد علمت أن حديث عمار في قصة القلادة غير حديث عمار هذا، وعلمت أيضاً أن في قصة عمار في انقطاع القلادة المسح إلى المناكب والآباط، وفي هذه القصة المسح بالكفين، فإذا علمت هذا لا يمكن لك أن تجعل ما في قصة عمر، وعمار إشارة إلى ما علمه عمار من صفة التيمم من قبل، إذ هي المسح باليدين إلى المناكب والآباط، وهذا هو المسح بالكفين، فلا مساغ للإشارة.

١٣٩٦ - قال المحشي: والقرينة على أن الأصل في روايته هو التعليم بالإشارة، وأن التعليم بالقول رواية بالمعنى ما عند البخاري: فقال النبي صلى الله عليه وسلم... الخ (٤٠٩/١)

يقول أولاً: إن ما ترجمه صاحب الفيض بقوله: ولعله رواية بالمعنى وحكاية الخ جزم به تلميذه المحشي في قوله: والقرينة على أن الأصل في رواية هو التعليم بالإشارة الخ.

ثانياً: إن لقائل أن يقول: والقرينة على أن الأصل في روايته هو التعليم بالقول، وأن التعليم بالإشارة رواية بالمعنى ما عند البخاري في الباب من أن عماراً قال لعمر: تمعكت، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يكفيك الوجه والكفين. ففيه ذكر التعليم بالقول، فلما كان ذكر الكفين جرى في قوله، وكان الإشارة بيانا لقوله أخذ الإشارة بعض الرواية في بيان القول ثم رفعه، والله تعالى أعلم. والصحيح ما قدمنا من أن التعليم وقع بالقول والإشارة جميعاً كما تدل عليه روايات حديث عمار هذا، وسياقاته.

ثالثاً: إن قوله: أخذه بعض الرواة في بيان القول، ثم رفعه. يوهم أن ذكر الكفين في الحديث القولي ليس مرفوعاً، بل رفعه بعض الرواة، وهو خطأ، فإن ذكر الكفين مرفوع في الحديث القولي والفعلي جميعاً كما يدل عليه قول المحشي: ما عند البخاري، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنما كان يكفيك هكذا، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض الخ، ففيه ذكر التعليم القولي مع فعله صلى الله عليه وسلم بالكفين. هكذا قال، والأولى: مع فعله صلى الله عليه وسلم المسح بالكفين.

رابعاً: قال الحافظ في الباب: وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث: إن المراد به بيان صورة الضرب للتيمة، وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم، وتعقب بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك، لأن ذلك هو الظاهر من قوله: إنما كان يكفيك.

وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح إلى المرفقين من أن ذلك مشروط في الوضوء، فجوابه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد الاعتبار، وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر، وهو الإطلاق في آية السرقة، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص. اهـ

١٣٩٧ - **قال بعض الناس:** قوله: إنما كان يكفيك هكذا. أي: لم يكن لك حاجة إلى التمعك، وتلويت سائر الجسد بالتراب، بل كان يكفيك التيمم المعهود للحدث الأصغر، وهو أن تمسح بوجهك ويديك إلى المرفقين، فالحاصل أن "هكذا" كناية عن التيمم المعهود ونهي عن التمعك، وتلويت سائر الجسد بالتراب، وليس المقصود منه الاكتفاء على الكفين إلى الرسغين كما فهم أصحاب الظواهر. اهـ

يقول أولاً: إن ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: إنما كان يكفيك

هكذا. قد بينه بفعله كما في الحديث نفسه بعد: هكذا، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه، فقوله: "هكذا" كناية عن فعله هذا، وتيممه هذا الذي هو عبارة عن المسح بوجهه وكفيه. وما قاله بعض الناس هذا فليس بتفسير، ولا شرح، بل ليس بتأويل أيضاً، وإنما هو تحريف محض عمداً كما يظهر من قوله: وليس المقصود منه الاكتفاء على الكفين إلى الرسغين كما فهم أصحاب الظواهر.

ثانياً: إن كون المسح بالوجه واليدين إلى المرفقين تيمماً معهوداً لم يثبت بالكتاب ولا بالسنة الثابتة المرفوعة كما علمت قبل، وإنما التيمم المعهود هو الذي فعله صلى الله عليه وسلم بعد أن قال: إنما كان يكفيك هكذا.

ثالثاً: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينص بقوله: إنما كان يكفيك هكذا. أن ما فعله صلى الله عليه وسلم من المسح بالوجه والكفين يكفي، ويقول بعض الناس هذا: وليس المقصود منه الاكتفاء على الكفين الخ فإننا لله وإنا إليه راجعون، وأعاذنا الله من هذا الذي اقترفه المقلدون.

رابعاً: إن العيني قال في شرح حديث عمار بلفظ: تمعكت، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يكفيك الوجه والكفين: ويستنبط منه أن التيمم هو مسح الوجه، والكفين لا غير، كما ذكرناه، وإليه ذهب جماعة، منهم أحمد وإسحاق، وقال النووي: رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم، وأنكره الما وردي وغيره قال: هو إنكار مردود لأن أبا ثور ثقة، وقال: هذا القول وإن كان مرجوحاً عند الأصحاب، ولكنه قوي من حيث الدليل. اهـ

وقال الحافظ: ويستفاد من هذا اللفظ أن ما زاد على الكفين ليس بفرض كما تقدم، وإليه ذهب أحمد، وإسحاق، وابن جرير، وابن المنذر، وابن خزيمة، ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك، ونقله الخطابي عن أصحاب الحديث. اهـ

فهؤلاء أحمد، وإسحاق، وابن جرير، وابن المنذر، والشافعي في قوله القديم، ومالك في قول، وغيرهم ليسوا من أصحاب الظواهر، فقول بعض الناس هذا: كما فهم أصحاب الظواهر. كما ترى.

ثم إن أهل العلم قد صرحوا أن نصوص الكتاب، والسنة تحمل على ظواهرها، وأن الباطنية أخوف وأضر من الظاهرية، وأن حمل الكفين على اليدين إلى الرسغين ليس من الظاهرية في شيء، كحمل الرجل على الإنسان الذكر، والمرأة على الإنسان الأنثى.

١٣٩٨- قال بعض الناس: قوله: فقال: يكفيك الوجه والكفين. روى بالمعنى، فجعلوا الفعلي قوليا، فتنبه لذلك، ونصب الكفين على جعل الواو بمعنى مع. اهـ

يقول: لا دليل على قوله: روى بالمعنى، فجعلوا الفعلي قوليا. ثم لقائل أن يقول: روى بالمعنى، فجعلوا القولي فعليا، ثم جعل الفعلي قوليا، والقولي فعليا ليس من الرواية بالمعنى في شيء إذ الفعل ليس بقول، ولا معناه، وكذا القول ليس بفعل ولا معناه، ثم هذا يرفع الاعتماد على الثقات.

والحق أن النبي صلى الله عليه وسلم علم عمارا التيمم بالقول والإشارة والفعل جميعا، فعمار - رضي الله عنه - تارة يحدث القول، والإشارة، والفعل، وتارة يحدث القول، ولا بأس بذلك، فتدبر ولا تكن من الغافلين، فرحمك الله رب العالمين.

﴿باب الصعيد الطيب وضوء المسلم... الخ﴾

١٣٩٩- قال: ولعله اختار مذهب الحنفية، وترك مذهب الشافعية، ولذا لم

يتعرض إلى تفصيل فيه من كونه منبئا أو لا. اهـ (١/ ٤٠٩)

يقول أولاً: قال العيني في الباب السابق من العمدة: وذكر في الهداية في استدلال الشافعي على أن التيمم لا يجوز إلا بالتراب، بقوله تعالى: فتييموا صعيدا طيبا أي: ترابا منبتا قاله ابن عباس، قلت: في شرحه الذي قاله عبد الله بن عباس، رواه البيهقي من جهة قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال: الصعيد الطيب حرث الأرض. والاستدلال للشافعي بهذا غير موجه لأنه غير قائل باشتراط الإنبات في التراب الذي يجوز به التيمم، وقال النووي: الإنبات ليس بشرط في الأصح. اهـ

ثانياً: إن قوله: ولعله اختار الخ يرشدنا أنه ليس على علم بما قال، وإلا لم يصدره بلفظ: لعل. الذي للترجي.

١٤٠٠ - **قال:** قوله: (وأم ابن عباس - رضي الله عنه -) وأنكر محمد - رحمه الله تعالى - إمامة المتييم للمتوضئ كإنكاره إمامة القاعد للقائم. اهـ (٤٠٩/١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: وأم ابن عباس وهو متييم. وصله ابن أبي شيبه والبيهقي وغيرهما، وإسناده صحيح، وسيأتي في باب إذا خاف الجنب لعمر بن العاص مثله. اهـ

ثانياً: إن مسألة إمامة القاعد للقائم ستأتي في أبواب الإمامة - إن شاء الله سبحانه وتعالى -

١٤٠١ - **قال:** قوله: (على السبخة) فاكتفى بجنس الأرض، وترك تفصيل الشافعية كما مر. اهـ (٤٠٩/١)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: (والسبخة) بمهملة وموحدة، ثم معجمة مفتوحات، هي الأرض المالحة التي لا تكاد تنبت، وإذا وصفت الأرض قلت: هي أرض سبخة. بكسر الموحدة، وهذا الأثر يتعلق بقوله في الترجمة: (الصعيد الطيب) أي: أن المراد بالطيب: الطاهر، وأما الصعيد فقد تقدم نقل

الخلافاً فيه، وأن الأظهر اشتراط التراب، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ رَبِّهِ﴾ فَإِنَّ الظاهر أنها للتبويض، قال ابن بطال: لا يقال مسح منه إلا إذا أخذ منه جزءاً، وهذه صفة التراب، لا صفة الصخر مثلاً الذي لا يعلق باليد منه شيء. قال: فالجواب أنه يجوز أن يكون قوله: منه. صلة، وتعقب بأنه تعسف. قال صاحب الكشاف: فإن قلت لا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسي من الدهن وغيره. إلا معنى التبويض. قلت: هو كما تقول، والإذعان للحق خير من المراء. انتهى، واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسبخة بحديث عائشة في شأن الهجرة أنه قال صلى الله عليه وسلم: أريت دار هجرتكم سبخة ذات نخل. يعني المدينة، قال: وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة، فدل على أن السبخة داخلة في الطيب، ولم يخالفه في ذلك إلا إسحاق بن راهويه. اهـ

وقال الحافظ في أول باب من كتاب التيمم: واحتج من خص التيمم بالتراب بحديث حذيفة عند مسلم بلفظ: وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً، إذا لم نجد الماء. وهذا خاص، فينبغي أن يحمل العام عليه، فتختص الطهورية بالتراب، ودل الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجداً دون الآخر على افتراق الحكم، وإلا لعطف أحدهما على الآخر نسقاً كما في حديث الباب، ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ: التربة. على خصوصية التيمم بالتراب بأن قال: تربة كل مكان، ما فيه من تراب أو غيره. وأجيب بأنه ورد في الحدث المذكور بلفظ: التراب. أخرجه ابن خزيمة وغيره، وفي حديث علي: وجعل التراب لي طهوراً. أخرجه أحمد، والبيهقي بإسناد حسن، ويقوي القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سيق لإظهار التشريف والتخصيص، فلو كان جائزاً بغير التراب لما اقتصر عليه. اهـ

ثانياً: إن قوله: على السبخة، فاكتفى بجنس الأرض. فيه أن السبخة أرض مخصوصة كما تقدم، وليست بجنس الأرض، وقال البخاري: (باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً) وهذا نص منه أنه لا بد للثيم من التراب، ولا يجزئ عنده الثيم بجنس الأرض فلم يكتف البخاري بجنس الأرض، بل خصص الأرض والصعيد بالتراب كما خصصهما بالطيب منهما إلا أن أسلوب التخصيص الأول غير أسلوب التخصيص الثاني، فتدبر تدبر العالم الرباني!

١٤٠٢ - **قال:** قوله: (كنا في سفر الخ) وهذه واقعة التعريس، واختلف فيها على أربعة أوجه... إلى قوله: وأقطع على أنها واقعة واحدة، لا أنها واقعات عديدة... الخ (١/ ٤١٠)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح قوله: (كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم) اختلف في تعيين هذا السفر، ففي مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خير قريب من هذه القصة، وفي أبي داود من حديث ابن مسعود: أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية ليلاً، فنزل، فقال: من يكلؤنا؟ فقال بلال: أنا. الحديث، وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلاً: عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة، وكل بلالا. وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسلاً أن ذلك كان بطريق تبوك، وللبیهقي في الدلائل نحوه من حديث عقبة بن عامر، وروى مسلم من حديث أبي قتادة مطولاً، والبخاري مختصراً في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضاً في السفر لكن لم يعينه، ووقع في رواية لأبي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأمراء، وتعقبه ابن عبد البر بأن غزوة جيش الأمراء هي غزوة مؤتة، ولم يشهد بها النبي صلى الله عليه وسلم، وهو كما قال، لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأمراء غزوة أخرى غير غزوة مؤتة.

وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة، أو أكثر؟ أعني نومهم عن صلاة الصبح، فحزم الأصيلي بأن القصة واحدة، وتعقبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين، وهو كما قال فإن قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر، وعمر لم يكونا مع النبي صلى الله عليه وسلم لما نام، وقصة عمران فيها أنهما كانا معه، كما سنبينه، وأيضا فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر، ولم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى أيقظه عمر بالتكبير، وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم، وفي القصتين غير ذلك من وجوه المغايرات.

ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن، لا سيما ما وقع عند مسلم، وغيره أن عبد الله بن رباح راوي الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله، فقال له: انظر كيف تحدث؟ فإني كنت شاهد القصة. قال: فما أنكر عليه من الحديث شيئا. فهذا يدل على اتحادهما لكن لمدعي التعدد أن يقول: يحتمل أن يكون عمران حضر القصتين، فحدث بإحدهما، وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة بالأخرى، والله أعلم، ومما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما قد مناه.

وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان رجوعهم من خير قريب من زمان رجوعهم من الحديبية، وأن اسم طريق مكة يصدق عليهما، ولا يخفى ما فيه من التكلف، ورواية عبد الرزاق بتعيين غزوة بتوك ترد عليه، وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شبيها بقصة عمران، وفيه أن الذي كلاً لهم الفجر ذومخبر، وهو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة، وأخرجه من طريق ذي مخبر أيضا، وأصله عند أبي داود، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم، أن بلالا هو الذي كلاً لهم الفجر، وذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم

استيقاظاً، كما في قصة أبي قتادة، ولا بن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود أنه كاللهم الفجر، وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة، والله أعلم. انتهى كلام الحافظ.

ثانياً: إنك قد عرفت من كلام الحافظ الأدلة التي تدل على التعدد، فقول صاحب الفيض: وأقطع على أنها واقعة واحدة الخ كما ترى، ثم قوله: وأقطع على الخ بعلي ليس بذلك.

ثالثاً: قوله: (والأرجح عندي) الخ فيه أن الأرجح من حيث الدليل هو التعدد كما يبدو من كلام الحافظ الذي نقلناه قبل.

رابعاً: قوله: (وما عند أبي داود أنها في غزوة مؤتة). فيه أنه ليس عند أبي داود أنها في غزوة مؤتة، وإن ما عند أبي داود هو أن ذلك كان في غزوة جيش الأمراء، كما تقدم في كلام الحافظ - رحمه الله تعالى -

١٤٠٣ - قال: فمعناه: لا إثم وإن فقد فاتتهم الصلاة. اهـ (١/٤١٠)

يقول: أصل العبارة: فمعناه: لا إثم وإن فاتتهم الصلاة.

١٤٠٤ - قال: قوله: (ارتحلوا). قال الشافعية: وإنما أمرهم بالارتحال لأنه كان مكاناً حضره الشيطان. قلنا: وما لكم لا تفرون من مكان الشيطان، ولا تفرون من زمانه، فكلا الأمرين مرعيان مكان الشيطان وزمانه، وقد روي أن الشمس تطلع بين قرني الشيطان. اهـ (١/٤١٠)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: (ارتحلوا). بصيغة الأمر، استدل به على جواز تأخير الفائتة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة، وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الأمر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه، ولفظه: فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان. ولأبي داود من حديث ابن مسعود: تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم

فيه الغفلة. وفيه رد على من زعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة، بل في حديث الباب: أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس. ولمسلم من حديث أبي هريرة: حتى ضربتهم الشمس. وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة. وقد قيل: إنما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها. وقيل: تحرزا من العدو. وقيل: انتظارا لما ينزل عليه من الوحي. وقيل: لأن المحل محل غفلة. كما تقدم عند أبي داود، وقيل: ليستيقظ من كان نائما، وينشط من كان كسلانا. وروي عن ابن وهب وغيره أن تأخير قضاء الفائتة منسوخ بقوله: ﴿**أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِهِ**﴾ وفيه نظر لأن الآية مكية، والحديث مدني، فكيف ينسخ المتقدم المتأخر؟ انتهى كلام الحافظ.

ثانياً: قال العيني الحنفي في الباب من العمدة: قوله: (ارتحلوا). بصيغة الأمر للجماعة الخامسة من أصحابه. قوله: (فارتحلوا). بصيغة الجمع من الماضي أي: ارتحلوا عقيب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، ويروى فارتحل أي: النبي صلى الله عليه وسلم. فإن قلت: ما كان السبب في أمره صلى الله عليه وسلم بالارتحال من ذلك المكان؟ قلت: بين ذلك في رواية مسلم عن أبي حازم عن أبي هريرة فإن هذا منزل حضر فيه الشيطان. وقيل: كان ذلك لأجل الغفلة وقيل: لكون ذلك وقت الكراهة. وفيه نظر لأن في حديث الباب: لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس. وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة، وقيل: الأمر بذلك منسوخ بقوله عليه الصلاة والسلام: من نام عن صلاة، أو نسيها فليصلها إذ ذكرها، وفيه نظر لأن الآية مكية، والقصة بعد الهجرة. اهـ

فقد قال العيني الحنفي ما قالت الشافعية، بل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإن هذا منزل حضر فيه الشيطان. وأمر بالارتحال منه، كما تقدم. إن قول العيني: (فيه نظر، لأن الآية مكية والقصة بعد الهجرة). فيه أنه ليس

فيما ذكر قبل آية حتى يقال: لأن الآية مكية. وإن ما ذكر قبل هو قول النبي صلى الله عليه وسلم: من نام عن صلاة، أو نسيها فليصلها إذا ذكرها. وانظر كلام الحافظ الذي نقلناه قبل بيد لك حقيقة الحال، ويجل لك طبيعة القول، فرحمنا الله الكبير المتعال، وإليه المصير والمرجع والمآل.

ثالثاً: أخرج البخاري في باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته.

فقد ثبت أن من أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس لا تبطل ولا تفسد صلاته، فليتم صلاته، فالنبي صلى الله عليه وسلم الذي أمر الناس بالارتحال ليلة التعريس يأمر ههنا بإتمام صلاة الصبح، أفلم يكن يعلم أن الشمس تطلع بين قرني الشيطان؟ وألم يكن يدري الزمان من المكان؟ كلا، ثم كلا كان يعلم ويدري، لكن الحاكم على ما أنزل الله يجري!

رابعاً: إن أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - ومقلديه يقولون: من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس لا تبطل ولا تفسد صلاته، وله أن يتم صلاته تلك، فكلا الأمرين ههنا أيضاً مرعيان مكان الشيطان، وزمانه، وقد روي أيضاً أن الشمس تغرب بين قرني الشيطان.

ثم إنهم يقولون بنصف حديث أبي هريرة: إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر الخ ولا يقولون بنصفه مع كون نصفه من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس من الإنصاف في شيء.

خامساً: إن قوله: (وما لكم لا تفرون من مكان الشيطان) الخ فيه أن الصواب بالنظر إلى السياق والسباق: وما لكم تفرون من مكان الشيطان الخ بدون لفظة:

لا. ثم هذا الاستفهام يصدق على الحنفية أيضا بالنسبة إلى قولهم في صلاة العصر كما تقدم.

١٤٠٥ - قال: قوله: (فصلى بالناس) وفي كتاب الآثار أنه جهر فيها أيضا، فعلم منه أنه ينبغي الجهر في قضاء الجهرية، وليست... الخ (١/ ٤٠١)

يقول: في كتاب الآثار لأبي يوسف: عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس هو، وأصحابه، فلم يوقظهم إلا حر الشمس، فقاموا، فأمر بلالا فأذن، ثم أوتر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ثم تأخروا عن معرسهم حين استيقظوا، فصلوا ركعتين، ثم أمر بلا لا، فأقام الصلاة، فصلى بالناس رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال محشي كتاب الآثار لأبي يوسف: وأخرجه الإمام محمد في الآثار عنه عن حماد عن إبراهيم، ولفظه: عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من يحرسنا؟ فقال شاب من الأنصار: أنا يا رسول الله، أحرسكم، فحرسهم حتى إذا كان الصبح غلبته عيناه، فما استيقظوا إلا بحر الشمس، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ، وتوضأ أصحابه، وأمر المؤذن فأذن، فصلى ركعتين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى الفجر بأصحابه، وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي في وقتها. ثم قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، وأخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق محمد بن خالد عنه عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بمعنى هذا الحديث مع زيادة. اهـ

فأبو يوسف لم يذكر: وجهر فيها بالقراءة الخ ومحمد ذكر: وجهر فيها بالقراءة الخ، واختلفا في أمور آخر كما يظهر ذلك من سياقهما، ثم إبراهيم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل، والإسناد إلى إبراهيم ليس بصحيح، ولا حسن في المرسل، ولا في الموصول.

نعم، في حديث ليلة التعريس عن أبي قتادة عند مسلم في صحيحه: فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين، ثم صلى الغداة، فصنع كما كان يصنع كل يوم. وقصر هذا اللفظ على استيفاء الأركان لا دليل عليه.

١٤٠٦ - قال: ثم إذا فاتته الجماعة هل يجب عليه ابتغاء الجماعة في مسجد آخر غير مسجده؟ فالظاهر أنه لا يجب عليه... الخ (١/٤١٠)

يقول: إن لأهل العلم في الجماعة قولين: أحدهما أنها تجب، وثانيهما أنها لا تجب، وما قاله صاحب الفيض ههنا فلا قيمة له على القولين جميعاً كما لا يخفى.

والصواب أن الجماعة واجبة، وستأتي أدلة وجوبها في باب وجوب الجماعة من الكتاب إن شاء الله العزيز الوهاب، وقوله: ولا يبقى عليه الخ شيء عجاب.

١٤٠٧ - قال: قوله: (قال أبو العالية) الخ قال البيضاوي: إن الصابئين كانوا عباداً للنجوم... إلى قوله: كتسخيرنا الأجنة بالأعمال بخلاف الحنفية. الخ (١/٤١٠ - ٤١١)

يقول أولاً: قال البخاري في الباب: وقال أبو العالية: الصابئين وفي: نسخة الصابئون (فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور) ثم إن أبا العالية لم يتفرد بما قال، بل تبعه غيره من السلف، قال الحافظ ابن كثير: وقال أبو العالية، والربيع بن أنس، والسدي، وأبو الشعثاء جابر بن زيد، والضحاك وإسحاق بن راهويه: الصابئون فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور. ولهذا قال أبو حنيفة وإسحاق: لا بأس بدبائحهم ومناكحتهم. اهـ

والبخاري نقل قول أبي العالية، ولم ينقل قول غيره، ولا أشار إليه أدنى إشارة، فالبخاري ذهب إلى قول أبي العالية، وهو قول أبي حنيفة كما يظهر من قول ابن

كثير: ولهذا قال أبو حنيفة، وإسحاق: لا بأس بذبائهم ومناكحتهم.
وقال العيني في الباب من العمدة: وقال النسفي في منظومته: الصابئات
كالكتائب في حكم حل العقد والزكاة، وشرحه أن أبا حنيفة يقول: إنهم
يعتقدون نبيا، ولهم كتاب، فتحل مناكحة نساءهم، وتؤكل ذبائهم. اهـ
وهذا هو الذي ذهب إليه الحافظ ابن تيمية الذي شد عليه النكير صاحب
الفيض، وغفل عن الإمام أبي حنيفة الذي يقلده هو، وحزبه، تلك إذا قسمة
ضيزى.

ثانياً: قال شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية: هذه تفسير آيات أشكلت، حتى لا
يوجد في طائفة من كتب في التفسير إلا هو خطأ فيها. منها قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَالَّذِينَ هَآؤُلَا﴾ ﴿الآيتين﴾، فهو سبحانه وصف أهل السعادة من الأولين
والآخرين، وهو الذي يدل عليه اللفظ، ويعرف به معناه من غير تناقض، ومناسبة
لما قبلها ولما بعدها، وهو المعروف عند السلف، ويدل عليه ما ذكره من سبب
نزولها بالأسانيد الثابتة عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال سلمان:
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل دين، كنت معهم فذكر من عبادتهم،
فنزلت الآية، ولم يذكر فيه أنهم من أهل النار، كما روي بأسانيد ضعيفة، وهذا هو
الصحيح كما في مسلم: إلا بقايا من أهل الكتاب. والنبي صلى الله عليه وسلم لم
يكن يجيب بما لا علم عنده. وقد ثبت أنه أثنى على من مات في الفترة كزيد بن
عمرو، وغيره، ولم يذكر ابن أبي حاتم خلافاً عن السلف لكن ذكر عن ابن عباس:
ثم أنزل الله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ الآية، ومراده أن الله يبين أنه لا
يقبل إلا الإسلام من الأولين والآخرين، وكثير من السلف يريد بلفظ النسخ رفع ما
يظن أن الآية دالة عليه، فإن من المعلوم أن من كذب رسولا واحدا فهو كافر، فلا
يتناوله قوله: من آمن بالله الخ، وظن بعض الناس أن الآية فيمن بعث إليهم محمد

صلى الله عليه وسلم خاصة فغلطوا، ثم افترقوا على أقوال متناقضة. اهـ (مجموع الفتاوى: ١٤ / ٦٨-٦٩)

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية: لما بين الله تعالى حال من خالف أوامره، وارتكب زواجره، وتعدى في فعل ما لا إذن فيه، وانتهك المحارم، وما أحل بهم من النكال نبه تعالى على أن من أحسن من الأمم السالفة، وأطاع، فإن له جزاء الحسن، وكذلك الأمر إلى قيام الساعة كل من اتبع الرسول النبي الأمي فله السعادة الأبدية، ولا خوف عليهم فيما يستقبلونه، ولا هم يحزنون على ما يتركونه، ويخلفونه، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وكما تقول الملائكة للمؤمنين عند الاحتضار في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا ابن أبي عمر العدني حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: قال سلمان: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل دين، كنت معهم، فذكرت من صلاتهم وعبادتهم، فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.﴾ وقال الحافظ ابن كثير: وهذا لا ينافي ما روى على بن أبي طلحة عن ابن عباس: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية فأنزل الله بعد ذلك: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ فإن هذا الذي قاله ابن عباس إخبار عن أنه لا يقبل من أحد طريقة ولا عملاً إلا ما كان موافقاً لشرعة محمد صلى الله عليه وسلم بعد أن بعثه الله بما بعثه به، فأما قبل ذلك فكل من اتبع الرسول في زمانه فهو على

هدى وسبيل ونجاة. اهـ

ثالثاً: قال صاحب روح المعاني: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ أي: أحدث من هذه الطوائف إيماناً بالله تعالى، وصفاته، وأفعاله، والنبوات وبالنشأة الثانية على الوجه اللائق، أتى بعمل صالح حسبما يقتضيه الإيمان بما ذكر، وهذا مبني على أول الأقوال، والقائلون بآخرها منهم من فسر الآية بمن اتصف من أولئك بالإيمان الخالص بالمبدأ والمعاد على الإطلاق، سواء كان ذلك بطريق الثبات، والدوام عليه كإيمان المخلصين، أو بطريق إحداثه وإنشائه كإيمان من عداهم من المنافقين، وسائر الطوائف، وفائدة التعميم للمخلصين مزيد ترغيب الباقيين في الإيمان ببيان أن تأخرهم في الاتصاف به غير محل بكونهم أسوة لأولئك الأقدمين، ومنهم من فسرها بمن كان منهم في دينه قبل أن ينسخ مصدقا بقلبه بالمبدأ، والمعاد عاملاً بمقتضى شرعه، فيعم الحكم المخلصين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم؛ والمنافقين الذين تابوا، واليهود والنصارى الذين ماتوا قبل التحريف، والنسخ، والصابئين الذين ماتوا زمن استقامة أمرهم، إن قيل إن لهم ديناً، وكذا يعم اليهود والصابئين الذين آمنوا بـعيسى عليه السلام وماتوا في زمنه، وكذا من آمن من هؤلاء الفرق بمحمد صلى الله عليه وسلم، وفائدة ذكر الذين آمنوا على هذا مع أن الوعيد السابق كان في اليهود لتسكين حمية اليهود بتسوية المؤمنين بهم في أن كون كل في دينه قبل النسخ يوجب الأجر، وبعده يوجب الحرمان، كما أن ذكر الصابئين للتنبيه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالاً يتاب عليهم، إذا صح منهم الإيمان، والعمل الصالح، فغيرهم بالطريق الأولى، وانفهام قبل النسخ من ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ إذ لا صلاح في العمل بعده.

وهذا هو الموافق لسبب النزول لا سيما على رواية أن سلمان -رضي الله

تعالى عنه - ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم حسن حال الرهبان الذين صحبتهم، فقال: ماتوا وهم في النار. فأنزل الله تعالى هذه الآية، فقال عليه الصلاة والسلام: من مات على دين عيسى عليه السلام قبل أن يسمع بي فهو على خير، ومن سمع ولم يؤمن بي فقد هلك، والمناسب لعموم اللفظ، وعدم صرفه إلى تخصيص: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاتُوا وَالنَّصَارَى﴾ بالكفرة منهم، وتخصيص ﴿مَنْ آمَنَ﴾ الخ بالدخول في ملة الإسلام إلا أنه يرد عليه أنه مستلزم أن يكون للصائبين دين، وقد ذكر غير واحد أنه ليس لهم دين، تجوز رعايته في وقت من الأوقات، ففي الملل والنحل أن الصبوة في مقابلة الحنيفية، ولميل هؤلاء عن سنن الحق، وزيعهم عن نهج الأنبياء قيل لهم الصابئة. ولو سلم أنه كان لهم دين سماوي، ثم خرجوا عنه، فمن مضى من أهل ذلك الدين قبل خروجهم منه ليسوا من الصائبين، فكيف يمكن إرجاع الضمير الرابط بين اسم "إن" وخبرها إليهم على القول المشهور، وارتكاب إرجاعه إلى المجموع من حيث هو مجموع قصداً إلى إدراج الفريق المذكور فيهم ضرورة أن من كان من أهل الكتاب عاملاً بمقتضى شرعه قبل نسخه من مجموع أولئك الطوائف بحكم اشتماله على اليهود والنصارى، وإن لم يكن من الصائبين مما يجب ساحة التنزيل عنه؟ على أن فيه بعد ما لا يخفى، فتدبر.

و (من) مبتدأ وجوزوا فيها أن تكون موصولة، والخبر جملة قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ دخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾ الآية، وأن تكون شرطية، وفي خبرها خلاف، هل الشرط، أو الجزاء أو هما؟ وجملة ﴿مَنْ آمَنَ﴾ الخ خبر (إن) فإن كانت (من) موصولة وهو الشائع هنا احتيج إلى تقدير منهم عائداً، وإن كانت شرطية لم يحتج إلى تقديره، إذ العموم يغني عنه، كأنه قيل: هؤلاء وغيرهم إذا آمنوا (فلهم) الخ على

ما قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ وجوز بعضهم أن تكون (من) بدلا من اسم (إن) وخبرها (فلهم أجرهم) واختار أبو حيان أنها بدل من المعاطيف التي بعد اسم (إن) فيصح إذ ذاك المعنى، وكأنه قيل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ من غير الأصناف الثلاثة، ومن آمن من الأصناف الثلاثة (فلهم) الخ وقد حملت الضمائر الثلاثة باعتبار معنى الموصول كما أن أفراد ما في الصلة باعتبار لفظه، وفي البحر: إن هذين الحملين لا يتمان إلا بإعراب (من) مبتدأ وأما على إعرابها بدلا فليس فيها إلا حمل على اللفظ فقط، فافهم. انتهى كلام صاحب روح المعاني: وفيه نظر من وجوه:

الأول أن قوله: وقد ذكر غير واحد أنه ليس لهم دين تجوز رعايته في وقت من الأوقات. فيه أنه قد ذكر غير واحد أنه لهم دين، تجب رعايته في وقت من الأوقات، مثل اليهود، والنصارى، بل هم فرقة من أهل الكتاب، فقد قال الحافظ ابن كثير: قال أبو العالية، والربيع بن أنس، والسدي، وأبو الشعثاء جابر بن زيد، والضحاك، وإسحاق بن راهويه: الصابئون فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور. انتهى، وقد تقدم، فما الدليل أن قول الأولين حجة دون قول الآخرين؟

الثاني: أن قول صاحب الملل والنحل: إن الصبوة في مقابلة الحنيفية. لا

يستدعي أن لا يكون للصابئة دين كما أن اليهودية، والنصرانية في مقابلة الحنيفية

قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا﴾. وقال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَبُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ وقال الله تعالى في آية قد نسخ لفظها وتلاوتها إن ذات الدين

عند الله الحنيفية، لا اليهودية ولا النصرانية. وقال صاحب الفيض: واعلم أن القرآن

جعل اليهودية والنصرانية مقابلا للحنيفية، قال تعالى: ﴿قَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ

نَصْرِي تَهْتَتُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ كَيْفًا (١٧٧/١) ولم تستدع تلك
المقابلة أن لا تكون اليهودية، والنصرانية ديناً، فكيف يستدعي تقابل الصبوة
للحنيفية أن لا تكون الصبوة ديناً؟

الثالث: إن اليهود والنصارى كانوا قد مالوا عن سنن الحق، وزاغوا عن نهج
الأنبياء، قال الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ الْخ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَثِيرًا مِنْ الْأَحْبَارِ
وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصْنَعُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وقال
تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ الخ ومع ذلك لهم دين، وكذلك الصابئة،
وإن زاغوا ومالوا، فلهم دين، وتسميتهم صابئة لميلهم عن سنن طوائف أخرى لا
لما ذكر صاحب روح المعاني في قوله: ولميلهم عن سنن الحق الخ.

الرابع: إن قوله: ولو سلم أنه كان لهم دين سماوي ثم خرجوا عنه فمن مضى
الخ فيه أن قوله: ليسوا بصابئين. بعد تسليم أن الصابئين كان لهم دين سماوي
ليس بذاك القائم، وإن هو إلا كما يقال: كان لليهود والنصارى دين سماوي ثم
خرجوا عنه، فمن مضى من أهل ذلك الدين قبل خروجهم عنه ليسوا من اليهود
والنصارى، وهو كما ترى.

الخامس: إن قوله: فكيف يمكن إرجاع الضمير الخ فيه أنه يمكن كما يمكن
إرجاع الضمير الرابط بين اسم إن وخبرها إلى اليهود والنصارى.
السادس: إنه لا معنى لقوله: على القول المشهور. بعد قوله: ولو سلم أنه كان
لهم دين سماوي الخ.

السابع: إن صاحب روح المعاني قال ههنا: وارتكاب إرجاعه إلى المجموع
من حيث هو مجموع... إلى قوله: مما يجب تنزيهه ساحة التنزيل عنه. اه وقال في

تفسير آية: ﴿يَعَصِّرَ الْجَنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ فِي الدُّنْيَا (رسل) من عند الله عز وجل كائنة (منكم) أي من حملتكم لكن لا على أن يأتي كل رسول كل واحدة من الأمم، وعلى أن تكون من الإنس خاصة إذ المشهور أنه ليس من الجن رسل وأنبياء، ونظيره في هذا قوله تعالى: ﴿يَخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ﴾ فإنهما إنما يخرجان من الملح فقط، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى. اهـ

فأين ذهب قوله: يجب تنزيه ساحة التنزيل عنه. حين تفسيره لهاتين الآيتين؟ على أنه لا حاجة إلى ارتكاب إرجاع الضمير إلى المجموع من حيث هو مجموع، إن قيل: إن الصابئين فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور.

الثامن: أن صاحب روح المعاني نفسه قال بعد بيان المعنى الأول للآية الذي فيه أن الصابئين لهم دين سماوي: وهذا هو الموافق لسبب النزول لا سيما على رواية أن سلمان رضي الله تعالى عنه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم... إلى قوله: والمناسب لعموم اللفظ، وعدم صرفه إلى تخصيص الخ، ومعلوم أن إخراج صورة سبب النزول عن مدلول الآية لا يجوز.

رابعاً: إن صاحب الفيض قال: وقد مر مني في (كتاب الإيمان في باب الدين يسر): أن من آمن، الثاني استئناف عندي. اهـ والذي مر منه في باب الدين يسر هو قوله: وإنما اضطروا إلى هذه التوجيهات لأن في ظاهر الآية تكراراً في قوله: من آمن بالله. لما مر ذكره في صدر الآية أيضاً، والوجه عندي: أن من آمن، الثاني استئناف للكلام السابق للفصل بينه وبين ما يترتب عليه، فإن قوله: فلهم أجرهم. مرتبط مع قوله: إن الذين آمنوا. فأعيد بالاستئناف ليظهر الترتيب. اهـ (١/١٣٠)

وهذا هو الذي أراده من قال: من آمن. بدل من اسم إن، وخبرها، فلهم أجرهم. لكن لفظ الاستئناف في كلام صاحب الفيض لا يلائم هذا المعنى، ثم هذا الإعراب، والمعنى لا يتأتیان إلا على القول بأن الصابئين لهم دين سماوي،

ولا يتأنيان على القول بأن الصابئين منكروا النبوة، وليس لهم دين سماوي ما، فإن من ليس له دين سماوي أصلاً فلا أجر له، والله تعالى يقول: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ فقد حصر أن الحافظ ابن تيمية قد كتب في الباب شيئاً شافياً. ثم الأولى مكان: من آمن الثاني، الموصول الثاني لأن لفظ "من" لم يأت قبل.

خامساً: إن صاحب الفيض قد أتى في كلامه هذا بلفظ: الحنفية في ثلاثة مواضع: الأول: قوله: وكانوا على مضادة الحنفية. الثاني: قوله: أن العرب كانوا يلقبون أنفسهم بالحنفية. الثالث: قوله: كتسخيرنا الأجنة بالأعمال بخلاف الحنفية فإنه الخ، والصواب في هذه المواضع: الحنفية. كما لا يخفى، وقد ذكر هذا اللفظ على الصواب في باب الدين يسر من كتاب الإيمان.

سادساً: إن قوله: الأجنة. جمع الجن بزعمه، وليس كذلك، وإنما الأجنة جمع جنين، قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِعَمَلِكُمْ﴾

ثم قوله: بخلاف الحنفية فإنه الخ الصواب فيه: بخلاف الحنفية فإنها الخ. ١٤٠٨ - قال بعض الناس: قوله: وكان رجلاً جليداً، فكبر، ورفع صوته بالتكبير، فما زال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي صلى الله عليه وسلم. هذا ينافي قطعاً ما فهموا من معنى تنام عيناه ولا ينام قلبه، وقد مر قبل. اهـ

يقول: إن هذا لا ينافي، ولا ينفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: إن عيني تنامان، ولا ينام قلبي. قطعاً ولا ظناً، فإن الإبصار من أفعال العين، والسماع من أفعال الأذن، وكانتا نائمتين فلم ترالعين ولا سمعت الأذن لأجل النوم، وكان القلب يقظان، والرؤية والسماع ليسا من أفعاله فلم ير ولم يسمع لأنه ليس بعين ولا أذن، وقد تقدم رد ما قال هذا البعض تفصيلاً في باب التخفيف في الوضوء من كتاب الوضوء، فراجعه هناك، فوفق الله لاتباع الحق إيانا وإياك.

﴿باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض... الخ﴾

١٤٠٩ - قال: وحاصله أن ابن مسعود - رضي الله عنه - لما أنكر التيمم من الجنابة أورد عليه أبو موسى قصة عمر وعمار - رضي الله عنهما - ... إلى قوله: فما نسب الترمذي إليهما ليس بصحيح. اهـ (١/ ٤١١)

يقول أولاً: لم يذهب أحد من أهل العلم أن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - لا يقول بالتيمم رأساً، وإنما ذهبوا إلى أنه لا يقول بالتيمم من الجنابة كما في حديث الباب: أن أبا موسى قال لعبد الله بن مسعود: رأيت يا أبا عبد الرحمن، إذا أجنب فلم يجد ماء كيف يصنع؟ فقال عبد الله: لا يصلي حتى يجد الماء الخ، وقال الشاه ولي الله في حجة الله البالغة: وكان عمر، و ابن مسعود - رضي الله عنهما - لا يريان التيمم من الجنابة، وحملوا الآية على المس، وأنه ينقض الوضوء. اهـ وقال العيني في الباب من العمدة: الثانية: فيه أن رأي عمر، و عبد الله - رضي الله عنهما - انتقاض الطهارة بملامسة البشريتين، وأن الجنب لا يتيمم، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾

وقال صاحب الفيض: إن ابن مسعود - رضي الله عنه - لما أنكر التيمم من الجنابة الخ وقال: وحينئذ لم يدر ابن مسعود - رضي الله عنه - ما يقول، والتجأ إلى إظهار مضمرة، وصرح بأن إنكاره لأجل المصلحة الخ، وكون ابن مسعود - رضي الله عنه - لم يقل بالتيمم من الجنابة لأجل أن لو رخص لهم في هذا الخ لا يستدعي قوله بالتيمم من الجنابة من وجه، فقول صاحب الفيض: لا لإنكاره التيمم رأساً. كما ترى.

ثانياً: قد تبين من حديث الباب أن ابن مسعود - رضي الله عنه - لما سئل عن الرجل إذا أجنب فلم يجد ماء كيف يصنع؟ قال: لا يصلي حتى يجد ماء، وتبين

من حديث الباب أيضا أن ابن مسعود قال ذلك لأجل أن لو رخص لهم في هذا الخ ولم ينكشف منه أن عمر بن الخطاب قال: لا يتيمم الجنب، وإن لم يجد الماء شهرا. من أجل ذلك، فقول صاحب الفيض: وانكشف به أن إنكار عمر- رضي الله عنه- أيضا كان من هذا القبيل عنده. لا دليل عليه.

ثالثاً: إن أبا عيسى الترمذي قال في (باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء) من جامعه السنن: حدثنا محمد بن بشار و محمود بن غيلان قالا: نا أبو أحمد الزبيري نا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليسمه بشرته، فإن ذلك خير. وقال محمود في حديثه: إن الصعيد الطيب وضوء المسلم. وفي الباب عن أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وعمران بن حصين قال أبو عيسى: وهكذا روى غير واحد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر، وقد روى هذا الحديث أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر عن أبي ذر ولم يسمه، وهذا حديث حسن، وهو قول عامة الفقهاء أن الجنب والحائض إذا لم يجدا الماء تيمما وصليا، ويروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرى التيمم للجنب، وإن لم يجد الماء، ويروى عنه أنه رجع عن قوله، وقال: تيمم إذا لم يجد الماء، وبه يقول سفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. انتهى كلام الترمذي.

وهو قد نسب إلى ابن مسعود أنه كان لا يرى التيمم للجنب وإن لم يجد الماء، وهذا هو الذي جاء عنه في حديث الباب، وهذا هو الذي نسب إليه صاحب الفيض أيضا في قوله: أن ابن مسعود لما أنكر التيمم من الجنابة الخ، وفي قوله: صرح بأن إنكاره لأجل المصلحة الخ ولم يقل الترمذي: إن ابن مسعود كان لا يرى التيمم رأسا. ولم ينسب في هذه المسألة إلى عمر شيئا، فقول صاحب

الفيض: فما نسب الترمذي إليهما ليس بصحيح. غلط بمرة.

١٤٠١ - قال: وكذا أعلم منه أن الملازمة عنده محمولة على الجماع، وإلا لم ترد عليه الآية أصلاً، ولقال: إن التيمم في الآية ليس من الجنابة، بل من مس المرأة، فتقديره على أن الآية وردت في حكم التيمم من الجنابة دليل على أن الملازمة عنده هي الجماع، لا كما نسب إليه أبو عمر، فهو أيضاً محل تردد. اهـ (٤١١/١)

يقول أولاً: قال العيني في شرح أول حديث من أحاديث كتاب التيمم: الحادى عشر: فيه دليل على أنه يستوي فيه الصحيح، والمريض، والمحدث والجنب، ولم يختلف فيه علماء الأمصار بالحجاز، والعراق، والشام، والمشرق والمغرب، وقد كان عمر بن الخطاب، وابن مسعود - رضى الله تعالى عنهما - يقولان: الجنب لا يطهره إلا الماء، لقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْبُؤْا﴾ وقوله: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ ذهاباً إلى أن الجنب لم يدخل في المعنى المراد بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْمَاءِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ يتعلق بقولهما أحد من الفقهاء للأحاديث الثابتة الواردة في تيمم الجنب . اهـ

وقال العيني بعد ذلك في (باب إذا خاف الجنب الخ) من العمدة: وقال الخطابي: هذه مناظرة، والظاهر منها يأتي على إهمال حكم الآية، وأي عذر لمن ترك العمل بما في هذه الآية من أجل أن بعض الناس عساه أن يستعملها على وجهها وفي غير جنسها؟ وما الوجه فيما ذهب إليه عبد الله من إبطال هذه الرخصة مع ما فيه من إسقاط الصلاة عمن هو مخاطب بها ومأمور بإقامتها؟ وأجيب عن هذا بأن عبد الله لم يذهب بهذا المذهب الذي ظنه هذا القائل، وإنما

كان يتأول الملامسة المذكورة في الآية على غير معنى الجماع، إذ لو أراد الجماع لكان فيه مخالفة الآية صريحا، وذلك مما لا يجوز من مثله في علمه، وفهمه، وفقهه. الثانية: فيه أن رأي عمر، و عبد الله -رضي الله عنهما- انتقاض الطهارة بلامسة البشريتين، وأن الجنب لا يتييم لقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾. اهـ

وقال العيني بعد ذلك في (باب التيمم ضربة) من العمدة: وإنما عين سورة المائدة لكونها أظهر في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء لتقدم حكم الوضوء في المائدة، وقال الخطابي وغيره: فيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد باللامسة الجماع، فلهذا لم يدفع دليل أبي موسى، وإلا لكان يقول له: المراد من الملامسة التقاء البشريتين فيما دون الجماع، وجعل التيمم بدلا من الوضوء لا يستلزم أن يكون بدلا من الغسل. قلت: لو أراد باللامسة الجماع لكان مخالفة للآية صريحا، وإنما تأولها على معنى غير الجماع كما ذكرنا عن قريب. اهـ

وقد تقدم في كلام الشاه ولي الله أن عمر، و عبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما- كانا لا يريان التيمم من الجنابة، وحملوا الآية على المس، وأنه ينقض الوضوء. وقال صاحب روح المعاني: وعن ابن مسعود، والنخعي، والشعبي أن المراد باللامسة ما دون الجماع أي: ما سستم بشرتهم ببشرتك. اهـ

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة النساء: ثم قال ابن جرير: حدثنا ابن بشار حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن مخارق عن طارق عن عبد الله بن مسعود قال: اللمس ما دون الجماع. وقد رواه من طرق متعددة عن ابن مسعود بمثله، وروى من حديث الأعمش عن إبراهيم عن أبي عبيدة عن عبد الله بن

قوله: على وجهها. كذا في النسخة التي بيدي يقتضي السياق والسباق واللاحق أن يكون: على غير وجهها.

مسعود قال: القبلة من المس، وفيها الوضوء. وروى ابن أبي حاتم، وابن جرير أيضا من طريق شعبة عن مخارق عن طارق عن عبد الله قال: اللمس ما دون الجماع. اهـ

ثانياً: إن قوله: وكذا أعلم منه أن الملامسة عنده محمولة على الجماع. خطأ بمرة، فإن عبد الله بن مسعود قد نص على أن اللمس ما دون الجماع كما تقدم، وقد قال العيني: وإنما كان يتأول الملامسة المذكورة في الآية على غير معنى الجماع، إذ لو أراد الجماع لكان فيه مخالفة الآية صريحاً، وذلك مما لا يجوز من مثله في علمه، وفهمه، وفقهه.

وهو الذي قاله صاحب الفيض قد قاله الخطابي قبل، ورده العيني بقوله: لو أراد باللامسة الجماع لكان مخالفة للآية صريحاً، وإنما تأويلها على معنى غير الجماع كما ذكرنا عن قريب.

ثالثاً: إن قوله: وإلا لم ترد عليه الآية أصلاً. فيه أن عبد الله بن مسعود قد نص على أن اللمس ما دون الجماع، ومع ذلك لما قال له أبو موسى: فدعنا من قول عمار، كيف تصنع بهذه الآية؟ مادري عبد الله ما يقول، فلو لم ترد عليه لقال لأبي موسى: لا ترد علي هذه الآية. فالآية ترد عليه كما أوردها عليه أبو موسى، لأن الآية وردت في التيمم من الجنابة، والتيمم من الحدث الأصغر كليهما.

وقد قال صاحب الفيض نفسه قبل: ثم اعلم أنني أردت من الملامسة الجماع، والمباشرة الفاحشة كليهما على طريق إطلاق الشيء وإرادة بعض مصداقاته وبعض مراتبه. اهـ (٢٧٩ / ١)

وقال في أوائل كتاب التيمم أثناء أبدع تفسير لآية التيمم: والفرق الثاني: أن آية المائدة وإن سيقّت في الحدث الأصغر لكنها انجرت إلى حكم الحدث الأكبر أيضاً، ثم ذكر التيمم بعدهما، فلم تكن صريحة في التيمم للجنب،

واحتملت أن يكون التيمم فيها مقصورة على الحدث الأصغر، ولذا نسب إلى عمر -رضي الله عنه- أنه كان يتردد في التيمم للجنب، ومثله نسب إلى ابن مسعود -رضي الله عنه- بخلاف آية النساء، فإنها لما سقت للحدث الأكبر والأصغر كليهما، فكانت صريحة في التيمم منهما. اهـ (٣٩٧/١)

وأنت تعلم أن الغسل من الجنابة مذكور في آية المائدة أيضا، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ الجنابة حدث أكبر، فأية المائدة سقت للحدث الأكبر، والأصغر كليهما، فكانت صريحة في التيمم منهما، لا محتملة لأن يكون التيمم فيها مقصورا على الحدث الأصغر.

نعم، الوضوء مذكور في آية المائدة صريحا من أول الأمر، وليس بمذكور في آية النساء صريحا، وهذا لا يجعل آية المائدة محتملة في التيمم من الجنابة كما لا يخفى.

وعبد الله بن مسعود رأى آية المائدة نصا في التيمم من الجنابة أيضا، ولذا ما درى ما يقول، وكذا أبو موسى -رضي الله عنهما- رأها نصا في التيمم من الجنابة أيضا، ولذا قال: فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية؟ وفي رواية للبخاري: فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾

رابعاً: قد عرفت أن عبد الله بن مسعود قد نص أن اللمس ما دون الجماع، ودع أمر الملامسة فإن في الآية: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ كان عبد الله بن مسعود يعلم أن هذا ليس إلا حدثاً أصغر، ولما كان عبد الله بن مسعود يوقن أن الآية نص في التيمم من الجنابة، ومن الحدث الأصغر، لم يكن له أن يقول: إن التيمم في الآية ليس من الجنابة، بل من الإتيان من الغائط. فقول صاحب الفيض: ولقال: إن التيمم في الآية ليس من الجنابة الخ كما ترى.

خامساً: هل يكون من يقول: فتقديره على أن الآية وردت في حكم التيمم من الجنب دليل على أن الإتيان من الغائط عنده هو الجماع. مصيباً؟ كلا، ثم كلا، فكذا قول صاحب الفيض: فتقديره على أن الآية وردت في حكم التيمم من الجنب دليل على أن الملازمة عنده هي الجماع. خطأ محض، فإن عبد الله بن مسعود نص على أن اللمس ما دون الجماع، فعليك بالسماح، وإياك والاختراع.

سادساً: إذا أتقنت ما ألقينا عليك علمت أن قوله: لا كما نسب إليه أبو عمر فهو أيضاً محل تردد. ليس بصواب.

١٤١١- **قال:** واعلم أنه قد وقعت أغلاط كثيرة في نقل مذاهب الصحابة -رضي الله عنهم- لأنها غير مخدمومة... إلى قوله: وقد كشفنا لك وجهه. اهـ (١/ ٤١١-٤١٢)

يقول أولاً: أنت تعلم أنه يكفي لإثبات شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون الخبر بذلك صحيحاً، أو حسناً، ولا ريب أن هذا أيضاً يكفي في ثبوت شيء عن الصحابي، أو غيره، فلا وجه لما ذكره أصحاب الفيض.

ثانياً: أن رأي شخص يؤخذ من قوله، أو فعله، مثلاً قال أبو موسى لعبد الله بن مسعود: أرايت يا أبا عبد الرحمن، إذا أجنب فلم يجد الماء كيف يصنع؟ فقال عبد الله: لا يصلي حتى يجد الماء. فأخذوا من قوله هذا أنه كان لا يرى التيمم من الجنب، ولا ريب فيه، فهل يدل قوله هذا أنه كان يرى التيمم من الجنب؟ ولم يقل أحد فيما أعلم إن عبد الله بن مسعود كان لا يرى التيمم من الحدث الأصغر، أو كان لا يرى التيمم من الحدثين الأصغر، والأكبر، فقول صاحب الفيض تارة: فنسبوا إنكار التيمم إلى ابن مسعود -رضي الله عنه- مشياً على اللفظ فقط. وقوله تارة إذا حققت الأمر استيقنت أنه لا ينكره أصلاً. لا يجديان رأساً.

ثالثاً: إن قوله: ثم إذا نسب إليه إنكاره من الجنب فرع عليه بأن الملازمة

عنده في معنى مس المرأة الخ فيه أنا لم نفرع كون الملامسة عنده ما دون الجماع على قوله: لا يصلي حتى يجد الماء. بل نقلنا عنه بالإسناد أنه قال: للمس ما دون الجماع.

نعم، فرع صاحب الفيض كون الملامسة عنده الجماع على أقواله حيث قال: وكذا أعلم منه أن الملامسة عنده محمولة على الجماع. فما فرمته وقع فيه، وما نسبه إليهم استقر فيه.

رابعاً: إن قوله: ثم إذا نسب إليه الخ وقوله: فنسبوا إنكار التيمم الخ فيهما أن هذا ليس منسوباً إليه فقط، بل قد ثبت ذلك عنه بإسناد صحيح كما تقدم تفصيله. وقد بين في الباب صاحب الفيض نفسه حاصل حديث عمر بن حفص الذي أخرجه البخاري في الباب بقوله: وحاصله أن ابن مسعود رضي الله عنه لما أنكر التيمم من الجنابة أو رد عليه أبو موسى الخ فهل هذا من المنسوب إليه، أو من الثابت عنه؟

١٤١٢- قال: وهذا هو وجه اختلافهم في حجية الوجادة عندي، لأنه أخذ من الكتاب، ومعلوم أن الكتاب ليس كالخطاب، ولذا أقول: أنه لو أقام بحقه ومارسه حتى أدركه بما فيه كان حجة قطعاً. اهـ (١/٤١٢)

يقول أولاً: إن عبد الله بن مسعود قال: لا يصلي حتى يجد الماء. وقال: للمس ما دون الجماع. ووجه اختلافهم في حجية الوجادة ليس هكذا، فقوله: وهذا هو وجه اختلافهم الخ كما ترى.

ثانياً: إن من المعلوم أن الخطأ لا يختص بالكتاب، بل قد يقع في الخطاب أيضاً، وفي سماعه، وفي فهمه.

ثالثاً: إن من قال: إن الوجادة حجة. اعتبر فيها شروطاً يشير إليها قوله: لو أقام الخ فلا طائل لما قاله قبل.

رابعاً: قوله: لأنه أخذ من الكتاب. الضمير المذكور فيه يعود على الوجدادة، وهي مؤنثة.

١٤١٣- قال بعض الناس: قوله: فما درى عبد الله ما يقول، فيه دلالة على أن الملامسة المذكورة في الآية محمولة عنده على الجماع، لا على المس باليد، وإلا لالكان له أن يقول: إن هذه الآية لا تنهض حجة علي، لأن فيها ذكر التيمم للمحدث، لا للجنب. اهـ

يقول أولاً: لا دلالة في قول عبد الله بن مسعود هذا، ولا في صنيعه هذا على أن الملامسة في الآية هي عنده الجماع، وإلا لم يقل عبد الله بن مسعود: اللمس ما دون الجماع. أفكان عبد الله لا يعلم دلالة قوله وصنيعه هذين؟
ثانياً: قد تقدم أن عبد الله بن مسعود، وأبا موسى -رضي الله عنهما- كليهما كانا يريان أن الآية نص في تيمم المحدث، والجنب كليهما، فلم يكن لعبد الله أن يقول: إن هذه الآية لا تنهض الخ وإن كان اللماس عنده اللمس ما دون الجماع، وقد مرنا تفصيل ذلك، فاعجل إليه بالرجاء.

﴿باب التيمم ضربة﴾

١٤١٤- قال: قوله: بضربة. وقد مر مني أنه وإن اكتفي بالضربة ههنا لكنه مختصر، والجمهور ذهبوا إلى الضربتين كما في الروايات المفصلات، فلا يقضى بالإجمال على التفصيل. الخ (١/٤١٢)

يقول أولاً: والذي مر منه إنما هو قوله: ولنا ما رواه البزار عن عمار في قصة، وفيها أمرنا فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين الخ وتلك قصة كان فيها عمار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، وانقطع فيها عقد لعائشة، وهذه قصة أخرى كان فيها عمار مع عمر في سفر، فأجنباً، فتمعك

عمار فضلى، ولم يصل عمر، ثم أتى عمار النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما روى البخاري وغيره في هذه القصة، ولم يكن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم معهما في السفر والسرية، ولا عائشة، ولا انقطع فيها عقدها، فلم تكن هذه القصة التي فيها: ضربة. مختصرة من تلك القصة التي وقع في بعض طرقها الضربتان، لو كانت الضربتان ثابتتين فيها، فكيف وقد علمت أنه لم يثبت فيها الضربتان ولا المرفقان كما تقدم تفصيلاً، فقلوه: وإن اكتفي بالضربة ههنا لكنه مختصر الخ خطأ محض.

ثانياً: إنه لا إجمال في حديث الضربة الواحدة، بل هو نص فيها، ففي حديث الباب: فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا، فضرب بكفه ضربة على الأرض، ثم نفضها الخ وأكثر ألفاظ عمار في هذا الحديث: فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض الخ ولا ريب أن هذا اللفظ ظاهر بل نص في الضربة الواحدة، ولا سيما إذ لم تثبت الضربتان، ولا المرفقان، لا في هذا الحديث، ولا في غيره.

ثالثاً: لم تثبت رواية من روايات الضربتين التي ذكرها صاحب الفيض قبل، والتي لم يذكرها، فقلوه: كما في الروايات المفصلات، فلا يقضى بالإجمال على التفصيل. خطأ بمرة إذ لا إجمال، ولم يثبت التفصيل المزعوم لأن رواية ما من روايات الضربتين ليست بصحيحة، ولا حسنة.

رابعاً: إن قوله: ألا ترى أنه ذكر في هذه الرواية أخصر مما ذكره في عامة الروايات، فقال: ثم مسح الخ يدل أن هذه الرواية أخصر في أمر مسح الكف من روايات حديث عمار هذا العامة، ولا يدل أن هذه الرواية أخصر في أمر الضربة من روايات حديث عمار هذا العامة لأن مسح الكفين قد ثبت في روايات حديث عمار هذا العامة، وأما الضربتان فلم تثبتا في رواية من روايات حديث عمار هذا

ولا غيره ثبوتاً صحيحاً، ولا حسناً.

خامساً: إن قوله: فإنه يفيدك في دعوى الاختصار في تلك الروايات. فيه أنه لا يفيدك في دعوى الاختصار في تلك الروايات في أمر الضرب بالكفين كما علمت.

سادساً: إن قوله: والجمهور ذهبوا إلى الضربتين. فيه أن الجمهور لم يذهبوا إلى الضربتين، بل إنما ذهبوا إلى الضربة الواحدة، قال الحافظ في الباب من الفتح: وفيه الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم، ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء، واختاره. اهـ ولك أن تقول: إن صاحب الفيض لم يقل إن الجمهور لم يقولوا باكتفاء الضربة الواحدة في التيمم.

١٤١٥ - قال بعض الناس: قوله: ثم مسح ظهر كفه بشماله، فيه أيضاً تقديم وتأخير من الراوي فإن مسح الوجه في التيمم يكون مقدماً على مسح اليدين، لا مؤخراً. اهـ

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: (ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالشك، وفي رواية أبي داود تحرير ذلك من طريق أبي معاوية أيضاً، ولفظه: ثم ضرب بشماله على يمينه، ويمينه على شماله على الكفين، ثم مسح وجهه. وفيه الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم، ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء، واختاره، وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم، قال ابن دقيق العيد: اختلف في لفظ هذا الحديث، فوقع عند البخاري بلفظ: ثم، وفي سياقه اختصار، ولمسلم بالواو، ولفظه: ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه، وللإسماعيلي ما هو أصرح من ذلك، قلت: ولفظه من طريق هارون الحمال عن أبي معاوية: إنما يكفيك أن تضرب بيديك على الأرض، ثم تنفضهما، ثم تمسح بيمينك على شمالك وشمالك على يمينك، ثم تمسح على وجهك. اهـ

ثانياً: إن بعض الناس هذا لم يذكر دليل دعواه: إن مسح الوجه في التيمم يكون مقدماً على مسح اليدين، لا مؤخراً. ثم مفهوم دعواه هذه أن غسل الوجه في الوضوء لا يكون مقدماً على غسل اليدين إلى المرفقين، بل مؤخراً، وهو كما ترى.

﴿باب﴾

١٤١٦- **قال بعض الناس:** قوله: (باب) من سنة البخاري أنه إذ ذكر باباً بدون الترجمة يكون للحديث الذي أتى به فيه مناسبة بالترجمة المذكورة قبلها، ولا مناسبة لحديث الباب بالترجمة المذكورة: التيمم ضربة. إلا أن يقال: إن الحديث ساكت عن ذكر الضربات، فيحمل على المتيقن، وهو الواحد. اهـ

يقول أولاً: قال الحافظ: قوله: (باب) كذا للأكثر بلا ترجمة، وسقط من رواية الأصيلي أصلاً، فعلى روايته هو من جملة الترجمة الماضية، وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كنظائره. اهـ

وقال العيني: (باب) وقع هكذا باب مجرداً عن الترجمة في رواية الأكثرين، وليس بموجود أصلاً في رواية الأصيلي، فعلى روايته يكون الحديث الذي فيه داخلاً في الترجمة الماضية، وعلى قول الأكثرين يكون باب بمنزلة فصل، ولا يكون معرباً، لأن الإعراب يكون بالعقد والتركيب. اهـ

وقال العيني: وهذا الحديث مختصر من الحديث الطويل الذي مضى في باب الصعيد الطيب. فإن قلت: هذا لا يطابق الترجمة لأنه ليس فيه التصريح بكون الضرب في التيمم مرة واحدة. قلت: إن كان لفظ باب موجوداً على رأس الحديث فلا يحتاج إلى الجواب، لأنه حينئذ لا اختصاص له بذلك، بل للإشارة إلى أن الصعيد كاف للجنب وغيره، وإن كان غير موجود فجوابه أنه أطلق، ولم

يقيد بصربة ولا ضربتين، وأقله يكون مرة واحدة، فيدخل في الترجمة، فافهم فإنه دقيق. اهـ

وقوله: لأنه حينئذ لا اختصاص له بذلك الخ فيه أنه قال قبل: وعلى قول الأكثرين يكون باب بمنزلة فصل، فعلى هذا يكون له اختصاص بذلك، لأنه بمنزلة الفصل، وفصل الباب يكون له اختصاص بالباب.

وقوله: ولا يكون معرباً لأن الإعراب يكون بالعقد والتركيب. فيه أنه قال قبل في آخر باب من كتاب الحيض: (باب) أي هذا باب إن قرئ بالتنوين وإلا فبالسكون، لأن الإعراب لا يكون إلا بعد العقد والتركيب. اهـ

وقال في كتاب الإيمان بعد باب علامة الإيمان حب الأنصار: (باب) فإن قلت: أهو معرب أم لا؟ قلت: كيف يكون معرباً، والإعراب لا يكون إلا بالتركيب؟ وإنما حكمه حكم الأسامي التي تعدل بالتركيب بعضها ببعض فافهم. اهـ

فكيف رأيت العلامة العينية في هذا الأمر فإنه قد جزم بالبناء في كتاب الإيمان بقوله: كيف يكون معرباً والإعراب لا يكون الخ، وأجاز الوجهين الإعراب والبناء في كتاب الحيض بقوله: أي: هذا باب إن قرئ بالتنوين، وإلا فبالسكون، لأن الإعراب لا يكون الخ ثم جزم بالبناء في كتاب التيمم بقوله: ولا يكون معرباً لأن الإعراب يكون بالعقد والتركيب. فتدبر ولا تكن من الغافلين، فرحمنا وإياك الله رب العالمين.

ثانياً: إنا سمعنا شيخنا الحافظ المحدث الكوندلوي أن البخاري -رحمهما الله الباري- قد يعقد باباً، ولا يذكر فيه ترجمة، ويكون غرضه أن يأتي القاري بترجمة من عند نفسه، يدل عليها حديث الباب تناسب كتاب الباب، وإنما يصنع البخاري ذلك تشجيعاً للأذهان، وتمريناً لها، ونظراً إلى هذا، وأمثال مناسبات الأحاديث بتراجم الأبواب كان شيخنا الإمام المحدث الكوندلوي -رحمه الله

تعالى - يقول: إن الجامع الصحيح للبخاري يجعل قارئه الممعن مجتهدا، فتدبر فيه لتكون عن الجمود والتقليد مبتعدا.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كتاب الصلاة﴾

١٤١٧ - قال: سميت الصلاة صلاة لكونها متبعا بها فعل الإمام، فإن التالي للسابق من الخيل يسمى مصليا لكون رأسه عند صلوي السابق، كذا ذكره الباقلاني، وهو الوجه عندي في تسميتها صلاة، لا أنها من تحريك الصلويين. اهـ (١/٢)

أقول: وهذا يقتضي أن المصلي حقيقة هو المقتدي دون المنفرد والإمام..... من تحريك الصلويين، فإنه يصدق على جميع المصلين إلا إذا عجز عن الحركة وصلّى موميا.

يقول أولاً: إن صفحة نسخة الفيض لشيخنا المحدث الكوندلوي - رحمه الله تعالى - مشقوقة بين الإمام، ومن تحريك الخ ولذا تركنا بينهما بياضا.

ثانياً: قال العيني ههنا من العمدة: ثم معنى الصلاة في اللغة الغالبة الدعاء، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي: ادع لهم، وفي الحديث في إجابة الدعوة: وإن كان صائما فليصل. أي: فليدع لهم بالخير والبركة. وقيل: هي مشتقة من صليت العود على النار إذا قومته. قال النووي: هذا باطل لأن لام الكلمة في الصلاة واو بدليل الصلوات، وفي صليت ياء، فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الأصلية؟ قلت: دعواه بالبطلان غير صحيحة، لأن اشتراط اتفاق الحروف الأصلية في الاشتقاق الصغير دون الكبير، والأكبر. فإن قلت: لو كان واوية كان ينبغي أن يقال: صلوت. ولم يقل ذلك. قلت: هذا لا ينفي أن يكون واوية لأنهم يقلبون

الواو ياء إذا وقعت رابعة. وقيل: الصلاة مشتقة من الصلويين كمنية الصلاة، وهو ما عن يمين الذنب، وشماله، قاله الجوهري، قلت: هما العظمان النابتان عند العجيزة، وذلك لأن المصلي يحرك صلويه في الركوع والسجود. وقيل: مشتقة من المصلي، وهو الفرس الثاني من خيل السباق، لأن رأسه يلي صلوي السابق. وقيل: أصلها من التعظيم، وسميت العبادة المخصوصة صلاة لما فيها من تعظيم الرب. وقيل: من الرحمة. وقيل: من التقرب من قولهم: شاة مصلية. وهي قربت إلى النار. وقيل: من اللزوم، قال الزجاج: يقال: صلى واصطلى إذا لزم. وقيل: هي الإقبال على الشيء. وأنكر غير واحد بعض هذه الاشتقاقات لاختلاف لام الكلمة في بعض هذه الأقوال، فلا يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف، قلت: قد أجبتنا الآن عن ذلك، وأما معناها الشرعي فهي عبارة عن الأركان المعهودة، والأفعال المخصوصة. اهـ

قوله: دعواه بالبطلان غير صحيحة الخ فيه نظر، أما أولا فلأنه أراد الاشتقاق الصغير كما يدل عليه كلامه، فدعواه بالبطلان صحيحة، وأما ثانيا فلأن اشتراط اتفاق الحروف الأصلية في الاشتقاق الصغير والكبير كليهما، نعم يشترط الترتيب في الصغير دون الكبير، فقوله دون الكبير والأكبر. كما ترى.

وقوله: هذا لا ينفي أن يكون واوية لأنهم يقلبون الواو ياء إذا وقعت رابعة. فيه أن الواو في صلوات ليست رابعة كما لا يخفى، قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي نَدَعُوْتُ قَوْمِي لَبِلاً وَنَهَاراً﴾

والأرجح عندي هو المعنى الأول من معاني الصلاة اللغوية التي ذكرها العيني في كلامه، وهذا المعنى يوجد في كل صلاة لكل مصل حتى إنه ليوجد في صلاة الجنائز أيضاً، والله أعلم.

١٤١٨- قال: ونظرا إلى هذا الاستصحاب قال صاحب الهداية: إن ربط القدوة هو التضمن. فراعى في صلاة الجماعة التضمن أعني أن صلاة الإمام متضمنة لصلاة المقتدي، فلم يكن الإمام مجليا والمقتدي مصليا في الحس فقط... إلى قوله: ولذا قال أصحابنا: إن اتحاد الصلاتين من شرائط الاقتداء بخلاف الشافعي - رضي الله عنه - (٢ / ١)

أقول: وفيه أن النوافل تجوز خلف الفرائض بالاتفاق.

يقول أولاً: قال صاحب الهداية في باب الإمامة: (ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة، ولا الطاهرة خلف المستحاضة) لأن الصحيح أقوى حالا من المعذور، والشيء لا يتضمن ما هو فوقه، والإمام ضامن بمعنى أنه تضمن صلاته صلاة المقتدي. اهـ

وقال: وعند الشافعي - رحمه الله - يصح في جميع ذلك لأن الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة، وعندنا معنى التضمن مراعى. اهـ

وقال (ومن اقتدى بإمام، ثم علم أن إمامه محدث أعاد) لقوله عليه السلام: من أم قوما ثم ظهر أنه كان محدثا، أو جنبا أعاد صلاته وأعادوا. وفيه خلاف الشافعي - رحمه الله - بناء على ما تقدم، ونحن نعتبر معنى التضمن، وذلك في الجواز والفساد. اهـ

قوله: لقوله عليه السلام: من أم قوما الخ فيه أن الحافظ قال في الدراية: حديث: من أم قوما ثم ظهر أنه كان محدثا، أو جنبا أعاد صلاته، وأعادوا. لم أجده مرفوعا. اهـ

وقول صاحب الفيض: قال صاحب الهداية: إن ربط القدوة هو التضمن. لم أجد هذا اللفظ في الهداية حتى الآن.

ثانياً: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الإمام ضامن. ولم يقل: الإمام

متضمن. وأنت تعلم أن الضمان شيء، والتضمن شيء آخر.

ثالثاً: إنا لو سلمنا قوله: فلم يكن الإمام مجلياً، والمقتدي مصلياً في الحس فقط بل بحسب المعنى أيضاً الخ لا نسلّمه في المنفرد والإمام، فإنهما ليسا مصليين أي: تالين لا في الحس ولا بحسب المعنى.

١٤١٩ - **قال:** وقد علمت أن البخاري - رحمه الله تعالى - وسع فيه أزيد من الشافعية - رحمهم الله تعالى - ومن هنا أجاز بتقدم تحريمه المقتدي على تحريمه الإمام. اهـ (١ / ٢)

يقول أولاً: إن صاحب الفيض قد ادعى في قوله هذا أربعة أمور: الأول أنه نسب إلى المخاطب أنه يعلم أن البخاري وسع الخ الثاني أن البخاري وسع فيه أزيد الخ الثالث أن البخاري أجاز تقدم تحريمه المقتدي الخ الرابع أن البخاري إنما أجاز تقدم تحريمه المقتدي على تحريمه الإمام من هنا. ولم يذكر دليل أي واحد من هذه الأمور الأربعة.

ثانياً: إن البخاري - رحمه الله الباري - قال في جامعته الصحيح: (باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه بالناس وهو جالس) الخ وقال الحافظ في الفتح: قوله: (باب إنما جعل الإمام ليؤتم به) هذه الترجمة قطعة من الحديث الآتي في الباب، والمراد بها أن الائتمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة، فتتفي المقارنة، والمساابقة، والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعي عليه، ولهذا صدر المصنف الباب بقوله: وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه وهو جالس. أي: والناس خلفه قياماً، ولم يأمرهم بالجلوس كما سيأتي، فدل على دخول التخصيص في عموم قوله: إنما جعل الإمام ليؤتم به. اهـ

ولم يرد آية ما من آيات كتاب الله تعالى، ولا سنة ما من سنن رسول الله

صلى الله عليه وسلم الثابتة في جواز تقدم تحريمه المقتدي على تحريمه الإمام، فيكون المقتدي مؤتما للإمام في التحريمه أيضا عند البخاري أيضا. كيف وقد أخرج البخاري في مواضع من جامعه الصحيح من حديث أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا الخ وهذا بعمومه، وإطلاقه يتناول تكبيرة التحريمه أيضا!

١٤٢٠ - قال: ثم لا يخفى عليك أن كل عبادة تكون من المخلوق تعظيما لخالقه، وخشية له أسميها صلاة الخ (١/٢)

يقول: لا ريب أن كل واحد من الزكاة، والصوم، والحج عبادة تكون من المخلوق تعظيما للخالق، وخشية له، فهل يسمى صاحب الفيض كل واحد من هذه صلاة؟

١٤٢١ - قال: حتى رأيت في حديث في قصة المعراج: قف يا محمد! فإن ربك يصلي. فتحققت الصلاة في جنبه تعالى غير أن صلاة الخالق ما ناسبه. الخ (١/٢)

يقول أولاً: لم أر لفظ: قف يا محمد، فإن ربك يصلي. ولا معناه في حديث من أحاديث المعراج، ولم يبين صاحب الفيض أين رآه؟ وفي أي كتاب رآه؟ حتى ينظر في ذلك الكتاب. ثم هذه الصلاة ليست عبادة، ولا من المخلوق.

نعم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، وقال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُ اللَّهِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ لكن هذا الصلاة ليست مما نحن فيه ههنا.

ثانياً: إن مجرد رؤية صاحب الفيض، أو غيره لشيء في رواية لا تكفي للتحقق، فقله: فتحققت الصلاة في جنبه تعالى الخ كما ترى.

١٤٢٢ - قال: واعلم أنهم اختلفوا في أن الركوع كان في الأمم السالفة أم لا؟ فقال بعضهم: لا، وتمسكوا بما في المسند لأبي يعلى عن علي - رضي الله

عنه - وقال بعضهم: نعم الخ (١ / ٢)

يقول أولاً: لا بد لإثبات مثل هذا الأمر من آية من كتاب الله تعالى، أو سنة مرفوعة ثابتة، ولا تكفي ههنا الموقوفات، ولا المقطوعات، ولأء الإسرائيليات.

ثانياً: إن الله تبارك وتعالى قال في القرآن المجيد: ﴿وَعَهَدْنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ وَاسْمِعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِطَائِفَتَيْنِ مِنَ الْكَافِرِينَ وَالرَّكِبِ الرَّاسِخِينَ﴾ و﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلِكَةُ يَمْرُؤُهُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ - يَمْرُؤُهُ اقْنِطِي لِزَيْبِكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾

(باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء)

١٤٢٣ - ثم إن القرآن ذكر إحدى القطعتين في سورة النجم، وهي ما تتعلق بسير السماوات، والرؤية فيها عندي رؤية ربه جل سبحانه كما اختاره أحمد - رضي الله عنه - اه (٢ / ٢)

يقول: قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة النجم: وقال أحمد أيضاً: حدثنا محمد بن أبي عدي عن داود عن الشعبي عن مسروق قال: كنت عند عائشة، فقلت: أليس الله يقول: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾؟ فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها، فقال: إنما ذلك جبريل لم يره في صورته التي خلق عليها إلا مرتين، رآه منهبطاً من السماء إلى الأرض ساداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض. أخرجاه في الصحيحين من حديث الشعبي به. اه فلا وجه بعد تفسير النبي صلى الله عليه وسلم هذا لقوله: والرؤية فيها عندي رؤية ربه جل سبحانه الخ.

١٤٢٤ - قال: والمعراج كان مناماً مرة، ويقظة أخرى... إلى قوله: فلعله وقع

مثله في قصة المعراج أيضاً الخ (٢ / ٢)

يقول: إنه لم يأت على دعواه: والمعراج كان مناما مرة ويقظة أخرى. بدليل من الكتاب، ولا من السنة، وأما قول أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - كان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح. لا يثبت به أن المعراج كان مرتين مرة مناما ومرة يقظة، ولهذا قال: فلعله وقع الخ بكلمة لعل مشيرا إلى أنه ليس على علم بهذا.

١٤٢٥ - **قال:** وقد مر أن صلاة الفجر، والعصر عندي كانت فريضة قبل المعراج أيضا كما ذهب إليه جماعة، وأما في المعراج فتكاملت خمسا. هـ (٢/٢) **يقول:** قال صاحب الفيض في صفحة (٣٣) من الجزء الأول: واعلم أن الصلاة فريضة عندي من أول أمر النبوة..... إلى قوله: فالحاصل أنه لا خلاف في ثبوت صلاتين من بدء الأمر الخ

وتكلمنا عليه هناك في إحدى عشرة صفحة، وحاصل كلامنا هناك أنه كان على صاحب الفيض أن يأتي بدليل يدل على دعواه: افتراض صلاتين بدء الأمر. ولكنه لم يفعل، وما أتى به لا يثبت به الفريضة، فراجع التفصيل هناك.

١٤٢٦ - **قال:** قوله: وقال ابن عباس رضي الله عنه. يريد أن ينه على أن الصلاة كانت قبل الإسراء أيضا كما قال أبو سفيان في حديث هرقل. هـ (٢/٢) **يقول:** قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: وقال ابن عباس. هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولا في بدء الوحي، والقائل: يأمرنا. هو أبو سفيان، ومناسبته لهذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة، لأن أبا سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل لقاء يتهيا معه أن يكون أمرا له بطريق الحقيقة، والإسراء كان قبل الهجرة بلا خلاف، وبيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع نظير ذلك في أول الكتاب في قوله: كيف كان بدء

الوحي. وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة . اهـ

وقال العيني في الباب من العمدة بعد ما نقل قول الحافظ: الترجمة في كيفية الفرضية بمعنى كيف فرضت، لا في بيان وقت الفرض، فكيف ظهرت المناسبة؟ حتى يقول هذا القائل: فظهرت المناسبة. وليس في هذا الحديث الذي رواه عبد الله بن عباس مطولا ما يشعر بكيفية فرضية الصلاة، بل يذكر ذلك في حديث الإسراء الآتي، ولكن يمكن أن يوجه لذكر هذا ههنا وجه، وهو أن معرفة كيفية الشيء تستدعي معرفة ذاته قبلها، فأشار بهذا أولا إلى ذات الصلاة من حيث الفرضية، ثم أشار إلى كيفية فرضيتها بذكر حديث الإسراء، فصار ذكر قول ابن عباس المذكور توطئة وتمهيدا لبيان كيفيتها فدخل فيها، فبهذا الوجه دخل تحت الترجمة، وهذا مما سنع به خاطري من الأنوار الإلهية، ولم يسبقني بهذا أحد من الشراح. اهـ

والذي ذهب إليه صاحب الفيض في شرح قول المصنف: وقال ابن عباس الخ ليس بذلك، لأن حديث أبي سفيان لا يدل على أن الصلاة كانت قبل الإسراء، نعم، يدل على أنها كانت قبل الهجرة كما شرحه الحافظ ابن حجر. رحمه الله الأكبر.

ثم لقائل أن يقول: الترجمة في كيفية الفرض بمعنى كيف فرضت الصلاة في الإسراء، لا في ذات الصلاة من حيث الفرضية فكيف يدخل في الترجمة قول ابن عباس هذا؟ حتى يقول العيني: فدخل فيها، فبهذا الوجه دخل تحت الترجمة. وإنما قلنا هذا ناسجين على منوال صاحب العمدة، فتدبر ولا تكن من الغافلين، فرحمنا وإياك الله رب العالمين.

١٤٢٧ - قال: قوله: عن يمينه الخ قال الحافظ: قال القاضي عياض: قد جاء أن أرواح الكفار معذبة في سجين، وأن أرواح المؤمنين منعمة في الجنة..... إلى قوله: ولكن سنده ضعيف، قلت: ولا بأس به في مثل هذه الأمور. (٢/٢ - ٣)

يقول أولا: إن في كلامه هذا سقطا في موضعين: الأول بين قوله: فكيف

تكون مجتمعة في سماء الدنيا. وبين قوله: ويحتمل أن يقال: إن النسم المرئية هي التي لم تدخل الأجساد بعد. والثاني بين قوله: ونفس خبيثة اجعلوها في سجين. وبين قوله: فهذا لو صح لكان المصير الخ فانظر أصل العبارة في الباب من الفتح.

ثانياً: قوله: ولا بأس به في مثل هذه الأمور. فيه أن به بأساً في مثل هذه الأمور عند من قالوا: لا بد لإثبات الأمور الاعتقادية من الآيات القرآنية، أو الأخبار المتواترة، ولا تكفي لإثباتها أخبار الآحاد ولو كانت صحيحة. ومن قالوا: لا بد لإثبات الفرض والحرام من الأحكام من دليل قطعي الثبوت والدلالة، وذهبوا إلى أن أخبار الآحاد ولو كانت صحيحة ظنية الثبوت. ومن قالوا: لا تجوز الزيادة على الكتاب، ولا تخصيصه، ولا تقييده بأخبار الآحاد ولو كانت صحيحة.

فعند هؤلاء كلهم بأس بالضعيف في مثل هذه الأمور، ومن قالوا: لا بد لإثبات شيء من الأحكام والعقائد وغيرها من آية أو سنة صحيحة أو حسنة فعندهم أيضاً بأس بالضعيف في مثل هذه الأمور أيضاً.

١٤٢٨- قال: والجواب عندي على ما هو التحقيق عند أرباب الحقائق.....

إلى قوله: فالأرواح التي مستقرها فوق السماوات، أو تحت الأرض ظهرت على يمينه أو شماله. (٣/٢)

يقول: إن صاحب الفيض لم يأت على هذا بآية من كتاب الله تعالى، ولا سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن تَوَنَّىٰ﴾ **أَوَّلِيَّ قَوْل** أرباب الحقائق والدقائق ليس بحجة لإثبات ما عند الله تبارك وتعالى.

١٤٢٩- قال: ثم تلك الأرواح هل هي التي لم تدخل في الأجساد، أو التي

تجردت عن أجسادها بعد الموت؟ فالجواب كما مر عن الفتح روايته. اهـ (٣/٢)

يقول: إن الذي مر من الفتح هو قول الحافظ: ويحتمل أن يقال: إن النسم

المرئية هي التي لم تدخل الأجساد بعد الخ وليس هذا بآية من كتاب الله تعالى، ولا بسنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما هو قول للحافظ واحتمال، وفي الحديث: أن الله كره لكم قيل وقال.

ثم قد رده المحشي بقوله: ولا يظهر أن تلك الأرواح هي التي دخلت في الأجساد أو لم تدخل بعد، والذي فهمته من كلام الشيخ - رحمه الله تعالى - أنها التي الآن في الأجساد على الأرض إلا أنه كشف له عنها مع كونها على الأرض، ولا يستلزم أن تكون على السماء إذ ذاك. اهـ

ثم الأولى مكان قوله: هي التي دخلت في الأجساد. لفظ: هي التي تجردت عن الأجساد بعد الموت. كما في الفيض.

١٤٣٠ - قال: ثم ليعلم أن الروح المجرد ليس بمكاني، وليس له تعلق بالمكان المخصوص الخ (٣/٢)

يقول أولاً: إن صاحب الفيض لم يأت على دعواه هذه بشيء من الكتاب ولا من السنة.

ثانياً: إن قوله: وليس له تعلق بالمكان المخصوص. يدل بمفهومه أن للروح المجرد تعلقاً بمكان غير مخصص، فيكون مكانياً، وقد قال: ليعلم أن الروح المجرد ليس بمكاني. وقال في المقدمة في مبحث تقسيم العوالم: والروح عندهم جسم لطيف مشاكل للبدن سارية فيه، تنفخ وتنزع يده كالكم لها، وهكذا حتى أنك لو رأيتهما ما ميزت بينها وبين زيد بعينه، فإذاً ليست هي مجردة كما رامه الصوفية. اهـ (ص: ٦٥)

١٤٣١ - قال: قوله: إدريس. واعلم أن نوحاً عليه الصلاة والسلام عد من أجداده صلى الله عليه وسلم اتفاقاً، وعد الجمهور إدريس عليه الصلاة والسلام أيضاً منهم لكونه متقدماً على نوح عليه الصلاة والسلام أيضاً. الخ (٤/٢)

يقول أولاً: قوله: لكونه متقدماً الخ إحدى مقدمتي الدليل، والمقدمة الأخرى: كل من كان متقدماً على نوح - عليه الصلاة والسلام - فهو من أجداده صلى الله عليه وسلم. وهي ممنوعة لأن كون كل متقدم على نوح من آباء نوح ليس بضروري، والمقدمة الأولى أيضاً تحتاج إلى دليل.

ثانياً: إن قوله: فإذا كان نوح - عليه الصلاة والسلام - من أجداده، فإدريس - عليه الصلاة والسلام - بالأولى. فيه أن هذا مبني على كون إدريس من آباء نوح، ولم يثبت بعد كون إدريس متقدماً على نوح فضلاً أن يثبت كونه من آباء نوح - عليهما الصلاة والسلام -

ثالثاً: إن لفظ: أيضاً. في قوله: لكونه متقدماً على نوح عليه الصلاة والسلام أيضاً. ليس على موضعه إلا أن يقال: إنه يتعلق بقوله: عليه الصلاة والسلام. مع ما فيه.

١٤٣٢ - قال: وتردد فيه البخاري (ص: ٤٧٠) وقال: بل هو نبي من الأنبياء بعد نوح - عليه الصلاة والسلام - إلى قوله: فينبغي لهما أن يخاطباه بالابن. (٣/٢)

يقول أولاً: قال الحافظ في باب (وإن إلياس لمن المرسلين) الخ من كتاب الأنبياء من الفتح: وكان المصنف رجح عنده كون إدريس ليس من أجداد نوح فلهذا ذكره بعده، وسأذكر ما في ذلك في الباب الذي يليه. وقال: قوله: ويذكر عن ابن مسعود وابن عباس أن إلياس هو إدريس، أما قول ابن مسعود فوصله عبد بن حميد وابن أبي حاتم بإسناد حسن عنه قال: إلياس هو إدريس، ويعقوب هو إسرائيل. وأما قول ابن عباس فوصله جوير في تفسيره عن الضحاك عنه، وإسناده ضعيف، ولهذا لم يجزم به البخاري. وقد أخذ أبو بكر ابن العربي من هذا أن إدريس لم يكن جداً لنوح، وإنما هو من بني إسرائيل، لأن إلياس قد ورد أنه من بني إسرائيل، واستدل على ذلك بقوله عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم:

مرحبا بالنبي الصالح، والأخ الصالح. ولو كان من أجداده لقال له كما قال له آدم وإبراهيم: والابن الصالح. وهو استدلال جيد إلا أنه قد يجاب عنه بأنه قال ذلك على سبيل التواضع والتلطف، فليس ذلك نصا فيما زعم. اهـ

وقوله: إلا أنه قد يجاب الخ فيه أن هذا الجواب لا دليل له، وقول آدم وإبراهيم: والابن الصالح. لا ينافي في التواضع والتلطف، ولا ينفيهما، وإلا لقالا: والأخ الصالح. أيضا

ولقائل أن يقول: إن آدم وإبراهيم -عليهما السلام- إنما قالا للنبي صلى الله عليه وسلم: والابن الصالح. كما يقول الكبير للصغير الذي لا يكون من أبنائه: يا بني. فلا يكون قولهما: والابن الصالح. نصا فيما قالوا، فهل يتأتى هذا القول؟ كلا، ثم قال الحافظ: وقد قال ابن إسحاق في أول السيرة النبوية لما ساق النسب الكريم، فلما بلغ إلى نوح قال: ابن لمك بن متوشلح بن خنوخ، وهو إدريس النبي فيما يزعمون. وأشار بذلك إلى أن هذا القول مأخوذ عن أهل الكتاب. اهـ

وقول ابن إسحاق في أبي متوشلح خنوخ: وهو إدريس النبي فيما يزعمون. رواية إسرائيلية لا تصلح أن تؤخذ في جنب قول إدريس -عليه السلام- للنبي صلى الله عليه وسلم: والأخ الصالح. الذي سمعه منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به، فحدث به أمته.

وقال الحافظ في الباب الذي يليه، (وهو باب ذكر إدريس عليه السلام وهو جد أبي نوح) الخ: قوله: باب ذكر إدريس. سقط لفظ: باب. من رواية أبي ذر وزاد في رواه الحفصي: وهو جد أبي نوح، وقيل: جد نوح. قلت: الأول أولى من الثاني كما تقدم، ولعل الثاني أطلق ذلك مجازا لأن جد الأب جد، ونقل بعضهم الإجماع على أنه جد لنوح، وفيه نظر، لأنه إن ثبت ما قال ابن عباس: إن إلياس هو إدريس لزم أن يكون إدريس من ذرية نوح لا أن نوحا من ذريته لقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْهُ لِي إِيمَانًا ۚ فَاِجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِي ذِكْرًا ۚ﴾

ثَوًّا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَ سُلَيْمٰنَ إلى أن قال: وعيسى وإلياس. فدل على أن إلياس من ذرية نوح سواء قلنا: إن الضمير في قوله: ومن ذريته. لنوح أو لإبراهيم، لأن إبراهيم من ذرية نوح، فمن كان من ذرية إبراهيم فهو من ذرية نوح لا محالة، وذكر ابن إسحاق في المبتدأ: أن إلياس هو ابن نسي بن فنحاص بن العيزار بن هارون أخي موسى بن عمران. فالله أعلم. اهـ

وقول البخاري: وهو جد أبي نوح. أقوى في بيان ما ذهب اليه البخاري من ترتيب أبواب تراجمه من تقديم ذكر نوح على ذكر إدريس، فإن المتقدم قد يؤخر في الذكر، فإن إبراهيم قد أخر ذكره عن موسى في سورة الشعراء، وآدم قد أخر ذكره عن داود وسليمان وغيرهما من الأنبياء في سورة ص.

ثانياً: إن قوله: وتردد فيه البخاري (ص: ٤٧٠) وقال: بل هو نبي من الأنبياء بعد نوح عليه الصلاة والسلام. فيه أن البخاري لم يتردد فيه، ولم يقل: بل هو نبي من الأنبياء بعد نوح - عليه السلام - بل قال البخاري: وهو جد أبي نوح. كما تقدم، وليس هذا من التردد في شيء، بل هو نص جازم.

ثالثاً: إن قوله: ولذا ذكر أولاً نوحاً عليه السلام الخ فيه أن المتقدم قد يؤخر في الذكر كما تقدم، ولو ذهب إلى ما ذكره صاحب الفيض لما قال: وهو جد أبي نوح. فالقصر المستفاد من قوله: ولذا ذكر أولاً الخ كما ترى.

رابعاً: إن قوله: واحتج من كلام ابن مسعود - رضي الله عنه - وابن عباس - رضي الله عنه - أن إلياس عليه السلام هو إدريس عليه السلام. فيه أن البخاري لم يحتج بما يحكي من قولهما هذا، فإنه قال: يذكر عن ابن مسعود و ابن عباس أن إلياس هو إدريس مشيراً بصيغة التمريض إلى الضعف، فكيف يحتج بما يشير إلى ضعفه؟ ولو كان احتج بهذا لما قال بعد في باب ذكر إدريس الخ: هو جد أبي نوح. **خامساً:** إن قوله: وتمسك بلفظة الأخ الصالح. للنبي صلى الله عليه وسلم.

فيه أن البخاري لم يتمسك بقول إدريس عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم: والأخ الصالح. وإلا لم يقل: هو جد أبي نوح. وقد قال ذلك كما تقدم.

١٤٣٣ - قال: ثم إنهم اختلفوا في أن إدريس عليه السلام وإلياس عليه السلام نبي واحد أو اثنان، والذي سنح لي أنهما اثنان... إلى قوله: وراجع التفصيل من شرح المواهب ج ٨، وابن كثير. الخ (٤/٢)

يقول أولاً: قال المحشي: وتفصيله أن الالتباس إنما جاء من حيث اشتراك الاسم فإدريس اسمه الأصلي عليه السلام، وأطلق عليه إلياس بالمعنى الوصفي لأنه بالعبانية عبد الله، وكذا إلياس اسمه الأصلي، ويقال له: إدريس أيضاً، فالأقرب أن يؤيد قول الجمهور، ويؤول قول البخاري. اهـ

وقوله: فالأقرب أن يؤيد قول الجمهور الخ نص في أن قول البخاري يخالف قول الجمهور، وقد علمت أن البخاري قال: (باب ذكر إدريس وهو جد أبي نوح). وهذا هو قول الجمهور.

ثانياً: إن صاحب الفيض قد ادعى: لكنه أطلق هذا الاسم على إدريس. وتلميذه ادعى أن كلا من إدريس وإلياس أطلق على الآخر، ولم يأت واحد منهما بدليل على دعواه.

ثالثاً: إن قوله: وإدريس عليه السلام متقدم على نوح عليه الصلاة والسلام. لا دليل عليه إلا ما يقال: إن خنوخ جد أبي نوح هو إدريس فيما يزعمون. وليس فيه من القوة ما في قول إدريس - عليه السلام - للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به: والأخ الصالح.

رابعاً: إنني لم أجد التفصيل، ولا الإجمال في هذه المسألة في كلام ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ اسْمَ الْأَئْسَرِ بِصَبِيٍّ﴾ الخ نعم، قد وجدت فيه في رواية قول إدريس عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به: والأخ الصالح

والنبي الصالح. وفي رواية: مرحبا بالنبي الصالح، والأخ الصالح. وأما شرح المواهب فليس عندي.

١٤٣٤ - قال: قوله: صريف الأقلام. وهي صوت أقلام الكرام الكاتبين كانوا يأخذون النقل عن اللوح المحفوظ. اهـ (٤/٢)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: صريف الأقلام بفتح الصاد المهملة تصويتها حالة الكتابة، والمراد ما تكتبه الملائكة من أقضية الله سبحانه وتعالى. اهـ

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيْكُمْ لَحِيفَتَيْنِ كِرَامًا كَاتِبِينَ يَمْلَقُونَ مَا تَقُولُونَ﴾ ولم يذكر صاحب الفيض دليلاً لكون تلك الأقلام التي سمع رسول الله عليه وسلم صريفها أقلام الكرام الكاتبين، ولا دليلاً لقوله: كانوا يأخذون النقل عن اللوح المحفوظ.

ثانياً: قوله: صريف الأقلام. وهي صوت أقلام الخ كذا قال، والصواب: وهو صوت أقلام الخ كما لا يخفى.

١٤٣٥ - قال: وهي خمسين. وقد ذكر في المقدمة أنه ليس بنسخ، بل إلقاء للمراد بعد دفعات... إلى قوله: ولأنه لما سمع في المرة الأخيرة أنه لا يبدل القول لدي... الخ (٢/٤-٥)

يقول أولاً: نص عبارته في المقدمة: واعلم أن النسخ قبل العمل لا يجوز عند جماعة، وأجازه آخرون، وقد فرغ عنه في مقامه، ويرد على الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أسري به، وفرض عليه خمسون صلاة، ثم خفف حتى آل الأمر إلى الخمس، وجاء النسخ قبل العمل، وتحير في جوابه أولو الأحلام والنهي، فاحتال بعضهم لدفعه، وقال: إن الواجب هو الإيمان بالمنسوخ، وعقد القلب، والعمل عليه غير ضروري، وإذ قد وجد التسليم من النبي صلى الله عليه وسلم فقد ناب عن أمته، وهذا القدر يكفي للنسخ، وهذا مخدوش، فإن كون

الاعتقاد بحقية المنسوخ كافيا للنسخ أول النظر، وذكروا له وجوها أخر لا ترجع إلى كثير طائل.

ولا نسخ فيه عند فلا سوال، ولا جواب، بل هو إلقاء للمراد على المخاطب بعد مراجعات شتى، وإبراز لما في الضمير حصة حصة ليكون له وقع في النفس، ومحل من القبول، لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب، فهذا من طرق التفهيم، بل هو من العناية، والإكرام، والتفضل والإنعام على سيد الأنام.

كيف وفي النسائي: فقال: هي خمس وهي خمسون، لا يبدل القول لدي الخ فنبه الله سبحانه على أنه لا نسخ، وإنما هو من باب الحسنات بعشر أمثالها، فالخمس ههنا خمسون عند ربنا تبارك وتعالى كما قال: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعْلَمُونَ﴾

وهذا كما عند الترمذي، وصححه عن عمران بن حصين قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن ابني مات فما لي من ميراثه؟ قال: لك السدس. فلما ولى قال: لك سدس آخر، فلما ولى دعاه قال: إن السدس الآخر طعمة، فلم يجعل له الثلث من أول الأمر، بل جعل السدس، والسدس فهل يقول عاقل: إنه نسخ؟ بل هو إلقاء للمراد حصة حصة لمعان يراعيها المتكلم في نفسه، فاعلمه ولا تكن من القاصرين. اهـ (١/ ٥٤)

إن قوله: كيف وفي النسائي: فقال: هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدي. إبعاد للنجعة، فإن لفظ: هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدي. موجود في حديث الباب عند البخاري أيضا.

إن قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعْلَمُونَ﴾

إلقاء للمراد حصة حصة، ولا إبراز لما في الضمير حصة حصة كما لا يخفى.

إن قوله: وهذا كما عند الترمذي وصححه عن عمران بن حصين الخ فيه أن

حديث عمران بن حصين هذا ليس من باب إلقاء للمراد، وإبراز لما في الضمير حصة حصة، فإن السدس له بالفرضية، والسدس الآخر له بالعصوبة، فتدبر ولا تكن من الغافلين. ثم إن كثيرا من أئمة الحديث قد صرحوا أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين شيئا.

ثانياً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: (هن خمس وهن خمسون) وفي رواية غير أبي ذر: هي. بدل: هن. في الموضعين، والمراد هن خمس عددا باعتبار العمل، وخمسون اعتداد باعتبار الثواب، واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر، وعلى دخول النسخ في الإنشاءات، ولو كانت مؤكدة خلافا لقوم فيما أكد، وعلى جواز النسخ قبل الفعل، قال ابن بطال وغيره ألا ترى أنه عز وجل نسخ الخمسين بالخمس قبل أن تصلى، ثم تفضل عليهم أن أكمل لهم الثواب. وتعقبه ابن المنير فقال: هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشراح، وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالأشاعرة، أو منعه كالمعتزلة لكونهم اتفقوا جميعا على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ، وحديث الإسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا. قال: وهذه نكتة مبتكرة. قلت: إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع، وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فمسلم، لكن قد يقال: ليس هو بالنسبة إليهم نسخا لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كلف بذلك قطعاً، ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل، فالمسألة صحيحة التصوير في حقه صلى الله عليه وسلم، والله أعلم. اهـ

وفي حديث الباب: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ففرض الله على أمتي خمسين صلاة، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال: ما فرض الله على أمتك؟ قلت: فرض خمسين صلاة. قال: فارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق ذلك... الخ.

وهذا نص صريح في أن الله تبارك وتعالى فرض خمسين صلاة، ثم وضع خمسا وأربعين صلاة، وقال: هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدي. وإن هو إلا نسخ، وليس بإلقاء للمراد، ولا بإبراز لما في الضمير شيئاً فشيئاً.

ثالثاً: إن قصة بغير جابر فيها اشتراء النبي صلى الله عليه وسلم وبيع جابر للبعير، وزيادة النبي صلى الله عليه وسلم في الثمن، ورده الثمن والبعير على جابر، وكون غرض النبي صلى الله عليه وسلم من جميع ما فعل تعاون جابر ومساعدته لا ينفي البيع والشراء في تلك القصة، كذلك قول الله تعالى: هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدي لا ينفي أن فرض الله خمسين صلاة، ثم وضع خمسا وأربعين صلاة.

رابعاً: معلوم أن فرض الله تعالى خمسين صلاة، ثم وضعه خمسا وأربعين صلاة، وقوله: هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدي. ليس كقوله صلى الله عليه وسلم: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة الخ فقوله: وكقوله صلى الله عليه وسلم أترضون الخ كما ترى.

خامساً: إن من الظاهر أن فرض الله تعالى خمسين صلاة ثم وضعه خمسا وأربعين صلاة، وقوله: هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدي. ليس كقوله صلى الله عليه وسلم عند البخاري في باب فضل السجود الخ كما لا يخفى، فقوله: وكل ذلك من هذا الوادي. كما ترى.

سادساً: قوله: وهي خمسين. كذا في الفيض، وفي صحيح البخاري: وهي خمسون. وهو الصواب.

سابعاً: إن قوله: لأن حاصل المراجعة في تلك المرة لم يكن إلا أن يعفو عنه رأساً الخ فيه أن حاصل المراجعة في تلك المرة ليس ما ذكره إذ التخفيف عن الخمس يحصل بوضع صلاة، أو صلاتين، أو ثلاث، أو أربع، وليس هذا رد لما أمره الله تعالى

كما أن المراجعة في المرات الأولى ليست ردا لما أمره الله سبحانه وتعالى.
 ١٤٣٦ - قال: وأما سدرة المنتهى فقرر الحافظ - رحمه الله تعالى - أن أصله في السماء السادسة وفروعه في السابعة، فصح كونها في السادسة والسابعة معا، قالوا في وجه تسميته بسدرة المنتهى أنها تنتهي إليها أعمال الناس. اهـ (٥/٢)
 يقول أولاً: قال الحافظ في (باب المعراج) من كتاب المناقب من الفتح: ووقع بيان سبب تسميتها سدرة المنتهى في حديث ابن مسعود عند مسلم، ولفظه: لما أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم قال: انتهى بي إلى سدرة المنتهى، وهي في السماء السادسة، وإليها ينتهي ما يخرج من الأرض فيقبض منها، وإليها ينتهي ما يهبط فيقبض منها.

وقال النووي: سميت سدرة المنتهى لأن علم الملائكة ينتهي إليها، ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت: وهذا لا يعارض حديث ابن مسعود المتقدم لكن حديث ابن مسعود ثابت في الصحيح، فهو أولى بالاعتماد.
 قلت: وأورد النووي هذا بصيغة التمريض، فقال: وحكي عن ابن مسعود أنها سميت بذلك الخ هكذا أورده فأشعر بضعفه عنده ولا سيما ولم يصرح برفعه، وهو صحيح مرفوع.

وقال القرطبي في المفهم: ظاهر حديث أنس أنها في السابعة لقوله بعد ذكر السماء السابعة: ثم ذهب بي إلى السدرة. وفي حديث ابن مسعود أنها في السادسة، وهذا تعارض لا شك فيه، وحديث أنس هو قول الأكثر، وهو الذي يقتضيه وصفها بأنها التي ينتهي إليها علم كل نبي مرسل، وكل ملك مقرب على ما قال كعب، قال: وما خلفها غيب لا يعلمه إلا الله أو من أعلمه، وبهذا جزم إسماعيل بن أحمد. وقال غيره: إليها منتهى أرواح الشهداء، قال ويترجح حديث أنس بأنه مرفوع، وحديث ابن مسعود موقوف. كذا قال، ولم يعرج على الجمع،

بل جزم بالتعارض.

قلت: ولا يعارض قوله: إنها في السادسة. ما دلت عليه بقية الأخبار أنه وصل إليها بعد أن دخل السماء السابعة لأنه يحمل على أن أصلها في السماء السادسة، وأغصانها وفروعها في السابعة، وليس في السادسة منها إلا أصل ساقها.

وتقدم في حديث أبي ذر أول الصلاة: فغشيها ألوان لا أدري ما هي. وبقية حديث ابن مسعود المذكور: قال الله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السَّتْرَ مَا يَغْشَى﴾ قال: فراش من ذهب. كذا فسر المبهم في قوله: ما يغشى. بالفراش، ووقع في رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس: جراد من ذهب. قال البيضاوي: وذكر الفراش وقع على سبيل التمثيل لأن من شأن الشجر أن يسقط عليها الجراد وشبهه، وجعلها من الذهب لصفاء لونها وإضاءتها في نفسها. انتهى، ويجوز أن يكون من الذهب حقيقة، ويخلق فيه الطيران، والقدرة صالحة لذلك.

وفي حديث أبي سعيد وابن عباس: يغشاها الملائكة. وفي حديث أبي سعيد عن البيهقي: على كل ورقة منها ملك. ووقع في رواية ثابت عن أنس عند مسلم: فلما غشيها من أمر الله ما غشيها تغيرت، فما أحد من خلق الله يستطيع أن ينعتها من حسننها. وفي رواية حميد عن أنس عند ابن مردويه نحوه لكن قال: تحولت قرنا ونحو ذلك. اهـ

ثانياً: إن الضمير المجرور في قوله: أصله. وفي قوله: وفروعه. وفي قوله: تسميته. يعود على السدرة، وهي مؤنثة.

١٤٣٧- قال: وما تبين لي يقتضي تمهيد مقدمة، وهي أن السموات السبع مع الأرضين كذلك كلها علاقة جهنم عندي، والجنة علاقتها فوق السموات السبع. الخ (٥/٢)

يقول أولاً: إن قوله: إن السموات السبع مع الأرضين كذلك كلها علاقة

جهنم عندي. لم يأت عليه بدليل من الكتاب، ولا من السنة، ومن المعلوم أن جهنم مخلوقة، وأن نارها تزيد على نار الدنيا، وتفضل عليها بتسعة وستين جزءاً، فكيف تكون السماوات السبع مع الأرضين السبع إقليم جهنم؟

ثانياً: إن في حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة في (باب المعراج) من كتاب المناقب لصحيح البخاري: ثم رفعت لي سدرة المنتهى، فإذا نبقتها مثل قلال هجر، وإذا ورقها مثل آذان الفيلة، قال: هذه سدرة المنتهى. وإذا أربعة أنهار نهران باطنان ونهران ظاهران، فقلت: ما هذان يا جبريل؟ قال: أما الباطنان فنهران في الجنة، وأما الظاهران فالنيل والفرات.

وقال الحافظ في شرحه: قوله: (وإذا أربعة أنهار) في بدء الخلق: فإذا في أصلها أي: في أصل سدرة المنتهى، أربعة أنهار. ولمسلم: يخرج من أصلها. ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: أربعة أنهار من الجنة النيل، والفرات، وسيحان وجيحان. فيحتمل أن تكون سدرة المنتهى مغروسة في الجنة، والأنهار تخرج من تحتها فيصح أنها من الجنة. اهـ

ثالثاً: إن لفظ العلاقة لا يستعمل بالعربية في المعنى الذي استعمل فيه ههنا، ولم يوضع له فيها.

١٤٣٨ - قال: قوله: فأقرت صلاة السفر. وهذا صريح للحنفية في أن القصر في السفر رخصة إسقاط، لا رخصة ترفيه، وأجاب عنه الشافعية بوجوه، ردها الحافظ - رحمه الله تعالى - كلها، ثم أجاب من عند نفسه، ثم نقل كلام الحافظ، وقال بعد أن ذكر حاصل جوابه: فيه نظر لأنه يلزم على ما اختاره النسخ مرتين الأول: من الركعتين إلى الأربع. والثاني: من الأربع إلى الركعتين، وليس عنده دليل على قول هذا غير قول العلماء. الخ (٢/ ٥-٦)

يقول أولاً: قال الحافظ في الباب من الفتح: قوله: عن عائشة قالت: فرض

الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين. كررت لفظ ركعتين لتفيد عموم التثنية لكل صلاة. زاد ابن إسحاق قال: حدثني صالح بن كيسان بهذا الإسناد: إلا المغرب فإنها كانت ثلاثا. أخرجه أحمد من طريقه، وللمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً. فعين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا: وزيد في صلاة الحضر. وقعت بالمدينة.

وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية، وبنوا عليه أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة، واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ لأن نفي الجناح لا يدل على العزيمة، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه، ويدل على أنه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: صدقة تصدق الله بها عليكم. وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع، وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة، قاله الخطابي وغيره، وفي هذا الجواب نظر أما أولا فهو مما لا مجال للرأي فيه، فله حكم الرفع، وأما ثانيا فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة، لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك. وأما قول إمام الحرمين: لو كان ثابتاً لنقل متواتراً. ففيه أيضا نظر لأن التواتر في مثل هذا غير لازم.

وقالوا أيضا: يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس: فرضت الصلاة في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين. أخرجه مسلم، والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة، وابن عباس كما سيأتي، فلا تعارض، وألزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأي الصحابي روايته بأنهم يقولون: العبرة بما رأى لا بما روى. وخالفوا ذلك هنا، فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تتم في السفر، فدل ذلك على أن المروي عنها غير ثابت. والجواب عنهم أن عروة الراوي عنها قد قال لما

سئل عن إتمامها في السفر: إنها تأولت كما تأول عثمان. فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها، فروايتها صحيحة، ورأيها مبني على ما تأولت.

والذي يظهر لي - وبه تجتمع الأدلة السابقة - أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح كما روى ابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: فرضت صلاة الحضر، والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، واطمأن، زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وتركت صلاة الفجر لطول القراءة وصلاة المغرب لأنها وتر النهار. اه ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ

ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ مما ذكره، غير أن نزول آية الخوف كان فيها. وقيل: كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية، ذكره الدولابي، وأورده السهيلي بلفظ: بعد الهجرة بعام أو نحوه. وقيل: بعد الهجرة بأربعين يوماً. فعلى هذا المراد بقول عائشة: فأقرت صلاة السفر. أي: باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف، لا أنها استمرت منذ فرضت، فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة. انتهى كلام الحافظ - رحمه الله تعالى -

ثانياً: إن قوله: لأنه يلزم على ما اختاره النسخ مرتين الخ فيه نظر من وجهين: الأول: أن التخفيف من الأربع إلى الركعتين رخصة ليس بنسخ كالإفطار في السفر، فإنه رخصة ليس بنسخ، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وأخرج النسائي عن عمرو بن أمية الضمري، وأبي أمية الضمري، وأنس، وعبد الله بن الشخير، وغيرهم أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال: إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم، ونصف الصلاة. فوضع نصف الصلاة عن المسافر رخصة مثل وضع الصوم عنه إلا أنه يقضي الصوم، ولا يقضي نصف الصلاة.

الثاني: سلمنا على سبيل التنزل أن وضع نصف الصلاة عن المسافر نسخ، فلزم النسخ مرتين على ما اختاره الحافظ فكان ماذا؟ فإنه لا دليل على بطلان النسخ مرتين، لا في النقل ولا في العقل.

ثالثاً: إن قوله: وليس عنده دليل على قوله هذا غير قول العلماء أن آية القصر نزلت في السنة الرابعة الخ فيه أن الحافظ لم يستدل على قوله هذا بقول العلماء: إن آية القصر نزلت في السنة الرابعة. وهذا ظاهر من كلامه، فإنه قال: وللمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً. وقال: والذي يظهر لي - وبه تجتمع الأدلة السابقة - أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمأن، زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار. اهـ ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف عنها في السفر عند نزول الآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾

فمبنى ما ظهر للحافظ حديث عائشة عند البخاري في كتاب الصلاة (باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء) وفي كتاب الهجرة، وعند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي، لا قول العلماء: إن آية القصر نزلت في السنة الرابعة.

ويؤيد ما قلنا قول الحافظ نفسه: ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير الخ فإن ذلك مفعول يؤيد غير ما ذكره ابن الأثير الخ فاعل يؤيد.

ويؤكد ما قلنا قول الحافظ عينه: وقيل: بعد الهجرة بأربعين يوماً. فعلى هذا المراد بقول عائشة الخ مشيراً بقوله: هذا. إلى جميع ما ذكره من الأقوال في تاريخ القصر، لا إلى قول العلماء: إن آية القصر نزلت في السنة الرابعة. فقط

رابعاً: إن قوله: ولا لما قال بعضهم إنه لو كان الأمر..... إلى قوله: فجعل حال المنسوخ كغيره. فيه أن هذا ما قاله الحافظ في كلامه: وأما قول إمام الحرمين: لو كان ثابتاً لنقل متواتراً. ففيه أيضاً نظر، لأن التواتر في مثل هذا غير لازم.

خامساً: إن قوله: ويمكن أن تكون الصلاة أربعاً، ثم نزلت الرخصة للمسافرين إلا أن الخ فيه أن هذا هو الذي عزاه قبل إلى الحافظ في قوله: ولما علمت أنها صارت أربعاً الخ إلا أن صاحب الفيض قال: ويمكن أن تكون الصلاة أربعاً الخ والحافظ جزم نظراً إلى حديث عائشة المذكور، فقوله: بل لما أقول الخ لا معنى له لأن ما قاله ههنا هو قول الحافظ، فقوله: لا لما قاله الحافظ. لا طائل تحته.

سادساً: إن قوله: وليس عنده نقل خصوصي على أن المسافرين كانوا يتمون صلاتهم في هذه الأيام سوى هذا الاجتهاد. فيه أن عنده نقلاً خصوصياً قد ذكره الحافظ نفسه وهو حديث عائشة عند المصنف في كتاب الهجرة: قالت: فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً. وأيضاً عنده قول النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله عز وجل وضع عن المسافرين الصوم، ونصف الصلاة.

سابعاً: إن قوله: وأجاب عنه الشافعية بوجوه، ردها الحافظ - رحمه الله تعالى - كلها. يدل أن الحافظ ههنا نفع الحنفية، وضرر الشافعية إذ رد وجوه جواب الشافعية كلها، وقد عارضه ما نقل عند المحشي قبل: حتى أنه ربما يأتي بكلام يفيد الحنفية،

ويترشح منه أنه يقصده بخلاف الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - فإنه لا ريب أنه حافظ يتكلم في غاية المتانة والتيقظ لكنه لا يريد أن ينتفع الحنفية من كلامه ولو بجناح بعوضة، فإن حصل فذلك بلا قصد منه. اهـ (١٠٧/١)

ومن تدبر كلام الحافظ ههنا علم أنه قد نفع الحنفية بقصد منه، وأنت خبير بأن التكلم في غاية المتانة والتيقظ لا يكون بدون القصد والإرادة.

١٤٣٩ - قال: فتلك أنظار عبر عنها في الألفاظ فلا تدار عليها المسئلة، سيما إذا وردت بنحوين في الجانبين، وهذه سبيلي أدعوك إليه، ومن اتبعني، وذلك لأن ابن عباس - رضي الله عنه - يخبر بخلافها، فقال: فرضت الصلاة في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين. أخرجه مسلم. اهـ (٦/٢)

يقول أولاً: إن مقصوده أنه لا دليل في حديث عائشة: قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر. لمن قال: إن القصر عزيمة لأن المراد بقولها: فأقرت صلاة السفر نظراً إلى التخفيف والرخصة، ولا دليل في حديث ابن عباس: قال: فرضت الصلاة في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين. لمن قال: إن القصر رخصة. لأن المراد بقوله: وفي السفر ركعتين إذا صلى المسافر ركعتين، وبقوله: في الحضر أربعاً. بعد الزيادة، فلا منافاة بين الحديثين، ولا استدلال لكلا الفريقين، ولا يخفي عليك أن هذا التفسير وهذا الحمل لا يتأتیان إلا على قول الرخصة، لا على قول العزيمة.

ثانياً: إن قوله: سيما إذا وردت بنحوين الخ، وقوله: يخبر بخلافها الخ ليسا على ما ينبغي نظراً إلى ما ذكره قبل، فإن حاصل ما قال قبل قد ذكرناه في أول الأمر.

ثالثاً: قوله: سيما إذا وردت الخ كذا قال، والأفصح: ولا سيما إذا وردت الخ.

١٤٤٠ - قال: وقد يخطر بالبال أن ما روته عائشة - رضي الله عنها - محمول

على الزمان الذي كان يصلي فيه الصلاتين فقط الفجر، والعصر، وذلك قبل

الإسراء، ولعلها كانتا... إلى قوله: وبه يجتمع الحديثان. (٧-٦/٢)

يقول أولاً: إن مبنى كلامه هذا أمران:

الأول: أن الصلاة كانت فريضة قبل الإسراء من بدء أمر النبوة.

والثاني: أن الصلاة كانت ركعتين ركعتين مند فرضت حتى جعلت في الإسراء أربع ركعات أربع ركعات.

والأمران كلاهما لم يثبتا، أما الأول فلما تقدم في رقم (١٠٢) فارجع إليه، وأما الثاني فلما عند المصنف في الهجرة من حديث عائشة قالت: فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً.

ثانياً: إن قوله: وذلك قبل الإسراء، ولعلها كانتا إذ ذاك ركعتين ركعتين الخ فيه أن عائشة قالت في حديث مسروق عنها عند ابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي: فرضت صلاة الحضر، والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمأن، زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان الخ وقالت في حديث الباب: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر.

فيحصل من مجموع الروايتين أن الصلاة ما زالت منذ فرضت ركعتين ركعتين في الحضر والسفر إلى ما بعد الهجرة، فجعلت أربعاً أربعاً كما في حديث عائشة عند المصنف في الهجرة، قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً.

وحديث ابن عباس عند مسلم: فرضت الصلاة في الحضر أربعاً الخ لا يعارض ذلك لأنه يحدث عن الوقت الذي صارت صلاة الحضر فيه أربعاً، وإنما صارت أربعاً بعد الهجرة كما صرح به عائشة، فلا تعارض بين الحديثين لأن ابن عباس لم يقل: فرضت الصلاة في الحضر قبل الهجرة، أو في الإسراء أربعاً.

ثالثاً: إن قوله: وحاصله أن ما روته عائشة -رضي الله عنها- هو حالها قبل فرضية الخمس وقد علمت الخ فيه أن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً، كما عند المصنف في الهجرة. وقالت: فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، واطمأن، زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان الخ كما عند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي.

فقد ثبت أن الصلاة كانت في الحضر، والسفر ركعتين ركعتين إلى أن هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقدم المدينة، واطمأن، فزيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، فقول صاحب الفيض وحاصله أن ما روته عائشة الخ. كما ترى مخالف لتصريح عائشة بأن الصلاة كانت في الحضر، والسفر ركعتين ركعتين إلى ما بعد الهجرة.

رابعاً: إن قوله: وما يذكره ابن عباس -رضي الله عنهما- هو حالها بعد فرضيتها في الإسراء، ولم يكن بعده إلا أربعاً. فيه أن ابن عباس -رضي الله عنهما- إنما قال: فرضت الصلاة في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين الخ وليس في قوله: فرضت الصلاة في الإسراء أربعاً. أو: بعد أن فرضت في الإسراء فرضت أربعاً. وقد صرحت عائشة -رضي الله عنها- أن الصلاة ما زالت ركعتين ركعتين إلى أن هاجر النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم المدينة واطمأن، ففرضت أربعاً. فلا دليل لقوله هذا: وما يذكره ابن عباس -رضي الله عنهما- هو حالها بعد فرضيتها في الإسراء ولم يكن بعده إلا أربعاً.

خامساً: إن قوله: فمعنى قولها: فرض الله الصلاة حين فرضها يعني قبل الإسراء. فيه أن معنى قولها: فرض الله الصلاة حين فرضها يعني قبل الإسراء. لا يتأتى لأنها قد قالت: فرضت صلاة الحضر، والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم

رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة الخ فهذا المعنى لقولها خطأ محض ينافي تصريحها المذكور.

سادساً: إن قوله: ولعلها كانتا إذ ذاك ركعتين. فيه أن ضمير لعلها مفرد مؤنث، وضمير كانتا مثنى مؤنث، ثم كلمة لعل ترشدنا أن صاحب الفيض ليس على علم بما في قوله هذا.

سابعاً: إن قوله: يعني قبل الإسراء. فيه أن الصواب: تعني الخ .

١٤٤١ - **قال:** لا يقال: إنه لم يكن فريضة قبله صلاة. لأننا نقول: إنا لم نسلك هذا المسلك، وقد اخترنا أن الصلاتين كانتا فريضتين قبله أيضاً فلا إشكال علينا. اهـ (٧/٢)

يقول أولاً: إن دعوى صاحب الفيض أن الصلاتين كانتا فريضتين قبله أيضاً. لم تثبت بدليل من الكتاب، ولا من السنة، والتفصيل في رقم (١٠٢) فارجع إليه، وأما سلوك صاحب الفيض ومن وافقه هذا المسلك، واختيارهم له فليس من الأدلة في شيء، فالإشكال عليهم بقي.

ثانياً: قوله: إنه لم تكن فريضة قبله صلاة. كذا قال، وكان الأصل: إنه لم تكن الصلاة قبله فريضة، أو فريضة قبله. كما لا يخفى.

١٤٤٢ - **قال:** ومعنى ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - فرضت الصلاة في الحضر أربعاً يعني بعد ما فرضت في الإسراء، وبه يجتمع الحديثان. اهـ (٧/٢)

يقول أولاً: إن قوله: ومعنى ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - فرضت الصلاة في الحضر أربعاً يعني بعد ما فرضت في الإسراء. فيه أن الصلاة ما زالت ركعتين ركعتين في الحضر، والسفر إلى أن هاجر النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم المدينة واطمأن، فجعلت في الحضر أربعاً أربعاً كما يدل عليه حديث عائشة في الهجرة عند المصنف، وحديثها عند ابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي.

ثانياً: إن حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- : فرضت الصلاة في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين. وحديث عائشة -رضي الله عنهما- : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر، والسفر فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر. لا يجتمعان بما ذكر من أن المراد بقول ابن عباس: فرضت الصلاة في الحضر أربعاً، بعد ما فرضت في الإسراء، لأن المراد بقول عائشة: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين الخ إلى ما بعد الهجرة وقدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، كما صرحت هي نفسها عند المصنف في الهجرة، وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي، فكيف يتأتى الحصر المستفاد من تقديم الظرف في قوله: وبه يجتمع الحديثان؟

فهرس الكتاب

باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب ... الخ	٧
باب لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا بالمسكر ... الخ	٨
باب غسل المرأة أبها الدم ... الخ	١٣
باب السواك ... الخ	٣٣
باب دفع السواك إلى الأكبر	٣٥
باب فضل من بات على الوضوء	٤٠
كتاب الغسل	٤٥
باب الوضوء قبل الغسل	٤٥
باب غسل الرجل مع امرأته	٤٧
باب الغسل بالصاع ونحوه	٤٨
باب الغسل مرة واحدة	٥٥
باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل	٥٥
باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة	٥٨
باب هل يدخل الجنب يده في الإناء ... الخ	٦٧
باب تفريق الغسل والوضوء	٧٠
باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل	٧١
باب إذا جامع ثم عاد ... الخ	٧٣

- باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب... الخ..... ٧٦
- باب من اغتسل عريانا وحده... الخ..... ٧٩
- باب التستر في الغسل عند الناس..... ٨٦
- باب إذا احتلمت المرأة..... ٨٦
- باب عرق الجنب... الخ..... ٨٦
- باب كينونة الجنب في البيت... الخ..... ٨٧
- باب نوم الجنب..... ٨٨
- باب الجنب يتوضأ ثم ينام..... ٩١
- كتاب الحيض..... ٩٣
- باب كيف كان بدء الحيض..... ٩٩
- باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله..... ١٠٥
- باب من سمى النفاس حيضا..... ١٠٥
- باب ترك الحائض الصوم..... ١٠٦
- باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت..... ١٠٧
- باب غسل دم الحيض..... ١٠٨
- باب اعتكاف المستحاضة..... ١١٠
- باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه؟..... ١١١
- باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض..... ١١١
- باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض..... ١١٣
- باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض..... ١١٤

- باب نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض ١١٦
- باب مخلقة وغير مخلقة ١١٧
- باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ... الخ ١١٨
- باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق ... الخ ١٢٠
- باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ١٢٥
- باب إذا رأت المستحاضة الطهر ١٢٧
- باب الصلاة على النفساء وسنتها ١٢٨
- باب ١٢٩
- كتاب التيمم ١٣٣
- باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا ١٦٥
- باب التيمم في الحضر ١٦٩
- باب المتيمم هل ينفخ فيهما؟ ١٨١
- باب التيمم للوجه والكفين ١٨٣
- تنبيه هام ٢٠٠
- باب الصعيد الطيب وضوء المسلم ... الخ ٢١٧
- باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض ... الخ ٢٣٥
- باب التيمم ضربة ٢٤٣
- باب ٢٤٦
- كتاب الصلاة ٢٤٨
- باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ٢٥٣